المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

السياسة الأمنية الجزائرية في حوض المتوسط

- مكافحة الإرهاب أنموذجًا -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد:

- بولكروش لميس

إشراف:

- د/ بن دادة كلثومة

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الدكتور بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3	رئيسًا
الدكتورة بن دادة كلثومة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
الدكتورة أوعشرين ابتسام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوًا مناقشًا

جوان 2022 م – ذو القعدة 1443 هـ

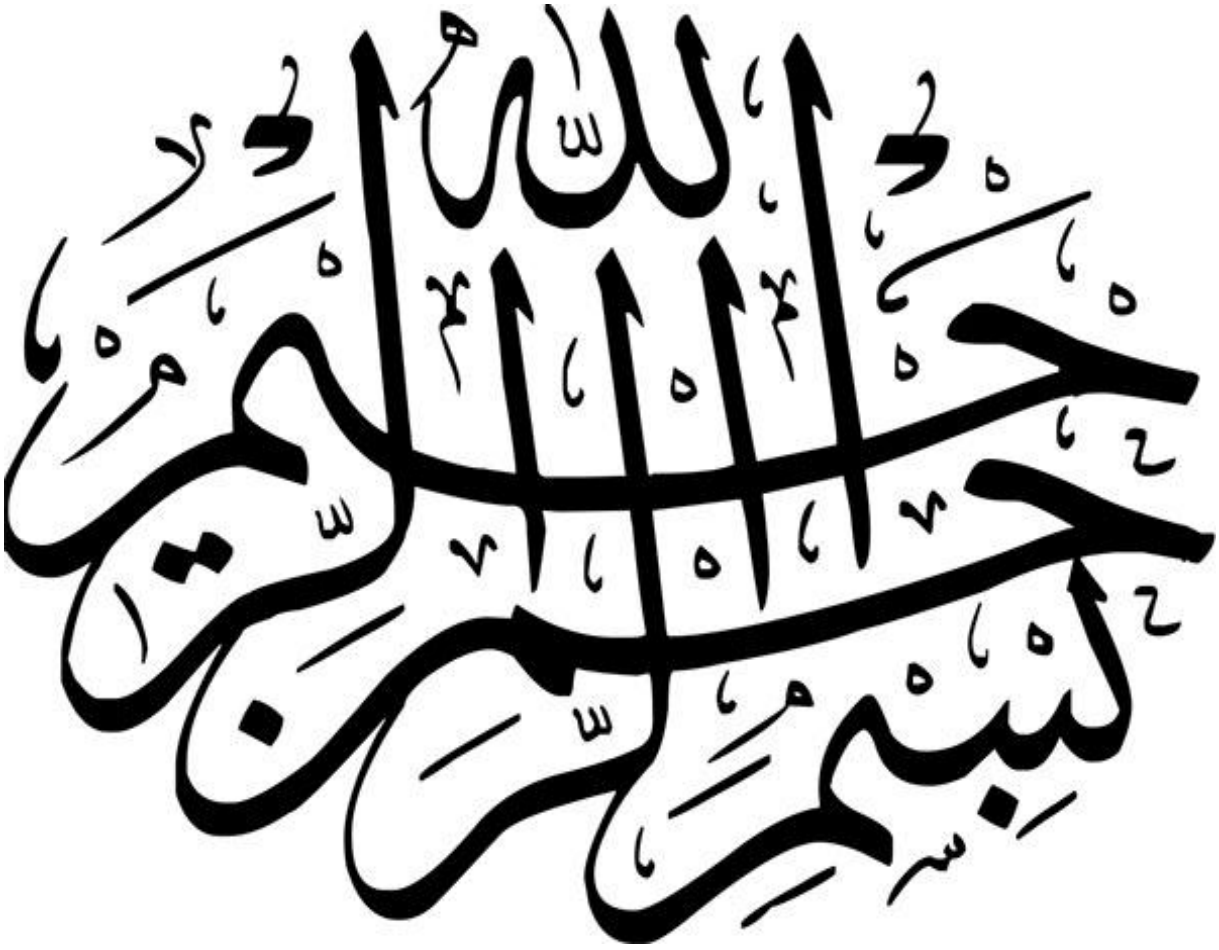
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على عظيم فضله وكثير عطائه، لأنه وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

"ربي لا أدري ما تحمله لي الأيام، ولكن إيماني وثقتي بأنك معي تكفيني...".

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة المشرفة "بن دادة كلثومة" على تواضعها ونبل أخلاقها، ومساعدتي على إنجاز هذا البحث.

أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تقديم يد العون لي ولو بالكلمة الطيبة.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا على تدريسي طيلة رحلتي الدراسية، وأشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة.

لكم مني جميعًا فائق التقدير والاحترام، جزاكم الله عني خير جزاء.

إهداء

إلى من بسببهما بعد إذن الله وُجِدت ومن أجلهما أحيا

"أمي وأبي".

إلى من كانوا سندي ومن دونهم لا تحلو الحياة ولا ترقى

"إخوتي: أمين، علي، نذير، ياسر".

إلى من بحبهما ومساعدتهما دائما ما أحظى

"أخواتي: منى، رانيا".

إلى **"جدتي"** أطال الله في عمرها.

إلى عائلتي الكبيرة.

إلى الذين أشرفوا على تدريسي طيلة مشواري الدراسي.

إلى كل من أحبني وأخطأت في حقه.

الملخص:

لقد عانت منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد نهاية الحرب الباردة من تهديدات أمنية جديدة هددت أمنها واستقرارها، الأمر الذي انعكس سلبًا على الدول التي تقع في مجالها.

حيث تُعتبر الظاهرة الإرهابية من أخطر الظواهر الإجرامية التي عرفتها المنطقة وقد زادت حدتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وباعتبار الجزائر دولة متوسطية فقد وجدت نفسها مرتبطة ارتباطًا أمنيًا بمنطقة المتوسط، حيث كانت الجزائر تعاني من الظاهرة الإرهابية وتداعياتها خاصة في فترة التسعينيات وذلك لتنوع الأسباب والظروف، الأمر الذي جعلها تتبنى مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب والتي أثبتت نجاعتها وجدارتها من خلال النجاح في التصدي لهذا التهديد الخطير وقطع جذور الأزمة من أساسها.

ومن منطلق أن الجزائر تتأثر بما يحدث في مجالها المتوسطي فقد عمدت إلى القيام بمجموعة من المبادرات والحوارات مع دول ضفتي المتوسط بهدف التصدي لمختلف التهديدات الأمنية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب وجعل منطقة المتوسط منطقة أمن واستقرار وتُعَدّ الشراكة الأورومتوسطية والحوار الأطلسي من أبرز هذه المبادرات المتوسطية.

Résumé :

La région méditerranéenne, surtout après la fin de la guerre froide, a subi de nouvelles menaces à sa sécurité et à sa stabilité, ce qui a eu des répercussions négatives sur les pays de sa région, où le phénomène terroriste est l'un des plus graves phénomènes criminels de la région. Il s'est intensifié après les événements de septembre 2001.

En tant qu'État méditerranéen, l'Algérie s'est trouvée liée à la sécurité du Sahel, où elle a souffert du phénomène terroriste et de ses répercussions notamment dans les années 1990, avec la diversité des causes et des circonstances qui en ont conduit à adopter une approche sécuritaire de la lutte contre le terrorisme, qui s'est révélée efficace et méritée en s'attaquant avec succès à cette grave menace et en déracinant la crise de sa source.

Influencée par ce qui se passe dans son domaine méditerranéen, l'Algérie a mis en place une série d'initiatives et de dialogues avec les pays des deux rives de la Méditerranée pour faire face aux différentes menaces à la sécurité, notamment le terrorisme, et faire de la Méditerranée une zone de sécurité et de stabilité. Le Partenariat euro-méditerranéen et le Dialogue transatlantique sont parmi les initiatives les plus notables de ce type.

مقدمة

مقدمة:

أدت نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية إلى تغير في الأوضاع الدولية خاصة الأمنية منها، حيث عرفت تطورًا متسارعًا خاصة مع تسارع في المعطيات في الساحة الدولية.

فبعدما كان الأمن يرتكز في الأساس على مواجهة التهديدات الأمنية العسكرية واضحة المعالم والوسائل (وسائل المواجهة) برزت على الساحة الدولية تهديدات جديدة غير عسكرية مجهولة المصدر، وللإشارة فإنها ليست جديدة وليدة ذلك الوقت وإنما قد ظهرت من قبل خاصة في فترة الحرب الباردة إلا أنها اعتبرت تهديدات ثانوية من منطلق أن الخطر المهيمن في تلك الفترة هو التهديد العسكري فقط.

حيث تُعتبر منطقة المتوسط من أبرز المناطق التي تعرف استفحالًا كبيرًا لهذه التهديدات الأمنية وعلى رأسهم الإرهاب الدولي، حيث لم تسلم هذه المنطقة من هذه المتغيرات التي تشكلت تهديدًا على أمن واستقرار المتوسط والأمر الذي ساهم في جعل هذه المنطقة عرضة لهذه التهديدات هو الاختلاف والتناقض على عدة مستويات (السياسي، الاقتصادي، الحضاري والثقافي) وعلى رأسهم الأمني بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى الأوضاع والأحداث التي عرفها العالم وتداعياتها على أمن المنطقة كتداعيات حرب الخليج الثانية، موجة الثورات الشعبية التي عرفتها الدول العربية المتوسطية وغيرها من العوامل التي ساهمت في جعل منطقة المتوسط بيئة خصبة لتنامي مثل هذه التهديدات.

وبالحديث عن تهديد الإرهاب الولي، تُعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 السبب الرئيسي في تحويل هذا التهديد بعدما كان تهديدًا قطريًا ليصبح تهديدًا عالميًا يهدد أمن واستقرار الدول دون استثناء.

أما فيما يخص دولة الجزائر، فإنها تُعَد من أبرز الدول التي عانت من ويلات الإرهاب والحركات الإرهابية طيلة فترة التسعينيات والتي أثرت بشكل كبير على أمن واستقرار الدولة الجزائرية خاصة نظامها السياسي وهذا ما جعلها تتبنى سياسة أمنية خاصة في سبيل مواجهة هذا التهديد الخطير والذي أصبح يهدد وجودها وكيانها.

وباعتبار الجزائر دولة متوسطية فقد أخذت على عاتقها مسؤولية الوقوف والتصدي لهذا التهديد من منطلق تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب، فعمدت إلى التعاون والتكتل مع الدول المتوسطية والأخرى وعلى رأسهم دول الضفة الشمالية (الدول الأوروبية) فانخرطت في شراكات

وحوارات أمنية متوسطية في سبيل جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وتعاون بين هذه الدول، فأمن المتوسط من أمن هذه الدول.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تناوله لأهم قضايا السياسة الدولية والمتمثلة في مسألة الأمن باعتباره من أهم المتطلبات الأساسية التي سعى الإنسان إلى تحقيقها.

كما تزداد أهميته من خلال ربط مسألة الأمن بمنطقة ذات أهمية جيوسياسية وهي منطقة المتوسط، بالإضافة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة على رأسها الإرهاب الدولي والذي يُعَد من أبرز الظواهر الأكثر تعقيدًا وغموضًا في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تناول الظاهرة الإرهابية في الجزائر والتعرف على أهم المقاربات الأمنية التي اتبعتها الجزائر في مكافحتها للإرهاب، إلى جانب مساهمتها في السياسة الأمنية للدول الأوروبية للتصدي لهذا التهديد.

2- مشكلة الدراسة:

يُعتبر البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الحيوية في العالم والتي عرفت انتشارًا كبيرًا للتهديدات الأمنية وفي مقدمتها الإرهاب الدولي والذي أضحى تهديدًا عالميًا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وباعتبار الجزائر دولة تنتمي إلى المجال المتوسطي فإنها ليست بمنأى عن تداعيات هذا التهديد وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية: "كيف ساهمت السياسة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط؟"

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية سابقة الذكر جملة من التساؤلات الفرعية والتي نذكرها فيما يلي:

- ما هي أهم محددات السياسة الأمنية الجزائرية وما هي مؤسسات صنعها؟

- فيم تتمثل الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط وما هي أهم التهديدات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة؟

- إلى أي مدى نجحت المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحتها للإرهاب وفيم تتمثل دور ومكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي؟

3- الفرضيات:

- تختلف وتتنوع محددات السياسة الأمنية الجزائرية وذلك راجع لتنوع المتغيرات، بالإضافة إلى تعدد المؤسسات في صنعها.

- تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق الإستراتيجية وذلك راجع إلى أهميتها الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تعرف تناميًا كبيرًا للتهديدات الأمنية الجديدة.

- أثبتت المقاربة الأمنية الجزائرية جدارتها في التصدي لظاهرة الإرهاب ومكافحته وهذا ما جعلها تقوم بتصدير مقاربتها لدول الجوار.

- تكمن مكانة الجزائر في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من خلال انخراطها في مختلف المبادرات الأمنية المتوسطية وعلى رأسها الشراكة الأورومتوسطية والحوار الأطلسي بهدف التصدي لظاهرة الإرهاب وجعل منطقة المتوسط منطقة استقرار.

5- أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الأمنية الجزائرية في حوض المتوسط نذكر ما يلي:

- كتاب "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي" للمؤلف "عبد النور بن عنتر" حيث ارتكزت دراسته حول تحليل عقيدة الأمن القومي الجزائري وكيف تبلورت وأهم محدداتها، بالإضافة إلى محاولة تحديد البيئة الأمنية للجزائر ومدركات التهديد متوسطيًا ومغاربيًا، إلى جانب تحديد الأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب الباردة والذي تميز بإقامة مبادرات أمنية متوسطية تمثلت خاصة في الشراكة الأورومتوسطية، مجموعة 5 + 5 والحوار المتوسطي.

- كتاب "محددات السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات" للمؤلف "منصور لخضاري" حيث ارتكزت دراسته حول السياسة الأمنية الجزائرية بمحدداتها وميادينها وصولًا إلى التحديات التي تواجهها خاصة في مجالها المتوسطي، كما قام بربطها والتركيز على ظاهرة الإرهاب.

6- مناهج الدراسة:

- المنهج التاريخي: من خلال دراسة وتتبع الظاهرة الإرهابية في الجزائر منذ نشأتها (الجذور التاريخية) بالإضافة إلى المراحل التاريخية المتعلقة بصنع السياسة الأمنية الجزائرية، كذلك تتبع المسار التاريخي لأهم المبادرات الأمنية في المتوسط.

- المنهج التحليلي: من خلال تحليل الفضاء الجيوسياسي لمنطقة المتوسط ودراسة أهميتها ، بالإضافة إلى دراسة وتحليل محددات السياسة الأمنية الجزائرية.

- منهج دراسة الحالة: من خلال دراسة الآليات القانونية والعملياتية الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجزائر من خلال وصف هذه الآليات وتقييمها للوصول إلى النتائج.

7- الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا والذي يتناول مسألة الأمن نجد أن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إليه بالتفصيل، وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والتي ترى أن الأمن مقتصر على الحدود القومية للدولة التي تُعَدّ الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى النظرية الليبرالية التي تنتهج نفس التوجه الواقعي ولكنها أضافت عنصرًا مهمًا وهو تركيزها على دور المؤسسات الدولية في المساعدة في تحقيق التعاون والاستقرار وهذا من الجانب الضيق. أما النظرية النقدية فقد تناولته من الجانب الواسع حيث تدرس العلاقة القائمة بين الأمن والعناصر المكونة للدولة (السيادة والوحدة الإقليمية).

8- الإطار المفاهيمي:

1- مفهوم الأمن:

لقد تعددت التعاريف واختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الأمن حيث تناوله العديد من الباحثين والمختصين كلٌ حسب نظرته الخاصة وفيما يلي مجموعة من التعاريف لمفهوم الأمن:

- **تعريف هنري كسنجر (Hanry Kasanger):** حيث يعرفه بقوله: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".[1]

[1] عبد الحليم فؤاد، **الأمن الآسيوي والشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1974)، ص 08.

● **تعريف باري بوزان (Barry Buzzan):** وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية حيث يعرف الأمن بأنه "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"، كما يراه أيضًا بأنه "العمل على التحرر من التهديد".[1]

● **تعريف روبرت ماكانامارا (Robert Macanamara):** حيث أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حدًا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية". إذن فالأمن حسب ماكانامارا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية، فبغياب التنمية سيغيب الأمن.[2]

● **تعريف أرلوند رولفرز (Arnold Wolfers):** "حيث يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للتهديد".[3]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن حيث يمكن القول بأنه "قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في وقت السلم والحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر والمستقبل".

2- مفهوم السياسة الأمنية:

تُعَد السياسة العامة الأمنية أسلوبًا محددًا من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه.

فالسياسة الأمنية هي حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك.[4]

[1)] Barry Buzan, People, States and Fear : **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, (Boulder : Hynne Rienner Publishers, 1991), p 18.

[2)] روبرت ماكانامارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص 39.

[3)] Arnold Wolfers, « National Security as an Ambiguous Symbol**, Political Science Quarterly, Academy of Political Science**, Vol 67, N° 04 (December 1952), p 485.

[4)] زياني صالح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع 01 (سبتمبر 2011)، ص 75.

3- مفهوم الإرهاب:

يُعتبر مصطلح الإرهاب من المصطلحات التي لم يوضع لها تعريفًا محددًا حيث تعددت التعاريف وهذا التعدد يعكس حقيقة مدى غموض الظاهرة والتي لازالت تلقى العديد من الصعوبات والعوائق في تعريفها وفيما يلي مجموعة من التعريفات أبرزها:

- **تعريف القاموس الفرنسي لاروس (Larousse):** حيث يُعرِّف الإرهاب بأنه: "استعمال العنف لأغراض سياسية".[1]

- **تعريف ولتر لاكير (Walter Laqueur):** يُعرِّفه بقوله: "الإرهاب هو استخدام أو التهديد باستخدام العنف، وهو أسلوب من القتال أو إستراتيجية لتحقيق أهداف معينة، لا تتفق مع القواعد الإنسانية، يهدف إلى إحداث حالة من الخوف في الضحية، وهو عامل أساسي في الإستراتيجية الإرهابية.[2]

- **تعريف صلاح الدين عامر:** "هو اصطلاح يُستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن".[3]

4- مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة:

تُسمى أيضًا بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وأكثر ما يميز هذه التهديدات كونها تهديدات غير واضحة المعالم ومجهولة المصدر ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.[4]

---

[1] **Dictionnaire de la Pensée Stratégique**, Géré François, (Paris : Larousse Bordas/HER, 2000), p p 22, 23.

[2] Transnational Terrorism, Sécurity and Rule of Law, « Concepts of Terrorism : Analysis of Rise, Decline, Trends and Risk » in **:** **www.transnationalterrorism-eu,pa/F**, p 12. (10/06/2022).

[3] حسين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 45.

[4] جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع 01 (2017).

9- تقسيم الدراسة:

حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، حيث خُصِّص الفصل الأول للحديث عن الإطار العام للسياسة الأمنية الجزائرية وجُزئ هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول محددات السياسة الأمنية الجزائرية المختلفة من محددات جيوسياسية، جيواقتصادية وجيوإستراتيجية، أما المبحث الثاني فقد تناول مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية وذلك مرورًا بعدة مراحل، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجه أمنها القومي في مجالها المغاربي والإفريقي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولت فيه الدراسة الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أهم التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة، وعليه فقد تم حصر الفصل الثاني في مبحثين هو الآخر، فالمبحث الأول يدرس الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط من أهمية جغرافية، إستراتيجية واقتصادية، أما المبحث الثاني فقد خُصِّص لأهم التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة في كل من الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تداعيات هذه التهديدات على أمن دول المنطقة.

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى انعكاس ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري، بالإضافة إلى مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وقد قُسِّم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول ظاهرة الإرهاب في الجزائر وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى جذور الأزمة، بالإضافة إلى أسباب وآليات المواجهة وتأثير هذا التهديد على الأمن القومي الجزائري.أما المبحث الثاني فقد اقتصر على مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي مركزة في ذلك على الدور الإقليمي للجزائر في حوض المتوسط، بالإضافة إلى دور الجزائر في إطار العلاقات والمبادرات الأورومتوسطية والحوار الأطلسي في مكافحتها للإرهاب.

الفصل الأول:

الإطار العام للسياسة الأمنية الجزائرية

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الأمنية الجزائرية

تمهيد:

تُعتبر السياسة الأمنية من أبرز المقومات الرئيسية التي تقوم عليها أي دولة، حيث تعطى لها الأولوية في وضعها وتنفيذها بغض النظر عن السياسات الأخرى باعتبارها أساس استمرار، استقرار وقوة الدولة.

وتُعَدّ الجزائر من أبرز الدول التي أعطت أهمية خاصة في وضع وتنفيذ السياسة الأمنية، كما تتحدد السياسة الأمنية الجزائرية وفق عدة محددات متنوعة فمنها المحددات الجيوسياسية، الجيواقتصادية والجيوإستراتيجية وغيرها من المحددات الأخرى وذلك وفق متغيرات متعددة ومختلفة، وأكثر ما يميز السياسة الأمنية الجزائرية هو تعدد وتنوع في فواعل ومؤسسات صنعها من منطلق التداخل في الصلاحيات والامتيازات للسلطات والمؤسسات في النظام الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الأمنية الجزائرية تعاني من تحديات ورهانات أمنية خاصة في مجالها الإقليمي والمتمثل خاصة في مجالها المغاربي والإفريقي.

ومن أجل معرفة أهم المؤسسات والفواعل المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية الجزائرية لابد من التطرق أولًا إلى أهم محدداتها المختلفة لنختتم بأهم التحديات الأمنية التي تواجهها وذلك وفق التقسيم التالي:

- المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائري.
- المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية

قبل التطرق إلى المحددات الجيوسياسية للسياسة الأمنية الجزائرية لابد من الإشارة لمصطلح الجيوسياسية، إذ يُعتبر هذا الأخير ترجمة لفظية لمصطلح الجيوبوليتيك ويختلف استعمال المصطلحين ذلك حسب الاستعمال والسياق اللغوي لكل منهما.

الجيوبوليتيك هو مصطلح مركب من اجتماع معنيين لمصطلحين هما "الجغرافيا" و"السياسة" والتي تعني العلاقة القائمة بين الجغرافيا والسياسة أي علاقة التأثير والتأثر بينهما.[1] ومن بين التي وُضعت من أجل تحديد معنى المصطلح نذكر:

- تعريف الباحث "إيف لاكوست": "دراسة تزاحم السلطة فوق الإقليم".[2]

- تعريف الأميرال "فرانسوا كاردن": "دراسة العوامل والأوضاع الطبيعية وتحديد طبيعتها والتعمق في دراستها بما يعطي بطريقة أو بأخرى بعدًا ومشروعًا سياسيًا للدراسة". [3]

- تعريف "ريدوق خيلين": "علم دراسة الدولة كتنظيم جغرافي كما تتجلى في الطبيعة".[4]

فمن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الجيوبوليتيك هو علم دراسة تأثير الأرض ببرها وبحرها وثرواتها وموقعها على السياسة مقابل سعي السياسة للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ أنّ النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبًا فعالًا في أوسع مساحة ممكنة من الأرض.

ومن أبرز القواعد الأساسية للتحليل الجيوسياسي والتي حددها العديد من الباحثين والمختصين وذلك وفق منطلقاتهم الخاصة أبرزها:

---

[1] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية -المحددات، الميادين، التحديات-**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، آذار/ مارس 2015)، ص 32.

[2] Olivier Zajec, **Les Secrets de la Géopolitique: Des Clés pour Comprendre, Initiation à la Géopolitique**, (Paris: Edition Tempera, 2008), p 19.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] Jean-Michel Dasque, **Géopolitique du Crime International**, (Paris: Ellipses Marketing, 2008), p 21.

- الباحث "محمد عادل شريح" الذي قام بتحديدها من خلال قاعدتين أساسيتين فالأولى من خلال الكف عن محاولات تغيير بنية المجتمع وهويته الحضارية، ودراسة هذه البنية والهوية من منطلق اعتبارهما معطى تاريخيًا وحضاريًا غير قابل للتحويل أو التغيير، أما القاعدة الثانية فتقوم باعتبار قضية الدولة قضية أساسية لتحتل الأولوية على حساب تصفية نظام الحكم.[1]

- أما الباحث "إيمريك شوبراد" فهو يرى أن هذه القواعد تتحدد من خلال دراسة القوة والإرادة السياسية المطلقة على الوضعيات الخاصة بالجغرافيا الفيزيائية والإنسانية.[2]

- أما الباحثة "شوتار" التي حددت القواعد بخمس منطلقات أساسية: دراسة الفضاء الجيوسياسي وتحليله، دراسة النزاعات وتحليلها، دراسة الحدود وتحليلها، دراسة الإمبراطوريات وتحليلها، دراسة الأبعاد العالمية للظواهر السياسية وتحليلها.[3]

- **دراسة الجزائر دراسة جيوسياسية:**

بناءًا على الإشارة إليه من تعريف للجيوبوليتيك وتحديد لأبرز القواعد الأساسية في التحليل الجيوسياسي فعند دراستنا لدولة ما من الجانب الجيوسياسي لابد من الحديث والتركيز على جغرافيتها الطبيعية والبشرية وعناصر الهوية الوطنية ولهذا سنأخذ الجزائر كمثال عن ذلك.

أ/ جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 09 غرب خط غرينيتش و12 شرقًا وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالًا. تُقدَّر مساحتها بـ 2381741 كلم^2، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل و1800 كلم على خط تندوف، كما تحيط بالجزائر عدة دول وذلك راجع لاتساع مساحتها فمن ناحية الشرق تحدها تونس على طول يُقدَّر بـ 965 كلم وليبيا بـ 982 كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 42 كلم ومن الجنوب النيجر بـ 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم وموريتانيا بـ 463 كلم ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1600 كلم.[4]

---

[1] محمد عادل شريح، **الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 نيسان/ أفريل 2011)، ص 03.

[2] Zajec, **Les Secrets de la Géopolitique**, p 19.

[3] Sophie Chautard, **Comprendre la Géopolitique, perspectives,** (Paris : Groupe Studyrama, 2006), p 19.

[4] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، (الجزائر: دار الهدى، 2013)، ص 13.

ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية كبيرة ومميزات حيوية نادرة وذلك راجع في الأساس إلى المكانة التي استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي تُعتبر جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرًا حيويًا للعديد من طرق الاتصال العالمية، فبالاستناد إلى موقع الجزائر من الناحية الجغرافية والإقليمية نجده أنه بلد مؤثر وفاعل على الصعيد العالمي وذلك وفقًا لأبعاده المختلفة فالبعد الأول يتمثل في بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي حيث تُعتبر الجزائر قلب المغرب العربي الكبير مركزه الاقتصادي والبشري، كما تُعتبر الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية والتي ساهمت في صياغة شخصية الجزائر التاريخية والحضارية.

أما البعد الثاني فيتمثل في مختلف التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين فالأول المتوسطي[1] حيث كانت الجزائر منذ القدم جزءًا من الحضارية العالمية والتي لها أهمية وتأثيرًا كبيرًا في المنطقة ولا تزال إلى حد اليوم تستفيد من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وكما تُعتبر أيضا من أبرز المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. كما يتسع هذا البعد الإستراتيجي لموقع الجزائر ليشمل بذلك أوروبا ويتداخل معها لأن المتوسط على مر التاريخ كان همزة وصل واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا وما زاد من أهمية هذا البعد هو خلق مناطق ومجالات حيوية طاقوية تمثلت في ربط حقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنبوبين يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا وعبر المغرب وإسبانيا. أما الثاني فهو المحور الإفريقي، حيث يعمل تغلغل الجزائر داخل القارة الإفريقية على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي. وقد ازدادت أهمية وفعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول، كما ساهم في تنشيط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية القائمة إلى جانب الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر على رأس القارة الإفريقية خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.[2]

أما بالنسبة إلى تعداد السكان في الجزائر فقد بلغ 44.600.000 مليون نسمة سنة 2020 حيث يتوزع سكان الجزائر وفق توزيع غير متساوي فنجد نسبة كبيرة من السكان يتمركزون في الجهة الشمالية وذلك راجع في الأساس إلى أسباب طبيعية ترتبط بالدرجة الأولى بالأحوال المناخية (مناخ

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] **المرجع نفسه**، ص 45.

البحر الأبيض المتوسط) والذي يكون الأكثر ملاءمة، وأخرى أسباب اقتصادية والتي تشكلت نتيجة الأوضاع الطبيعية والتي أتاحت شروطًا أنسب للعيش والاستقرار في المناطق السهلية والسهبية مقارنة بالمناطق الصحراوية والتي تُعتبر مناطق نادرة من حيث الكثافة السكانية (قساوة المناخ).[1]

ب/ عناصر الهوية الوطنية: تتميز عناصر الهوية الوطنية كونها تتميز بالتنوع والتقارب وقد كان للحقب التاريخية التي مرت بها الجزائر الفضل الكبير في صقل الشخصية الوطنية ومن أبرز هذه الحقب نذكر:

- **حقبة ما قبل التاريخ:** تعبر البقايا والآثار التي عثر عليها في منطقة "تيغنيف" في ولاية معسكر أن الجزائر قد عرفت الحياة والنشاط الإنساني منذ أكثر من 500.000 سنة، بالإضافة إلى الرسوم الصخرية بالطاسيلي والتي تعود إلى 5000 سنة قبل الميلاد.

- **الحقب القرطاجية – الرومانية والممالك النوميدية:** أهم ما ميز هذه المرحلة هو وصول القرطاجيين إلى سدة الحكم وتأسيسهم لمدينة هيبون (عنابة)، بالإضافة إلى اعتراف روما بالسيطرة التجارية لقرطاجة على غرب البحر المتوسط. كما تميزت هذه المرحلة بثنائية الاحتلال والمقاومة وذلك راجع إلى الاحتلال الوندالي والبيزنطي.

- **حقبة الحكم الإسلامي:** حيث امتدت هذه المرحلة القرنين السابع والتاسع عشر حيث بدأت هذه الحقبة بالفتوحات الإسلامية، وأكثر ما ميز هذه المرحلة هو تعاقب الممالك المختلفة كالمملكة الرستمية والفاطمية، وحكم الزيريين والحماديين والمرابطين والموحدين والزيانيين. قبل أن تكون الجزائر تحت الحماية العثمانية وذلك للوقوف أمام الغزو الإسباني آنذاك.[2]

- **حقبة الاستعمار الفرنسي:** تميزت هذه الفترة بالاستعمار الفرنسي للجزائر حيث حاول الاستعمار طمس الهوية الجزائرية والعمل على فرنسة الشعب الجزائري ولكن الشعب الجزائري تصدى ووقف في وجه هذا الاستعمار الغاشم، ويمكن تقسيم فترة الاستعمار إلى 03 مراحل أساسية هي: المقاومة الشعبية، المقاومة السياسية والمقاومة المسلحة والتي تمثلت في ثورة التحرير الوطني والتي تُوِّجت بعد ذلك باستقلال الجزائر وقيام الجمهورية الجزائرية.[3]

---

[1] **Atlaisco 2011**, (Le nouvel observateur, 2010), p 14.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 41.

- **حقبة الجزائر المستقلة:** حيث تبنت الطابع الجمهوري الديمقراطي نظامًا لحكمها وذلك بعد الاستقلال وقد مرت الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هما: مرحلة الأحادية الحزبية (من فترة ما بعد الاستقلال إلى مطلع التسعينات) والتعددية الحزبية (مطلع التسعينات إلى غاية اليوم) والتي كان لها أثر كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

واستنادًا لتتبعنا لمختلف الحقب التاريخية التي مرت بها الجزائر يمكن استخلاص أن الجزائريين وقفوا في وجه الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، بالإضافة إلى أنه بالرغم مما قامت به السياسة الاستيطانية من محاولات لبث روح الفرقة بين الجزائريين إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها وذلك راجع إلى قوة التلاحم والتضامن بين أفراد الشعب الواحد بالإضافة إلى تمسكه الكبير بثوابت هويته الوطنية.[2]

وما يمكن استخلاصه فيما يخص الفضاءات الجيوسياسية للجزائر فإن الجزائر واقعة على امتدادات عديدة أنتجت فضاءات جيوسياسية متنوعة وذلك من منطلق ما رسمته جغرافيتها الطبيعية وما نسجته جغرافيتها البشرية ويتضح ذلك من خلال ديباجة دستور 1996: "إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها..."[3] وهذا يدل على أن للجزائر وقعًا إستراتيجيًا مهمًا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات حيث أن الجزائر تمتد وفق ثلاث امتدادات مهمة وهي:

- امتداد تجاري (إفريقي): يتضمن فضاءين إقليميين تلعب فيها الجزائر دورًا رئيسيًا وهما الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي.

- امتداد بحري: مما أتاح لها الانتماء إلى الفضاء المتوسطي والذي يُعَد فضاءً حيويًا خاصة في المجال الاقتصادي.

---

[1] محطات تاريخية، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية في:
http://www.elmoradia.dz/arabe/algérie/histoire/algériear.htm (2022/06/04).

[2] أرزقي فراد، "جهود أمازيغية في خدمة اللغة العربية وثرائها حوار الأفكار، ورقة قدمت إلى "حوار الأفكار"، **المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر**، 05 شباط/ فيفري 2007، ص 59.

[3] مرسوم رئاسي رقم 96-483 مؤرخ في 26 رجب 1417 هـ-07 كانون الأول/ ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ع 76 (08 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 08.

- امتداد وجداني: ويعبر عنه بالانتماء إلى الفضاءين العربي والإسلامي والأمازيغي.[1]

المطلب الثاني: المحددات الجيواقتصادية

يُعتبر الاقتصاد من أبرز المقومات التي تقوم عليها الدول، كما أنه بمثابة القلب النابض لها، فالاقتصاد هو الذي يحدد موقع الدولة ومكانتها بين الدول الأخرى فتصنف كدول متقدمة أو متخلفة وذلك تبعًا لقوة اقتصادها من عدمه.

ومن المعروف أن الاقتصاد يتأثر بعنصر مهم وهو الجغرافيا وذلك راجع لكون الجغرافيا (الموقع، الموارد...) هي التي تحدد نوع وطبيعة وقوة الاقتصاد لأي دولة وهذا ما يُعرَف بالجيواقتصاد.

فالجيواقتصاد هو علاقة الجغرافيا بالاقتصاد أو هو امتزاج هذين العنصرين معًا كما ذهب إليه الباحث الاقتصادي "فيليب بومار" في تعريفه: "الجيواقتصاد هو مزج بين مصطلحين ذوي طبيعتين مختلفتين: الجغرافيا والاقتصاد... وهو ما يعني التعبير عن العلاقات الموجودة بين الفضاء الجغرافي والقوة والاقتصاد".[2] كما يُعتبر هذا المصطلح أكثر حداثة من الجيوبوليتيك والجيوستراتيجيا وقد سبق الأمريكي "جورج روني" أن استخدمه سنة 1940 وقد أشار الباحثان "إدوارد دلوتواك وأوريك" إليه وذلك باستخدام مصطلح بديل أكثر تعبيرًا عن الجانب الاقتصادي وأكثر تخصصًا هو "الجانب المالي". حيث استخدما في ثمانينات القرن العشرين مصطلح "الجيومال" (Géo-finance) للدلالة على ظاهرة تحول الموارد وتبادلها بين الدول.

وقد شاع استخدام الجيواقتصاد بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بعد ظهور النظام العالمي الجديد وزوال التوتر القائم بين المعسكرين وتراجع في العامل العسكري ليحل محله العامل الاقتصادي.[3]

كذلك ساهم فتح الحدود أمام السلع والأيادي العاملة وإلغاء الحواجز الجمركية أمام الحركة الاقتصادية والتجارية في العالم إلى بروز دور الاقتصاد كمحدد أساسي لقوة الدول وهذا ما أدى إلى الاهتمام الكبير بالجانب الاقتصادي والعمل وسعي الدول إلى السيطرة والحصول على المواد الأولية والثروات الطاقوية والبحث عن أسواق جديدة خارجية لتصريف المنتجات المختلفة وقد كانت الدول

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] Viviane Du Castel, **La Géoéconomique et les Organisations Internationales : Les Enjeux du XXI^{ème} Siècle**, (Paris : L'harmattan, 2001), p 20.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 51.

الكبرى هي التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف وذلك باعتبار الدول النامية ومستعمراتها القديمة هي المصدر الأساسي لهذه الموارد الأولية باعتبار هذه الدول بحكم موقعها وجغرافيتها تزخر بمثل هذه الثروات خاصة منها القارة الإفريقية وآسيا، مستعملة في ذلك الدول الكبرى مختلف الطرق والوسائل من وسائل صلبة (عسكرية، تدخلات) إلى أخرى ناعمة (الدبلوماسية، الشركات الاقتصادية الكبرى...).[1]

فالجيواقتصاد يختص بدراسة ظاهرة السعي إلى توسيع الفضاءات الحيوية للدول من أجل تأمين الموارد المختلفة (الطاقة، المعادن...) بمعنى توسيع المجال الحيوي ولو اضطر ذلك إلى تجاوز الحدود الوطنية.

كذلك من نتائج المتغيرات الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة ظهور مصطلحات جديدة جاءت لتتماشى مع الأوضاع الجديدة والتي بات الاقتصاد هو الموضوع الرئيسي فيها مثل "جيوبوليتيك الطاقة"، "الرهانات الطاقوية"، "السلاح الاقتصادي" والذي يعني ويعبر عن قدرة الاقتصاد على أن يحل محل القوة العسكرية والحربية لإدارة الصراعات خاصة وأن السياق الذي جاء فيه هذا المصطلح جاء في الوقت الذي تراجعت فيه القوة العسكرية وحلت محلها القوةالاقتصادية.[2]

- **دراسة الجزائر دراسة جيواقتصادية:**

إذا أردنا دراسة الجزائر دراسة جيواقتصادية باعتبارها من أبرز الدول في المنطقة المتوسطية والقارة الإفريقية وذلك لما تمتلكه من مكانة وموقع إستراتيجي وثروات طبيعية مختلفة ومتنوعة لابد لنا من:

أ/ تتبع مسار تطور الاقتصاد الجزائري:

من المعروف أن الجزائر قد تبنت النهج الاشتراكي منذ استقلالها تعتبره منهجًا سياسيًا وخيارًا اقتصاديًا، وقد ركز الخطاب الرسمي آنذاك على اعتبار الاشتراكية تقوم على ما يراعي الخصوصيات القيمية للجزائر، إذ أن هذا النهج هو المنهج الوحيد الذي كان متاحًا في تلك الفترة والذي اعتبرته

[1] إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 24.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 53.

الحكومة الجزائرية الحل الأمثل للنهوض بالجزائر غداة الاستقلال، وكان يُنظَر لليبرالية على أنها مجرد وجه من أوجه الاستعمار والإمبريالية للدول الكبرى التي ترتكز على مبدأ الاستعمار والسلب والنهب.

وقد كان قطاع المحروقات هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري كقطاع إستراتيجي لتقوم الجزائر في 24 فيفري 1972 بتأميم المحروقات وذلك من أجل وضع حد للامتيازات الفرنسية والتي أخذت بفعل بنود اتفاقيات إيفيان التي وضعت بندًا ينص على منح الشركات الفرنسية امتياز احتكار استغلال النفط وهو يُعتبر إخلال بالسيادة الوطنية وجعل الجزائر مستعمرة تابعة بطريقة غير مباشرة.

كما أدت القواعد الجديدة للتجارة الدولية والمتمثلة بشكل أساسي على فتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية وفتح المجال لتدفق السلع والخدمات دون قيود جمركية إلى إحداث أضرار واضطرابات على مستوى الصناعات المحلية والمؤسسات التجارية للدول النامية على عكس الدول الكبرى والتي ستكون لها فوائد ومصالح أكبر.[1]

حيث تقوم موارد الجزائر المالية في الأساس على عوائد قطاع المحروقات من خلال بيع وتصدير النفط والغاز ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعيًا بامتياز، حيث جاء في آخر التصريحات: "..... يواصل قطاع المحروقات بتشكيل النسبة الأكبر من مداخيل الصادرات الجزائرية بما يشكل أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام، وأكثر من ثلثي المداخيل الجبائية. كما عرفت وتيرة الاقتصاد الجزائري حركة كبيرة وذلك راجع في الأساس إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط[2] وكثيرًا ما تكترث بالبرامج والورشات الكبرى التي افتتحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واعتمدها من أجل تفعيل المسار الاقتصادي والتنموي للبلاد ومن أبرزها:

- **برامج دعم النمو الاقتصادي:** تم الإعلان عنه سنة 2001 وضع هذا البرنامج بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والذي عرف تراجعًا كبيرًا خاصة سنة 1986، كما هدف هذا البرنامج أيضًا للقضاء على ظاهرة البطالة وتوفير فرص الشغل للشباب البطال.

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** والذي جاء في إطار البرامج التنفيذية لدعم النمو وقد خصصت له ميزانية تفوق 150 مليار دولار، حيث ساهم هذا البرنامج في فتح عدد كبير من الورش الكبرى والموجهة

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] Mihoub Mezouaghi, « L'économie Algérienne : Un Modèle de Croissance Incertain », **Moyen Orient**, N° 07 (Août-Septembre 2010), p 28.

أساسًا لدعم البنية التحتية للبلاد من خلال إنشاء الطرقات، السكك الحديدية، المشاريع والخاصة بالمياه الصالحة للشرب، الطريق السيار شرق – غرب وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009):** حيث خصصت له ميزانية قدرت بـ 60 مليار دولار وقد جاء هذا البرنامج ليتم البرامج الذي سبقه والذي وضع بغية تحسين الأحوال المعيشية ودعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة وتحديث الخدمة العمومية.

إذن من خلال تتبعنا لمسار تطور الاقتصاد الجزائري نجد أنها منذ الاستقلال قد ركزت على عنصر واحد ووحيد وهو الاقتصاد الريعي والذي يركز على قطاع المحروقات من منطلق أن الجزائر دولة نفطية بامتياز. ولكن بالرغم من أنها غنية بالمواد الحيوية الأخرى كالمعادن، الثروات الحيوانية، وحتى الثروة البشرية. إلا أنها لم تقم باستغلال هذه العناصر فيما يخدم مصالحها وتطوير اقتصادها.[1]

ب/ التنافس الاقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر:

- **موقع الجزائر في ساحات التنافس الاقتصادي:** يشكل الموقع الجغرافي المتميز للجزائر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومترابطة، بدءًا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالًا إلى البعد الإفريقي جنوبًا ليتعدّ إلى العالم العربي. ولما كانت الجغرافيا المحدد لكثير من العلاقات السياسية والاقتصادية بانعكاساتها وتأثيرها في طبيعة العلاقات القائمة فإن الجزائر بموقعها وعلاقتها بما هي فيه من امتدادات، إنما توجد في قلب فضاء يشهد تنافسًا شديدًا بين قوى كبرى في العالم وباعتبار الجزائر بلدًا متوسطيًا تظهر أهمية "المتوسط" الاقتصادية والتجارية ويبرز دوره كجسر عبور بين الشمال والجنوب ومن الجنوب نحو الشمال.[2]

وبالحديث عن تنافس القوى العالمية الكبرى على الفضاءات الواسعة للجزائر فيمكن أن تختصر ثلاث قوى أساسية مهيمنة وهي:

- **الدول الأوروبية:** تُعتبر هذه الدول أن بعض امتداداتها للجزائر هو فضاؤها الطبيعي من أجل الحصول على الثروات الطبيعية وكذلك العمل على التأثير في القرار السياسي والاقتصادي فيها. كما أن

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص .58

[2] العايب أحسن، **البعد الأمني للسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية من 1962**، (الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 1992)، ص 112.

هذه الدول الأوروبية تربطها علاقة استعمارية قديمة من منطلق أن أغلب الدول العربية والإفريقية هي مستعمرات أوروبية قديمة ما يجعلها تابعة لها خاصة في المجال الاقتصادي.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع وتقوم على سياسة براغماتية حيث تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة وفرض هيمنتها في أي رقعة تظهر فيها سمات الغنى بالثروات الطاقوية والمواقع الإستراتيجية والمجالات الحيوية.

- **الدول الصاعدة:** وهي الدول التي حققت معدلات مرتفعة ونسب نمو عالية والتي ما كان لها أن تتجاهل الفضاءات الجيوسياسية التي تتموقع من خلالها الجزائر وذلك راجع موقعها الإستراتيجي والثروات الطبيعية والطاقوية التي تزخر بها.[1]

بالإضافة إلى هذه القوى الكبرى التي أصبحت ومازالت تتهافت على الجزائر باعتبارها دولة حيوية، فإن للصين نصيب كذلك خاصة من خلال علاقتها القوية مع الدول العربية وخاصة الإفريقية منها.

حيث يعود تاريخ علاقة الصين بإفريقيا والدول العربية إلى الخمسينيات وبالتحديد إلى مؤتمر باندونغ سنة 1955 حيث كان لها الدور الكبير في دعم ومساندة الدول المستعمرة والتي كانت أغلبها إفريقية، حيث تُوِّجت هذه العلاقات بـ "منتدى التعاون الصيني – الإفريقي" سنة 2000. ولكن بالرجوع إلى التاريخ نجد أن هذا المنتدى لم يكن وليد لحظته بل امتدت جذوره إلى فترة ما قبل استقلال هذه الدول الإفريقية، فقد كان لهذا المنتدى الفضل الكبير في تضاعف حجم المبادلات بين الدول الإفريقية والصين، حيث قفز حجم المبادلات التجارية الصينية – الإفريقية من 30 مليار دولار سنة 2004 إلى 40 مليار دولار سنة 2005 ليصل إلى 55.5 مليار دولار سنة 2006 و70 مليار ودولار سنة 2007.[2]

وتظهر هذه الشراكات والمبادرات كيف أن الصين ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عززت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في السنوات الأخيرة خاصة بعد إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" حيث تم فتح مراكز ثقافية صينية بمختلف الدول الإفريقية، بالإضافة إلى فك القيود وتسهيل عملية التنقل والانتقال من الدول الإفريقية إلى الصين والعكس. الأمر الذي أدى إلى الزيادة في وتيرة السياحة بشكل كبير حيث صرح مجموعة من الدبلوماسيين الصينيين بأن هذه العلاقات القوية

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] François Lafargue, **La Guerre Mondiale du Pétrole**, (Paris : Ellipses Marketing, 2008), p 36.

تعكس هدف مبادرة الحزام والطريق الرئيسي الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية في خمسة مجالات رئيسية وهي: التنسيق حول السياسات والتواصل في البنية التحتية، بالإضافة إلى تقوية التجارة والتكامل المالي والتبادلات بين الأشخاص.[1]

المطلب الثالث: المحددات الجيوستراتيجية

إن الجيوستراتيجيا ليست إلّا مصطلح مركب من امتزاج الجغرافيا بالإستراتيجيا. حيث أشار إليه الباحث "بيير سيليريبه" في كتابه "الجيوبوليتيك والجيوستراتيجيا": "تهتم الجيوستراتيجية بدراسة العلاقة بين المسائل الإستراتيجية والعوامل الجغرافية". ووفق القاموس الجيوسياسي: "فالجيوستراتيجية لا تهتم بجغرافية الدول وسياستها فحسب... بل تتعداها إلى المعطيات الإستراتيجية الدقيقة المتعلقة خصوصًا بالجغرافيا الفيزيائية والاقتصادية والديمغرافية...".[2]

إسقاطًا لما سبق ذكره في شأن انفتاح الجزائر على امتدادات جيوسياسية أوسع نجد أن هذه الامتدادات بدورها تقع في فضاءات أوسع تنفتح عليها وتمتد إليها إستراتيجيات أخرى. ومن أبرز الفضاءات التي تمتد إليها الجزائر فضاء الساحل الإفريقي. حيث يُعتبر هذا الفضاء بمثابة الحديقة الخلفية بالنسبة للجزائر وذلك من خلال البنى الطبيعية حيث أملته الجغرافيا الطبيعية من خلال احتضان الصحراء الإفريقية الكبرى لأجزاء من التراب الجزائري. أما من حيث العامل البشري وذلك بسبب انتماء جزء من أبناء الجزائر إلى قبائل "الطوارق" والذين يُعتبرون السكان الأصليين لتلك المنطقة.[3]

وتكمن الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة إلى الجزائر من منطلق أنّ منطقة الساحل الإفريقي تُعتبر البطن الرخو والعمق الإستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن الوطني الجزائري، حيث لا يمكن إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خريطتي الجزائر الجيوسياسية والجيوستراتيجية. فبالرغم من أن النسبة الكبيرة من عدد السكان في الجزائر يتمركزن في الجهة الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة كون أن الجزائر هو بلد إفريقي بل هي بمثابة البوابة الشمالية لقارة إفريقيا وأكبر بلدانهما[4] مساحة بعد تقسيم السودان

---

[1] إلياس أبو جودة، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] Sophie Chautard, **Dictionnaire de Géopolitique**, (Paris : Groupe Studyrama, 2008), p 88.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 82.

[4] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 84.

إلى دولتين (شمالي وجنوبي). بالإضافة إلى ذلك تتقاطع الجزائر مع الساحل الإفريقي عبر ثلاث متغيرات رئيسية هي:

- **امتدادات قبائل الطوارق:** تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي عبر الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق على الساحل الإفريقي. كما يختلف حالة ووضع "طوارق الجزائر" عن غيرهم من طوارق الساحل الإفريقي والدول الإفريقية المجاورة وذلك راجع إلى اندماج طوارق الجزائر وتمتعهم بالحقوق والواجبات كغيرهم من المواطنين الجزائريين على عكس الطوارق الأخرى التي تعاني من الاضطهاد ما دفعها إلى رفع السلاح والتمرد على حكومة بلدانهم (مالي والنيجر).[1]

- **تزايد النشاط الإرهابي:** بالرغم من أنّ عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد وأنّ الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد والنزاعات الأهلية والتهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة إلّا أن الحوادث الإرهابية قد رسمت المزيد الاهتمامات بهذه المنطقة فأصبح الساحل له خصوصية كونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مأوى للإرهابيين الفارين من العراق وأفغانستان.[2]

كما ظهر تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب) وغيرها من الجماعات الإرهابية وقد تمكنت هذه الشبكات والتنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن كما أن علاقتها الجيدة والعلاقة التعاونية مع الطوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة بكل إرياحية. بالإضافة إلى اتساع مساحة الساحل وهشاشة حدوده والانفلات الأمني فيه ساهم إلى حد كبير إلى استفحال الظاهرة الإرهابية في المنطقة وتمركز الإرهابيين فيها.[3]

- **معبرًا للمهاجرين غير الشرعيين:** ويُعتبر الرهان الأكبر والأخطر مقارنة بسابقه وذلك راجع إلى ارتباطه بسياسات أوروبية تسعى إلى تكريس مقاربة تقوم على جعل الدول المغاربية حاجزًا في وجه المهاجرين

---

[1] نبيل بويجية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، (جامعة الدول العربية القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص 181.

[2] رسولي أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 81.

[3] أمحمد برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص 94.

غير الشرعيين الأفارقة المتوجهين إلى الضفة الشمالية من المتوسط، حيث قامت مجموعة من الدول الأوروبية سنة 2004 بطرح هذا الموضوع وعبرت عن استعدادها لتمويل مشاريع تختص في إنجاز مراكز عبور لتجميع المهاجرين غير الشرعيين في دول شمال إفريقيا وذلك بغرض إرجاعهم إلى بلدانهم وهو الأمر الذي لم توافق عليه الجزائر وعبرت عن رفضها التام لهذه الفكرة حيث يدعو الطرح الجزائري إلى العمل وتضافر الجهود من أجل الوقوف على أسباب هذه الظاهرة والسعي للوصول إلى حلول ناجعة من أجل قطع جذور هذا التهديد من أساسه. فالجزائر بذلك تعبر عن نيتها ورغبتها بتفعيل مسار التنمية في الدول الإفريقية، من أجل هذا نضمت الجزائر في أفريل 2006 ندوة للخبراء الأفارقة في موضوع الهجرة وقد جاء للرد على المقاربة الأوروبية في شأن الهجرة غير الشرعية وهي الندوة التي مهدت لمؤتمر طرابلس الذي عُقد في نوفمبر 2006.[1]

بالإضافة إلى الساحل الإفريقي فهناك فضاء آخر يُعتبر من أبرز الفضاءات الذي تلعب فيه الجزائر دورًا رياديًا فيه وذلك لما لها من أهمية إستراتيجية وحيوية في مجاله وهو الفضاء المتوسطي وذلك باعتبار الجزائر دولة متوسطية فإنها تؤثر وتتأثر في الفضاء المتوسطي الذي يعرف حركية ونشاطًا كبيرين، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى الانخراط في مختلف المبادرات الأمنية والاقتصادية التي تتبناها دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربة الأوروبية ذات البعد المتوسطي.

وهناك محددات أخرى لا تقل أهمية عن المحددات التي تم ذكرها وهي المحددات الثقافية. حيث تُعتبر العوامل الثقافية كل ما يتصل بالأفكار والقيم وكذلك عوامل الشخصية القومية National Character من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعي ومن ثم العوامل الموجهة للسلوك السياسي الذي يعمل من خلاله القادة السياسيون على صنع السياسة الأمنية واتخاذ قرارات أمنية صائبة.[2]

فالنخبة التي تشارك في عملية صنع السياسة الأمنية واتخاذ القرارات الأمنية في أي دولة تتأثر بحكم انتمائها إلى شعب الدولة وتميزه بنفس خصائصه النفسية والثقافية ومكونات هويته وكذلك بنفس مقومات الشخصية الوطنية ومن ثم فإن الفهم العميق للسياسة الأمنية لدولة معينة ينبغي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الثقافية المؤثرة في تكوين الشخصيات الوطنية حيث أنه لا

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص 90، 91.

[2] هشام محمود الأقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصرة، مدخل تاريخي - سياسي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 211.

يمكن إلغاء البعد الثقافي لصانعي السياسة الأمنية، بل يجب التأكد من مدى حرصهم على حفظ الهوية الثقافية للدولة التي ينتمون إليها فيساهم ذلك على إمداد القادة والسياسيين بالروح الوطنية، هذا ما سيؤدي إلى توجيه السياسة الأمنية وتحقيق الأهداف المسطرة لها وجعلها أكثر واقعية فالبعد الثقافي له دور كبير في رسم معالم السياسة الأمنية، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الهوية الثقافية تلعب دورًا في تحديد سمات صناع السياسة الأمنية ومن أبرزها الدراسة التي قام بها الفرنسي "أندريه سيقف ويد" حيث استطاع تحديد السمات العامة للشخصية الوطنية لبعض الشعوب.[1]

وبالحديث عن الجزائر فإنها تتميز بتركيبتها الثقافية المتعددة والمترابطة فيما بينها، الأمر الذي ساعد على تحديد سمات القادة السياسيين وطريقة أدائهم وطبيعة قراراتهم والتي تنطلق من ذات البعد الإسلامي العربي الإفريقي والتي تندرج تحت الهوية الأمازيغية، بالإضافة إلى روح التسامح التي يتصف بها الشعب الجزائري الراسخة في مكونات هويته والتي ساهمت في تمكين القادة السياسيين من رسم السياسة الأمنية للجزائر بعد العشرية السوداء التي مرت بها البلاد في فترة التسعينيات، وخير مثال عن ذلك قانون المصالحة الوطنية التي بفضلها عاد الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن.

وعليه يمكن القول أن الخصائص المشتركة للشعب الجزائري في ثقافته وهويته هي من بين العناصر المحددة للسياسة الأمنية في الجزائر.

[1] **المرجع نفسه**، ص 213.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية

إنّ ما يميز عملية صنع السياسة العامة في الجزائر وعلى وجه الخصوص السياسة الأمنية في مجالها الأمني هو الغموض والضبابية وعدم الوضوح سواء في ظل الأحادية أو التعددية الحزبية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدقة الفواعل المتدخلة والواضعة للسياسة الأمنية أو المتخذة للقرارات المرتبطة بها ويعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري وخصوصية تكوينه.

ومن أجل تحديد الفواعل المتدخلة في صنع السياسة الأمنية الجزائرية لابد من تتبع مجوعة من المراحل التاريخية والتي عرفت فيها تنوّعًا واختلافًا في الفواعل وذلك نظرًا للظروف والعوامل التي ميزت كل مرحلة.

المطلب الأول: فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة الحزب الواحد (1962-1989)

يُعتبر دستور 1963 هو أول دستور وضعته الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وقد ارتكز هذا الدستور على خلق نظام حكم قائم على الحزب الواحد حيث أعطيت للسلطة التنفيذية كل السلطات على عكس السلطة التشريعية حيث كانت كل السلطات والصلاحيات مركزة بيد رئيس الجمهورية فهو المسؤول على وضع وتحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وله الحق في وضع القوانين، كما له الحق أيضًا في أن يطلب من المجلس الوطني (السلطة التشريعية) منحه التفويض لمدة محددة لاتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية، كما له الحق بالاختيار في تشكيل وتكوين هيئات المجلس الوطني وهو ما كرسته المادة 59 من دستور 1963 والتي جعلت من السلطات مجسدة في شخصية الرئيس، كما له الحق في اختيار ثلثي وزرائه على الأقل من نواب المجلس الوطني وهو القائد العام للحزب.[1]

ومن خلال كل هذه الصلاحيات والامتيازات يتضح لنا حجم السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية، الأمر الذي يسمح له بالتحكم في الهيئة التشريعية خاصة بعد التصحيح الثوري الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين في 19 جوان 1965 والذي تشكل على إثره نظام جديد وفق مؤسسات انتقالية تمثلت في مجلس الثورة كهيئة تشريعية حلت محل المجلس الوطني والحكومة

[1] سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربية**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 37.

كهيئة تنفيذية حلت محل رئيس الجمهورية. إلّا أن الجهازين المذكورين يرأسها شخص واحد هو رئيس الدولة مع استمرار صلاحياته في قيادة الجيش.[1]

ولقد ظهر دور الجيش أكثر في الحياة السياسية خاصة بعد وصول الرئيس هواري بومدين إلى سدة الحكم وذلك بعد تشكيل مجلس الثورة المكون من 25 عضوًا منهم 12 عضوًا من الجيش يحملون رتبة عقيد. وقد أصبح هواري بومدين بعد ذلك وزيرًا للدفاع ورئيسًا للدولة. وقد استمر دور المؤسسة العسكرية في رسم معالم السياسة العامة في الجزائر، وقد تم تقنين دوره السياسي بموجب الميثاق الوطني ودستور 1976 والذي اعتبر أن الجيش جزءًا من النظام السياسي بالإضافة إلى تواجد مجموعة من الضباط في اللجنة المركزية للحزب.[2]

ومن مظاهر احتكار المؤسسة العسكرية الجيش للسياسة الأمنية ودوره في المجال السياسي نذكر:

- الإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة عن طريق حركة 19 جوان 1965 بقيادة هواري بومدين، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة العسكرية هي المرجعية الوحيدة في الحكم والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

- إنشاء مجلس الثورة كمؤسسة عليا وفاعلة داخل الدولة والمجتمع تتولى مهام المجلس الوطني ورئيس الدولة والحزب والأمر الذي مكن المؤسسة من تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختياراتها الأمنية.

- مشاركة أعضاء المؤسسة العسكرية في الانتخابات الوطنية والمحلية باعتبارهم كبقية المواطنين، الأمر الذي يسمح لهذه الهيئة بالتأثير على صنع القرار السياسي في الجزائر.

- المساهمة في إطار الخدمة الوطنية في مكافحة التصحر وإنجاز البنى التحتية مثل: مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، إضافة إلى مساعدة المواطنين وإنقاذ الضحايا أثناء الكوارث والأزمات.[3]

إذن ففي هذه المرحلة (1962-1989) نلاحظ:

---

[1] محمد السعيد بن غنيمة، "فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 19 (19 جوان 2018)، ص ص 263، 264.

[2] سعيدي ياسين، **مرجع سابق**، ص 47.

[3] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى، ط 01)، ص 212.

- كل المؤسسات والهيئات في تلك الفترة ضعيفة ومحدودة الصلاحيات والامتيازات وكل تلك الصلاحيات مركزة بيد الرئيس وأن أقوى مؤسسة هي المؤسسة العسكرية ذلك وفقًا لدستور 1963.

- مساهمة المؤسسة العسكرية في مختلف النشاطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من منطلق أنها هي المؤسسة العامة وهي جوهر النظام الجزائري.

- عجز المؤسسات الرسمية التي أوجدت بعد الاستقلال على المساهمة في صنع السياسة الأمنية الجزائرية بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والتي كانت ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهرية والتي اقتصرت مهمتها على الترويج لأطروحات النظام والتي كانت خاضعة تحت سيطرة وتوجيهات المؤسسة العسكرية.

إذن ما يمكن قوله بخصوص هذه المرحلة أنها تميزت بتكريس السلطة كاملة بيد الرئيس من خلال الصلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها، بالإضافة إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على جميع المؤسسات والقطاعات داخل الدولة واستعمال المؤسسات الأخرى (رسمية أو غير رسمية) كوسيلة لتنفيذ قراراتها ومخرجاتها.[1]

المطلب الثاني: فواعل صنع السياسة الأمنية الجزائرية في فترة التعددية الحزبية (1989 إلى اليوم)

أكثر ما ميز هذه المرحلة هو الاختلاف الكبير في الممارسة السياسية عن المرحلة الأولى بعد دستور 23 فيفري 1989 والذي نص على السماح للتعددية الحزبية كإطار يسمح للمشاركة في مجال صنع القرار. فهذا الدستور أرسى لعدد كبير من مبادئ الحكم الديمقراطي من منطلق التداول على السلطة، بالإضافة إلى منح الحرية للعديد من المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني. ففي هذه المرحلة عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية سنة 1995 وذلك خلال فترة حكم الرئيس الجزائري "لمين زروال" والذي قام بتعديل الدستور سنة 1996 والذي بدوره تعدّل ثلاث مرات في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2002 - 2008- 2016).[2]

حيث يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين:

---

[1] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سابق**، ص 264.

[2] **المرجع نفسه**، ص 264.

أ/ المرحلة من 1998 إلى غاية 1999: حيث تميزت هذه الفترة بتبني الجزائر مبدأ التعددية الحزبية وأكثر ما يميز هذه الفترة بالذات هي أعمال العنف التي عرفتها الجزائر في مطلع التسعينات والتي سميت بالعشرية السوداء.

فبعد أحداث 25 أكتوبر 1988 والتي نجم عنها إقرار للتعددية السياسية التي جاء بها دستور 1989 الذي وضع وحدد مهامًا جديدة للمؤسسة العسكرية التي تقتصر على المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة، كما بينت المؤسسة العسكرية التزاماتها الجديدة والتي تقتصر على حيادها التام عن العمل السياسي[1] حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تعطل عمل معظم المؤسسات الرسمية وذلك نتيجة دوامة العنف التي تعرضت لها الجزائر. ففي 29 ديسمبر 1991 قدم الرئيس الشاذلي نبأ استقالته بعد إعلانه لحل المجلس الشعبي الوطني. وأكثر ما يميز هذه الفترة هو بقاء المؤسسة العسكرية المؤسسة الوحيدة الفاعلة التي استطاعت أن تحافظ على استقرارها وتماسكها على عكس المؤسسات الرسمية الأخرى، حيث استطاعت أن تحل محل المؤسسات العاجزة وأن تتدخل في العديد من القطاعات. والأمر الذي أدى إلى أن تسلك المؤسسة العسكرية هذا المسار هو من أجل التصدي لحدة الأزمة التي تهدد البلاد والعمل على إعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية.[2]

فالظروف الاستثنائية التي عاشتها الجزائر جعلت من المؤسسة العسكرية هي القاطرة التي تقود مختلف المؤسسات الأخرى. كما انقسمت الأحزاب السياسية في تلك الفترة إلى قسمين: فالقسم الأول يرفض أي صلح أو وفاق مع الجماعات المسلحة مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأحزاب تتميز بالوسطية في الحل وليس لديها أي مانع في الحوار مثل حركة مجتمع السلم وهي من التيار الإسلامي، بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني ومعظمها تساند المؤسسة العسكرية في مواجهة الجماعات المسلحة وبهذا تكون الأحزاب السياسية قد شاركت في صنع السياسة الأمنية الجزائرية من خلال العمل على محاربة الإرهاب في الجزائر وهو المبدأ الذي اتبعته الأحزاب السياسية في ظل الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر.[3]

---

[1] عمر براهمة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف**، (الجزائر: دار الهدى، 2001)، ص 25.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سابق**، ص 265.

[3] **المرجع نفسه**، ص 265.

كذلك من مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الأمنية الجزائرية خلال هذه الفترة نذكر:

- معارضة التخلي عن سياسة الاقتصاد الموجه وسياسة الحوار التي أراد الرئيس "اليمين زروال" تطبيقها مع كل الأطراف السياسية في تلك الفترة.

- بعد فرض حالة الحصار وتعيين "خالد نزار" مسؤولًا عن استعادة النظام، تولى الجيش مسؤوليات ليست من صلاحياته فقام بتعويض الشرطة في مهامها لعدم تمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

- العمل على حل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 04 جانفي 1991 قبل أيام قليلة من تقديم الاستقالة.

- استحداث المجلس الأعلى للدولة بموجب الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للأمن في 14 جانفي 1992 برئاسة محمد بوضياف بتزكية من المؤسسة العسكرية.[1]

ب/ المرحلة الثانية: بداية عودة الاستقرار (1999 إلى يومنا هذا): حيث عملت الدولة الجزائرية في هذه الفترة على التصدي والعمل لحل هذه الأزمة مستعملة في ذلك العديد من الآليات والوسائل (سياسية، اقتصادية، تشريعية...الخ). كما عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استكمال المسار الذي بدأه الرئيس السابق اليمين زروال لتحقيق السلم المدني. ففي سنة 1999 قام الرئيس بوتفليقة بعرض قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية بغرض تحقيق الأمن وقطع جذور الأزمة حيث يُعتبر قانون الوئام المدني وميثاق السّلم والمصالحة الوطنية وجه من أوجه السياسة الأمنية والتي شارك فيها العديد من الفاعلين والأطراف.[2]

كما عبّر وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" كأول شخصية مدنية منتخبَة إلى الحكم في الجزائر بعد انتخابات أفريل 1999 عن الرغبة في التغيير وانتهاج سياسة جديدة تختلف عن السياسات التي سبقتها خاصة فيما يخص نظام الحكم، حيث أوجبت السياسة الجديدة ضرورة تحديد صلاحيات وامتيازات المؤسسة العسكرية وإبعادها وعدم السماح لها بالتدخل في الأمور السياسية واهتمامها

---

[1] عزيرة ضميري، **الفواعل السياسة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: 2008)، ص ص 111-117.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سابق**، ص 265.

فقط بالأمور الأمنية العسكرية. حيث اتبع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إستراتيجية جديدة للتعامل مع المؤسسة العسكرية[1] تمثلت في:

- منع أعضاء المؤسسة العسكرية من عملية التصويت داخل الثكنات العسكرية للتأكد من تراجع قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية لصالح هيئة الرئاسة.

- العمل على إدراج تعديلات جديدة على مستوى المؤسسة العسكرية سنة 2000 تمثلت في تغيير مجموعة من كبار ضباط الجيش ونقل الآخرين، بالإضافة إلى تعيين عسكريين جدد ووفقًا للكفاءة وبعيدًا عن الشرعية الثورية.

- تقوية حزب جبهة التحرير الوطني بهدف جعله قوة موازية للمؤسسة العسكرية.[2]

ففي انتخابات 08 أفريل 2004 (الانتخابات الرئاسية) استطاعت المؤسسة العسكرية أن تصنع الحدث خاصة بعد إعلان رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي عن اتخاذ الجيش والمؤسسة العسكرية بجميع أفرادها الحياد من الانتخابات حيث لم يحصل أي من المترشحين تزكيةً ودعمًا من المؤسسة العسكرية وذلك بقوله: "... وأؤكد بأننا نرحب بمن يختاره الشعب حتى لو كان عبد الله بن جاب الله".[3] وكان هذا الموقف والقرار راجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- تغير في الظروف الدولية والتي كانت العولمة إحدى مظاهرها بما تفرضه هذه الأخيرة من ديمقراطية وتوزيع المهام على المؤسسات والفواعل السياسية.

- الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تحديد العلاقة بين العسكري والمدني وتحديد مهام وصلاحيات المؤسسات العسكرية والمؤسسات الأخرى في الجزائر.

- الشخصية الكاريزمية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وقدرته على فرض نفوذه بالإضافة إلى استرجاعه صلاحيته واستغلال الظروف الدولية لدعم مركزه.[4]

---

[1] ياسين بودهان، العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر ودورها في صناعة القرار السياسي، في: http://aljadidah.com، (2022/06/01).

[2] نبيل بويبية، **مرجع سابق**، ص 134.

[3] نعيمة خطيرة، "السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، ع 02 (2019)، ص 71.

[4] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 109.

إذن يمكن القول أن مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية مركزة بيد السلطة التنفيذية أي الرئيس والمؤسسة العسكرية حيث بقيت هذه المؤسسات هي الفاعلة في صنع مثل هذه السياسات باختلاف الظروف والزمان أي أن هناك تداخل بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة الأمنية في الجزائر.

ولكن بالرغم من ثقل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري وتداخلها مع السلطة التنفيذية، إلا أن ذلك لا يعني أن الجزائر تتبع نظامًا عسكريًا بل إنه نظام معقد وله آلياته الخاصة وقد حتمت الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر (ثورة التحرير الوطني) على المؤسسة العسكرية أن تكون الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الأمنية وتحويلها من مؤسسة دفاعية إلى مؤسسة أمنية.[1]

المطلب الثالث: تحديات السياسة الأمنية الجزائرية

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات والرهانات فرضتها كل من الظروف التاريخية والموقع الجغرافي للجزائر ولعل من أبرز هذه التحديات:

أ/ تحديات على المستوى المغاربي:

باعتبار الجزائر دولة مغاربية فإنها تتأثر بكل ما يطرأ على الدول المغاربية الأخرى، الأمر الذي يؤثر على الأمن القومي الجزائري. ولعل من أبرز الدول التي تُعتبر تهديدًا للجزائر والتي لها حساسية مع الجزائر هي دولة المغرب، حيث تعاني الجزائر من تحديين اثنين فيما يخص دولة المغرب والمتمثلين في:

- **النزاع المغربي – الصحراوي كتحدي أمني للجزائر:** من المعروف أن المغرب قامت باحتلال الصحراء الغربية سنة 1975 من منطلق أن الصحراء الغربية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية حيث تحولت هذه المنطقة إلى بؤرة صراع في المغرب العربي وأصبحت تمثل تهديدًا مباشرًا للجناح الغربي للجزائر.[2]

إذ أن النزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية هو وليد التناقض والاختلاف، فالجزائر معروفة بتمسكها بمنطق الشرعية الدولية الذي يمنح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره المدعوم بموقف الأمم المتحدة منذ سنة 1963 وبالتالي الرفض التام لإدماج الصحراء الغربية،

---

[1] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع 05، ص 296.

أما المغرب فيرى أن قضية الصحراء الغربية هي قضية داخلية ولا يحق لأي دولة التدخل، حيث اقتصرت المقاربة الجزائرية في قضية الصحراء الغربية على مبدأ "تصفية الاستعمار" والعمل على دعم ومساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وذلك استنادًا لمبادئ الثورة الجزائرية.[1]

أما على الصعيد الدولي فإن المساعي الدولية سارت وفق المقاربة الجزائرية وذلك بعد وقف إطلاق النار سنة 1988 وموافقة المغرب حول استفتاء حر ونزيه، ولكن المغرب لم تكن نيته في منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره وإنما سعت إلى إدماج إقليم الصحراء الغربية بالإقليم المغربي، حيث ظلت الجهود الدولية لحل هذا النزاع تتراوح بين الاندماج والاستقلال إلى أن توصلت إلى اقتراح فكرة "الحل الثالث" (La Troisième Voie) سنة 2000 والتي تمنح للصحراويين حكمًا ذاتيًا تحت سيادة الدولة المغربية أي أنه نوع من الانتداب المغربي على الصحراء الغربية.[2]

فبالنسبة للدول الكبرى والمتمثلة في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ترى بضرورة عدم انفصال الصحراء الغربية بحكم ذاتي عن المغرب للحفاظ على استقرار الإقليم المغاربي لأن الحفاظ على هذا الإقليم يضمن استمرار مصالح تلك الدول في المنطقة.[3]

إذن من خلال ما تقدم ذكره حول النزاع المغربي – الصحراوي يمكن القول أنه يشكل هاجسًا أمنيًا إقليميًا بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري باعتبار هذا النزاع هو المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم.

● **الخلاف الجزائري – المغربي حول الزعامة المغاربية:** حيث يرجع هذا الخلاف بين المغرب والجزائر إلى التنافس حول الزعامة المغاربية، إذ يعتبر كل طرف نفسه قوة إقليمية مؤثرة وبالتالي هي الأحق بالزعامة، بالإضافة إلى مطالبة المغرب بكل من إقليمي تندوف وبشار والتي تعتبرها أجزاءً من الأراضي المغربية والتي قامت على إثرها حرب الرمال في أكتوبر 1963 ونشوء نزاعات حدودية (حرب أمقالا 1976)، إلى جانب استيلاء المغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية وتدعيم المغرب لحركة المتمردين الطوارق للمطالبة بحكم ذاتي.[4]

---

[1] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] **المرجع نفسه**، ص 77.

[3] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص 90.

[4] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص 78.

حيث أدت هذه الأوضاع الجيوسياسية إلى إتباع الجزائر سياسة ورقابة أمنية مشددة على الحدود الجزائرية المغربية بعدما أدركت الجزائر النوايا التوسعية للمغرب والتي تمثل تحديًا حقيقيًا للأمن القومي الجزائري.[1]

بالإضافة إلى هذا، فإن المغرب الأقصى مدعَّم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات خاصة في المجال العسكري، الأمر الذي ساهم بشكل كبير على استحواذ المغرب على الصحراء الغربية وذلك بدعم من القوى الكبرى على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وبالحديث عن دعم إسرائيل للمغرب فقد أعلنت المغرب تطبيعها مع إسرائيل والذي شكل نقطة تحول جذرية في العلاقات المغربية الجزائرية والتي نتج عنها قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وغلق الحدود. إذن يتضح أن المقاربة الأمنية الجزائرية تدافع عن مقاربة مستقلة للأمن القومي، في حين أن المقاربة المغربية فيها تبعية للدول الكبرى خاصة في المجال الأمني والإستراتيجي من أجل حماية أمنها.[2]

ب/ تحديات على المستوى الإفريقي:

- **الساحل الإفريقي:** حيث يمثل الساحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر، إذ لا يمكن إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية باعتبار الجزائر بلدًا إفريقيًا وأحد أهم الدول الإستراتيجية في القارة، بالإضافة إلى مصر وجنوب إفريقيا إلى جانب كونها من أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة.

ففي ظل التحولات التي شهدتها الدول العربية والتي تمثلت في موجات الربيع العربي وتداعياته على منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد تأثيره في الأزمة المالية فهذه التطورات أعطت لموضوع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة وهي التطورات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأمن القومي الجزائري.[3]

كما اهتمت الدبلوماسية الجزائرية في شقها الأمني بالقضايا والتطورات في القارة الإفريقية وخاصة في مجالها الإقليمي، ولكن الأزمات في دول الجوار قد فرضت نفسها مثل الأزمة الليبية والتي

---

[1] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] **المرجع نفسه**، ص 79.

[3] بننة الطيب، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي**، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 56.

تحسب الجزائر لها ألف حساب وتسعى إلى التوسط من أجل حل هذه الأزمة من منطلق القرب الجغرافي للبلدين وتداعيات هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري خاصة بعد سقوط مدن ليبية بيد مجموعة من التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة.[1]

بالإضافة إلى الأزمة في مالي وضعف الجيش الموريتاني والدولة الهشة بالنيجر، الأمر الذي جعل الجزائر تأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن في إقليمها الجغرافي من خلال:

- إقرار كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وموريتانيا سنة 2009 بوضع خطة أمنية ترتكز على قوة عسكرية نظامية مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بهدف السيطرة على الحدود الدولية في المنطقة والعمل على إحلال الأمن والسلم في المنطقة.

- الندوة التي عقدتها الجزائر في 16 مارس 2010 حول الأمن والاستقرار بالساحل الإفريقي.[2]

● **أزمة الطوارق:** حيث تُعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري وكذا موروثًا استعماريًا يرجع تاريخه إلى كل من ليبيا سنة 1951، النيجر ومالي وبوركينافاسو سنة 1960 والجزائر سنة 1962، فبعد أن حصلت هذه الدول الإفريقية على استقلالها وجدت الطوارق نفسها مشتتة بين هذه الدول والتي اتفقت على مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.[3]

ففي ظل هذا الواقع انقسم الطوارق إلى صنفين:

- صنف يطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى ورافضة لتبعيتها للدول المستقلة.

- صنف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة بشرط أن تتمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية.

---

[1] بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة في مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، (الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016) ص 146.

[2] **نفس المرجع**، ص 04.

[3] نبيل بوبية، **مرجع سابق**، ص 142.

وقد عرفت العلاقة التي تربط الطوارق وحكومات الدول المستقلة توترًا وخلافات كبيرة خاصة في كل من مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشًا وقمعًا ضد سكان الشمال الأمر الذي أجبرهم على الهجرة إلى الدول المجاورة وحملهم للسلاح للمطالبة بحقوقهم.[1]

وتُعتبر الجزائر من أبرز الدول التي تُعَدّ ملجأً رئيسيًا لهذه الطوارق المتمردة القادمة من الدول المجاورة والتي تستعملها كمنطقة إستراتيجية للاختباء والانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية.

إذ تُعتبر أزمة الطوارق من أبرز التهديدات للأمن القومي الجزائري[2] وذلك راجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- التخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالب انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين وذلك نتيجة للعلاقات القبلية بين الطوارق للبلدان الثلاثة.

- توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى.

- خطر التدخل الأجنبي تحت الغطاء العسكري والدبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق.

- خطر تحالف جماعات الطوارق المتمردة مع الجماعات الإرهابية المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة في الصحراء.[3]

ومن أجل التصدي لهذا التهديد عملت الجزائر على رعاية الحوار بين مختلف الحركات وفصائل الطوارق والحكومة المالية بعد أزمة 2012 حيث كانت الجزائر دائمًا السباقة في معالجة مشكلة الطوارق بكل من مالي والنيجر منذ تسعينات القرن الماضي.[4]

كل هذه الظروف والتحديات حتمت على الجزائر أن تضع سياسة أمنية تتناسب مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ في مجالها الإقليمي والذي يؤثر سلبًا على أمنها القومي.

---

[1] نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] حمزة حسام، **مرجع سابق**، ص 98.

[3] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010)، ص ص 69-72.

[4] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سابق**، ص 268.

خلاصة الفصل:

بعد أن تعرضنا لدراسة أهم محددات السياسة الأمنية الجزائرية وتحديد أهم الفواعل والمؤسسات المتدخلة في صنع هذه السياسة بالإضافة إلى أهم التحديات والرهانات التي تواجهها في مجالها المغاربي والإفريقي يمكن طرح الاستنتاجات التالية:

1) تتميز السياسة الأمنية الجزائرية بالتعدد والتنوع وفي محدداتها وذلك نظرًا إلى التنوع في متغيراتها الجغرافية، الاقتصادية والإستراتيجية.

2) تتمثل مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية في كل من السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية وذلك راجع إلى التداخل بين السلطات.

3) بالرغم من نفوذ المؤسسة العسكرية إلا أن الجزائر لا تُعَد دولة عسكرية وهذا راجع إلى التداخل بين صلاحيات المؤسسات، بالإضافة إلى عقيدتها الأمنية والتي تعود إلى الثورة التحريرية.

4) التنوع والتعدد في التحديات الأمنية بالنسبة للسياسة الأمنية الجزائرية راجع إلى موقعها الإقليمي الذي يتميز بالانفلات الأمني خاصة في منطقتي الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية.

5) طول وشساعة الحدود الجزائرية خاصة في الجهة الجنوبية جعلها عرضة لدخول العديد من المهاجرين الطوارق القادمين مثل الدول المجاورة (مالي/ النيجر) والذين يمثلون خطرًا وتهديدًا كبيرًا للأمن القومي الجزائري (الطوارق المتمردين). بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين والذين يشكلون تهديدًا للدول الأوروبية باعتبار الجزائر منطقة عبور إلى الضفة الشمالية من المتوسط.

الفصل الثاني:

الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتهديدات الأمنية

الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتهديدات الأمنية

تمهيد:

تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق أهمية على جميع المستويات والجوانب بموقعها الجغرافي الإستراتيجي ومواردها الحيوية من مصادر طاقوية وثروات طبيعية جعلت منها منطقة ذات قيمة كبرى خاصة في التجارة الدولية.

لقد برزت إشكالية الأمن في المتوسط خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من تحولات في البيئة الدولية والتي أدت إلى بلورة أشكال جديدة من التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة كتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، فمن تداعيات هذه التهديدات أنها شكلت خطرًا حقيقيًا على الأمن القومي للدول المتوسطية (دول الضفة الشمالية والجنوبية على حد سواء)، الأمر الذي أدى إلى غياب الأمن وحالة من اللااستقرار في المنطقة المتوسطية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أهم ما ميز هذه التهديدات هو أن مصدرها قادم من دول الضفة الجنوبية باعتبارها دولًا غير مستقرة سياسيًا وتعاني من التقهقر والمشاكل الداخلية، الأمر الذي يجعل هذه الظروف البيئية الخصبة لتنامي مثل هذه التهديدات.

ومن أجل معرفة أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط لابد من التطرق أولًا إلى الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط وذلك وفق التقسيم التالي:

- المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

- المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في حوض المتوسط.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

يرجع أصل تسمية البحر الأبيض المتوسط الذي يستعمل حديثا إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس واليابس هو قارات العالم الثلاث: إفريقيا، أوروبا، آسيا.[1]

ولقد تعددت تسميات هذا البحر نظرا لتعدد الحضارات والثقافات التي مرت عليه فقد سماه المصريون "الأخضر الكبير" وسماه الرومان "بحرنا" أما العبارنين فقط أطلقوا عليه اسم "بحر فلسطين" أما الأتراك فسموه "البحر الأبيض".

من المعروف أن هذا الحوض يتوسط ثلاث قارات وينفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل. على المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر.

تُقدَّر مساحته بـ: 2,5 مليون كلم^2 وتُقسَّم إلى حوضين كبيرين هما:

- الحوض الشرقي: بمساحة 1,65 مليون كلم^2.
- الحوض الغربي: بمساحة 0,85 مليون كلم^2.

ويمتد هذا البحر من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مسافة 3800 كلم وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس وعلى 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية ويبلغ أقصى عمقه 5150 كلم ومتوسطه 150 م، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية، بالإضافة إلى جزر كبيرة كصقلية وكورسيكا وسردينيا وشبه جزر كشبه جزيرة أيبيريا وشبه الجزيرة الإيطالية وشبه جزيرة البلقان.[2]

---

[1] سعادة إبراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق، 2003)، ص 212.

[2] بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص ص 45، 46.

كما تطل مجموعة من الدول القارية على حوض البحر الأبيض المتوسط يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين عبارة عن جزيرتين، فنجد في القارة الإفريقية كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب. أما في قارة أوروبا فنجد كل من: فرنسا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، إسبانيا، إيطاليا، جمهورية يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان. أما في القارة الآسيوية فتطل كل من تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل وفلسطين، إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا.[1] وبالتالي توجد 21 ..... سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما يُعتبر البحر المتوسط مهدًا للحضارات والثقافات المختلفة نظرا لتعاقب العديد من الشعوب والحضارات عليها: أبرزها الحضارة المصرية والسومارية والفينيقية، الإغريقية، الرومانية، بالإضافة الحضارة العربية الإسلامية.[2]

كما كان لتاريخ البحر المتوسط تأثيرًا كبيرًا على تاريخ الشعوب المطلة عليه فقد قام بتسهيل التجارة بين هذه الشعوب وكما كان السبيل نحو بناء المستعمرات وشاهدًا على الكثير من الحروب والنزاعات بين مختلف الحضارات، كما أن المناخ والتضاريس المتشابهة والروابط والإحالات البحرية المشتركة خلقت العديد من الروابط التاريخية والثقافية بين المجتمعات القديمة والحديثة المختلطة.[3]

إذن فالتقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة إشعاع حضاري كبير منذ وقت مضى وذلك راجع إلى سهولة الاتصال من جهة، ومن جهة أخرى مساحته الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة في احتكاك وتواصل دائم.[4]

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيوبوليتيكية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ليس فقط لتوسطه ثلاث قارات فقط، وإنما لكونه بالأساس معبر يصل المحيط الهندي

---

[1] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية الإعلام، 2001)، ص ص 12-16.

[2] عزيز نوري، **لوائح الأمن في منطقة المتوسط –دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط-**، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص 45.

[3] سهايلية سماح، **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الإستراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017).

[4] يزون مصطفى، مداخلة بعنوان المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، **الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، (جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 20 أفريل 2008)، ص 02.

بالأطلسي كما يشمل أيضا خطًا بحريًا للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية، فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية خاصة وأنه كان دومًا كذلك مع أنه حوض امتاز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون أيضا.[1]

وللتأكيد على الأهمية الجيوليستيكية للبحر المتوسط فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال "مورتن كابلن" إلى القول: "أن مستقل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالًا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت وتسهل عليه الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى".[2]

أما بالنسبة "لألفرد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية فقد ركز على ضرورة السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وكذلك الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية كما أنه يركز أيضا على عنصر آخر وهو أهمية تسهيل أساطيل كأساس لبناء القوة البحرية لأن السيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتنويعها عامل أساسي لمركزية الدولة وكذلك قيام الحضارات الإمبراطوريات على مر التاريخ.[3]

كما وصفت الباحثة الأمريكية "إيلين لابيسون" (Elen Lipson) البحر المتوسط بقولها: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تتصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا وآسيا وأنه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تمامًا، ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة،

---

[1] نادية أمينة كاري، يونس مسعودي، "البحر المتوسط: الأهمية الحضارية والإستراتيجية"، **مجلة الفكر المستوفي**، م 08، ع 02 (2020)، ص 135.

[2] محمد صابر عنتر، "الأمن الغربي والأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي"، **مجلة قضايا عربية**، ع 04 (1980)، ص 147.

[3] Maurice Rautard and Loitribat la spire, **Rabaissions Méditerranéen de sens**, Paris : éduction published, 2000, p 15.

لها مبررات للتنافس على الموارد، ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعًا".[1]

وفي نفس السياق هناك مقولة أخرى مفادها أن يظهر المتوسط مع نهاية القرن العشرين فضاءً ذو أهمية حيوية قد نجد فيه المغرب حارسًا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الإستراتيجي طيلة قرون، بينها تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الإستراتيجي جزءًا كبيرًا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان.[2]

كما يمثل المتوسط كذلك منطقة إستراتيجية بالنسبة لأوروبا ليس فقط بسبب القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية، وإنما بسبب اشتراك ضفتي المتوسط (شمال وجنوب المتوسط) في نفس التهديدات الأمنية الجديدة.

من المعروف أيضا أن أوروبا لم يعد لها مناطق نفوذ كبيرة في العالم وإذا فقدت سيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسط فتصبح مجرد كتلة جغرافية منغلقة على نفسها وعرضة للسيطرة والهيمنة الأمريكية هذا من جهة، من جهة أخرى من المعروف أن المتوسطي يضم دول عربية ودولة إسرائيل وهذا ما يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لأوروبا فإذا تعاملت بليونة مع الدول العربية فستفقد حليفًا إستراتيجيًا وهو إسرائيل وإذا تعاملت بالعكس مع إسرائيل فستضطر هذه الدول العربية إلى الانضمام غلى صف الولايات المتحدة الأمريكية ما يشكل ورقة ضغط على أمنها ومستقبلها في المنطقة.[3]

فأوروبا تعي جيد أن أمنها واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل فهي لا تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة خاصة إذا كان له علاقة بأمن وتقدم مجتمعاتها فهي لا تريد أن تتجاوزها الأحداث والتطورات بل تريد أن تتحكم في كل صغيرة وكبيرة وتوجهها حسب إرادتها ما يخدم مصالحها في المنطقة.

---

[1] قاسم نادية، **ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2002)، ص 276.

[2] Joao Mira Gomas, La Présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée, **2ème Séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée**, p 15.

[3] إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، ع 06، (د ت)، ص 277.

كما لا يمكن إغفال موقع دول الضفة الجنوبية من المتوسط كمنطقة شمال إفريقيا فالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المجموعة من الدول في اللعبة الأمنية والسياسية والاقتصادية هو دور محوري، ولا يمكن تجاهله أو الاستهانة به، بشرط أن تعي هذه الدول مكانتها المميزة التي تحتلها ثم أن تعرف كيف توظف كل إمكانياتها وتتصرف بعقلانية وحكمة وإدارة شؤونها في المنطقة.[1]

وكذلك من المعروف أن هذه المنطقة هي جد حيوية لإقامة القواعد العسكرية، إذ تمكن من التحرك بسرعة ما يمنحها إمكانية السيطرة على الأوضاع في أي أزمة أو حرب أو نزاع، وهذا ما يؤكده "ماكيندر" في قوله: "بأن مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسطية..... إذ أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر المتوسط في الملاحة لا يكون إلا بموافقة وتحت رحمة قوى البحر التي بإمكانها إغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية".[2]

ما يمكن إضافته أيضا أن هذه المنطقة كانت ولازالت مجالًا للتنافس والصراع خاصة في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من أجل الوصول إلى ما يُعرَف بالمياه الدافئة هذا ما جعل العديد من المفكرين أمثال ماكيندر" يعتبرونها ومحذاها قلب العالم النابض (Strategic heartland).[3]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فإن هذه المنطقة تزخر بالثروات خاصة الباطنية والطاقوية والمتمثلة في كل من البترول، الغاز ومختلف مصادر الطاقة والتي تزخر بها منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص (ليبيا، الجزائر، تونس) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذلك منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنشان، كزاخستان).[4]

---

[1] أوشريف ضياء الدين، **موقف الجزائر من السياسات الأمنية للحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، (جامعة سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص 95.

[2] **المرجع نفسه**، ص 96.

[3] إيمان مختاري، **مرجع سابق**، ص 278.

[4] **المرجع نفسه**، ص 278.

حيث يتميز المتوسط بحركة عبور مكثف خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي منتجات طاقوية تأتي من إفريقيا والخليج العربي والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصايات النفط الآتية من الخليج تمر عبر قناة السويس ثم بحر المتوسط لينتقل إلى أوروبا ونظرًا لأهمية النفط نجد القوى الكبرى تسعى دائما الاستحواذ عليها وتعمل على تأمين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط، فالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية هدفها الأسمى هو كيفية الوصول إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فالإستراتيجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية لذلك يبقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط ولإستراتيجيات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

من جهة أخرى تُعتبر الموانئ لاعبًا أساسيًا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (إسبانيا)، ميناء إسطنبول (تركيا)، ميناء بور سعيد (مصر)، وأيضا مضايق البوسفور، الدردنيل، جبل طارق ومضيق قناة السويس إذ تكمن أهمية هذه المضايق في كونها المنفذ الوحيد لجميع الطرق البحرية المشخصة إلى مكان معين.[2]

حيث قُدِّر في فترة الثمانينات من القرن 20 أن البحر المتوسط ينقل يوميًا عبر مياهه أربعة مليون طن كما يُقدَّر عدد السفن المارة فيه يوميًا التي تزيد حمولتها على مئة مليون طن بنحو 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد، منا يُستخدم البحر الأبيض المتوسط بوصفه طريقًا مهمًا يربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا فتستخدم السفن قناة السويس طريقًا بين البحريْن المتوسط والأحمر.[3]

كما يُعتبر أيضًا الطريق البحري الأقصر والأسهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب وهو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة والمصدرة له شرقًا والدول المستوردة له غربًا.[4]

---

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد: **الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 12.

[2] سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، **مجلة الفكر السياسي**، ع 18 (2003)، ص ص 60،62.

[3] حاج محمد فضية، **إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط**، رسالة ماجستير، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 77.

[4] برد رتيبة، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 575**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص 60.

من المعروف أيضًا أن البحر الأبيض المتوسط يتميز بخاصية كونه يقسم الدول التي تقع في مجاله إلى قسمين: دول متقدمة رأسمالية صناعية في شماله ودول فقيرة متخلفة في جنوبه حيث تُعتبر دول جنوب المتوسط هي دول منتجة لمصادر الطاقة كونها تزخر بثروات طاقوية هائلة ما جعل الدول الشمالية تعتبرها سوقًا رئيسيًا لها لاستيراد مثل هذه المواد وذلك في الأساس إلى قرب المسافة بين هذه الدول وسهولة النقل والتنقل وانخفاض تكلفة النقل هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الارتباط التاريخي لهذه الدول والمتمثلة في ظاهرة الاستعمار والانتداب الأوروبي التي تعرضت له أغلب دول جنوب المتوسط (الدول الإفريقية) في السابق جعلت منها دولًا تابعة خاصة في المدخل الاقتصادي، كل هذه العوامل ساهمت في خلق مثل هذه التداخلات والتوسع في التجارة في استيراد وتصدير بين هذه الدول.

إذن فللبحر الأبيض المتوسط يُعتبر معبرًا إستراتيجيًا عالميًا لمختلف التنقلات التجارية من منتوجات طاقوية وغيرها.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في حوض المتوسط

لقد ارتبط تحول مفهوم الأمن ببروز تهديدات جديدة للأمن على المساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة وما تلاها من متغيرات دولية كأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول وأضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية أصبحت عابرة للأوطان (Transnationales) كالإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

من المعروف أن هذه التهديدات قد ظهرت في عقود سابقة ولكن ما يضفي عليها طابع الجدة كونها تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري والقطري، أي أنها تهديدات متجددة ومتجذرة في نفس الوقت.

من أبرز هذه التهديدات نذكر:

المطلب الأول: الإرهاب الدولي

يمثل الإرهاب الدولي نمطًا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن 19 في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف ثم اجتاح أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال

السبعينات والثمانينات الماضية كنمط ثانٍ في تطور الظاهرة الإرهابية. أما النمط الثالث فقد ظهر في مطلع التسعينات من القرن الماضي متبوعة الهجمات الإرهابية التي شهدها العالم في 11 سبتمبر 2001.[1]

وقد صنف الاتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية بعد الحرب الباردة ومن المعروف أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تُعتبر بيئة خصبة للحركات المتطرفة الآتية من الجنوب (الجزائر، تونس، المغرب...) كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجياتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسية الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.[2]

ومصدر القلق والتخوف بالنسبة للجانب الأوروبي من هذه الحركات هو عجز أنظمة دول الضفة الجنوبية للمتوسط من ضمان أمنها الداخلي وما يشكله ذلك من تهديد لدول شمال المتوسط من خلال نقل تلك الفوضى وحالة اللاستقرار الداخلي إلى مجتمعات الضفة الشمالية للمتوسط بالرغم من استمرار تغاضي الأوروبيين لنداءات الجزائر بضرورة غلق المنافذ الخلفية للجماعات الإرهابية التي تتخذ من الكثير من الدول الأوروبية معقلًا لها للقيام بعمليات التمويل والدعاية.[3]

ووفقًا لمقاييس القانون الدولي ومبادئ العدالة فإن الإرهاب بالمفهوم الواسع هو كل فعل إجرامي غير مشروع مهما كانت الجهة التي تمارسه سواء أكانت دولة أم تنظيمًا أو جماعة أم غير ذلك.[4]

حيث يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة تطمح في إرساء معايير جديدة للحكم

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 147 (جانفي 2002)، ص 44.

[2] شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية (2001-2011)**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 81.

[3] أمحند برقوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". في:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html ، (2022-05-01)

[4] مدحت أيوب، **الأمن العربي في عالم متغير**، (القاهرة: مدبولي، 2003)، ص 142.

وكنتيجة لضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية ودول جنوب المتوسط تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في أوساط الفئات المهمشة والتي تمثل قاعدة شبابية بالأخص بنسبة 60% من السكان.[1]

أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي نجدها تخشى الأعمال الإرهابية الموجهة لدول شمال ضفة المتوسط وكذلك اتجاه المؤسسات والمصالح الأوروبية في داخل أوروبا وخارجها.[2]

وإن التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة وخاصة ظاهرة الإرهاب لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 حيث لخصت الإستراتيجية الأوروبية للأمن مدى خطورة التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والمتمثلة خاصة في الإرهاب وقد أُعتبِر تحديًا إستراتيجيا لكل أوروبا بشكل متزايد وأن هذه الحركات لها موارد جديدة وترتبط ببعضها البعض بواسطة شبكات إلكترونية نشطة على مستويات متعددة.[3]

إذن لاشك أن الإرهاب بالنسبة للدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي يُعتبَر مشكلة أمنية من نوع جديد هذا ما جعلها تلجأ إلى ما يُعرَف بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة حيث قطعت أشواطًا كبيرة في مجال تقريب وجهات النظر حولها حيث قدمت دول الاتحاد الأوروبي ما يُعرَف "بالميثاق الأورومتوسطي" الذي ركز على أن الحفاظ على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يقوم على مجموعة من المبادئ والأسس أبرزها:

- عدم قابلية تجزئة الأمن والاستقرار في البحر المتوسط.

- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.[4]

---

[1] وفاء سعد الشربيني، "الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية"، **سلسلة دراسات أوروبية**، ع 01 (نوفمبر 2007)، ص 41.

[2] شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص 82.

[3] **المرجع نفسه**، ص 83.

[4] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة**، (لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002)، ص 346.

أما أمريكا فقد فتحت ملف الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهيأت له كل المبررات والسبل وتبنيها سياسة ما عُرِف "بالحرب على الإرهاب" التي احتلت الأولوية في سياسة لائكة النظام العالمي الجديد.[1]

إن ما يمكن قوله هو أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعرف استفحالًا واسعًا لهذه الظاهرة والتي كان مصدرها في الأساس من دول جنوب المتوسط موجهة إلى دول شماله هذا من جهة، من جهة أخرى فإن العديد من الدول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استخدمت من الحرب على الإرهاب بالإضافة إلى مخاطر أسلحة الدمار الشامل غطاءً لتصفية بعض الحسابات سواءً كانت داخلية أو خارجية مثل التدخل في العراق ومقاومة الاحتلال في إسرائيل.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

يعرف البحر الأبيض المتوسط كونه من أبر المناطق التي تعاني من استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تكون في العادة مصدرها دول جنوب المتوسط (المغاربية، شمال إفريقيا) نحو دول شمال المتوسط (الدول الأوروبية).

فبالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوروبية لتوقيف وتنظيم الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب باتجاهها، وكذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها إلى حد التجريم والعقوبة بالسجن مثل الجزائر مؤخرًا، إلا أن هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال بل بالعكس عرف توافد المهاجرين المغاربة على أوروبا تزايدًا كبيرًا. فقد كان العدد سنة 1987 يقارب 02 مليون مهاجر مغاربي متواجد بأوروبا يمثلون نسبة (14,5%) من الأجانب ونسبة (0,62%) من إجمالي عدد سكان أوروبا، ليرتفع العدد إلى ما بين (4,5 و05 مليون) حسب إحصائيات تقديرية منهم (02 مليون) مغربي، (1,7 مليون) جزائري، (800 ألف) تونسي.[2]

ومن أبرز الأسباب التي تدفع وتشجع على الهجرة نحو أوروبا نذكر:

1) الأسباب السياسية: تمثل على وجه الخصوص في معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج بمعنى هجرة أشخاص يعارضون نظام حكم بلدهم لبلد آخر بعد ذلك يقومون بالتحريض ضد نظام حكم بلدهم الأصلي من خلال الدعاية والإعلام، ومن المعروف أن أوروبا قد وفرت الملجأ للكثير من

---

[1] شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 45.

عناصر المعارضة وخاصة بريطانيا وفرنسا، لكن هذا الموقف قد أعيد النظر فيه نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبحت التوجهات المتعلقة باستقبال طالبي اللجوء والإجراءات المطبقة عليهم، تجعل من سياسة اللجوء منظومة ردع أكثر من كونها منظومة حماية، وفي الواقع فقد تراجع عدد طالبي اللجوء إلى النصف في دول أوروبا الخمسة عشر من 375495 إلى 173030 بين عامي 2001 و2007.[1]

2) الأسباب الاقتصادية: وتُعتبر من أهم الأسباب التي ساهمت في تشجيع مثل هذه الظواهر وذلك راجع في الأساس إلى تدني مستوى المعيشة وما سيؤدي بشكل منطقي إلى ارتفاع نسبة البطالة خاصة في دول جنوب المتوسط والمنطقة المغاربية، حيث نتجت هذه الأوضاع المتردية نتيجة لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك تصاعد الهوة بين دول الضفة الشمالية وبالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل الأوحد والأمثل في ظل هذه الظروف القاسية وغياب ظروف أفضل مناسبة للعيش خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.[2]

3) الأسباب الاجتماعية والثقافية: انتشار الفقر، الحرمان، غياب الرعاية الصحية، التعليم.... وهذا نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وخاصة دول المنطقة المغاربية، ما جعل هذه الزيادة لا تتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي مما دفع العديد من الشباب إلى الهجرة وقد أجريت دراسة سنة 2004 بالمغرب توصلت إلى أن شاب واحد من أصل اثنين يرغب في الهجرة إلى أوروبا أي بنسبة 50% ولنا أن نتصور تأثير ذلك على مجتمعات تمثل نسبة الشباب فيها 60%.[3]

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملًا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل عديدة أبرزها مسألة الاندماج مع المجتمع الأوروبي موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة، حيث أن المهاجرين الذين يواجهون مشاكل الإدماج (خاصة غير الشرعيين) يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية والجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي

---

[1] بشارة خضرة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، ترجمة سليمان الرياشي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 105.

[2] وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرق"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 124 (أفريل 1996)، ص 113.

[3] مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، **العالم الإستراتيجي**، ع 02 (أفريل 2008)، ص 23.

للعامل الديني، إضافة إلى زيادة معدلات التوترات والمواجهات بين المهاجرين والسكان الأصليين لهذه البلدان ما سيشكل مصدر خطر وتهديد للدول الأوروبية خاصة على المستوى الأمني والاقتصادي.[1]

من جهة أخرى فإن ظاهرة الهجرة نحو الدول الأوروبية سوف تلقي على عاتق الدولة عبء الإنفاق على هؤلاء الأشخاص من منطلق وجود جمعيات مختصة في التكفل بهذه الفئة مما يتطلب ميزانية خاصة لهم، كذلك بوجود هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في الدول الأوروبية فإن ذلك سوف يساهم بشكل كبير في رفع مستوى البطالة بسبب صعوبة إيجاد عمل لهؤلاء المهاجرين وغيرها من الآثار السلبية.

ومن المعروف أن مسألة الهجرة غير الشرعية وقضية تدفق المهاجرين قد كان مطروحًا للنقاش في كثير من المبادرات التعاونية خاصة ما جاء في التصريح الختامي للقمة الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية في باريس 1996 حيث يؤكد التصريح أنه يجب على كل سياسة لضبط تدفق المهاجرين ينبغي أن توافقها في البلدان الأصلية أعمال لصالح التنمية بالتعاون مع البلدان المستقبلة كما يقترح هذا التصريح تحديد ميثاق أوروبي متوسطي مشترك لحقوق المهاجرين وواجباتهم.[2]

ومن جهة أخرى فإنه من الممكن الاستفادة إيجابيًا من ظاهرة الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول الشمال على مسار الشراكة الأورومتوسطية من خلال جعلها أداة للتواصل بين المجتمعات والثقافات وبين ضفتي المتوسط، لكن الأحداث السياسية المتعاقبة في الألفية الجديدة جعلت من تزايد المهاجرين إلى الدول الأوروبية وتزايد العنف والإرهاب هاجسًا أمنيًا يثير مخاوف كثيرة لدى الدول الأوروبية على نمطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نتيجةً لأحداث العنف في كل من فرنسا، انجلترا، هولندا وإسبانيا وغيرها من البلدان الأوروبية التي تؤمن بحرية التعبير دون قيود لها.[3]

ومن أهم الطرق الرئيسية التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين ما يلي: بالنسبة للمغرب من طنجة والجزيرة نحو الساحل الجنوبي لإسبانيا، أو عن طريق لاس بالماس، سبتة ومليلية، أما بالنسبة لتونس من بنزرت وصفاقس إلى الجزر الإيطالية (تراباني ولامبيدوزا وصقلية)، أما فيما يخص ليبيا فمن الكفرة وسيها وزوارة إلى اليونان وصقلية أو الساحل الإيطالي، وأخيرًا من مصر إلى ساحل صقلية الإيطالية عبر تونس وأحيانًا عبر مالطا.

---

[1] وفاء سعد الشربيني، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 105.

[3] شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص 87.

وقد تتغير تدفقات المهاجرين وخطوط سيرهم بسرعة كبيرة تبعًا للوضع الجغرافي- السياسي في مناطق المنشأ والتغيرات التي تطرأ على القانون والممارسة في دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي وهكذا يصبح طريق الهجرة الأقدم هو مضيق جبل طارق أقل استخدامًا بالتدرج ليحل محله العبور من موريطانيا والسنغال إلى جزر الكناري (الذي بلغ ذروته في عام 2006) ومن ليبيا إلى إيطاليا (الذي بلغ ذروته سنة 2008).[1]

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

اكتسبت الجريمة المنظمة طابعًا دوليًا في أواخر القرن 20 ومع بداية القرن 21 احتلت هذه الظاهرة مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، ذلك نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أبرزها النمو المتسارع للنشاطات التجارية والمالية والاقتصادية، وما صاحبها من تطور في وسائل الاتصالات وعولمة النظم الاقتصادية التي ساهمت في تجاوز الحدود الوطنية بين الدول ولاسيما المجال المصرفي وتداول الأموال، فضلًا عن انهيار وسلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.

ولقد شهدت الجريمة للمنظمة تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط وبالأخص في ضفته الجنوبية كما أنها ارتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، واستغلت التنظيمات الإجرامية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهدافها.[2]

حيث تُعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكًا بالدول واقتصادياتها لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للشعوب وقد تجددت الجريمة المنظمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها حيث تستخدم مختلف الوسائل من تخويف وخطف وترهيب وابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

وقد عرفت الشرطة الدولية الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يقومون بعمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول هو تحقيق أرباح وفوائد دون التفات للحدود الوطنية. وقد

---

[1] الشايب بشير، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، (ديسمبر/ كانون الأول 2013)، ص 20.

[2] أمينة حلال، "التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الغربي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، النسخة الأولى، (مايو/ أيار 2021 م- 1442 هـ)، ص 72.

أصبح لمفهوم الجريمة المنظمة صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات أدى إلى بروز اتفاق دولي لمحاربة هذه الظاهرة من خلال مؤتمر "بالارم" (Palerm) في ديسمبر 2000، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.[1]

وبالحديث عن حال هذه الظاهرة في منطقة المتوسط فتعرف هذه الأخيرة استفحالًا كبيرًا من منطلق أن منطقة المتوسط هي حوض صغير ومكان هام لتجارة الجماعات المنظمة وجرائمها، كما تؤكد الدول الأوروبية على أن هذه الجماعات تمثل تهديدًا كبيرًا لمواطنيها وإن كان مصدر هذه الجماعات ليست بالتحديد دول الجنوب لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة باعتبارها مركز عبور خاصة في تجارة المخدرات وتهريبها إلى الدول الأوروبية، كما يُعتبر المغرب الأقصى من أهم المنتجين والمصدرين للمخدرات بأنواعها حيث تتراوح صادرات المغرب نحو أوروبا من هذا المخدر حوالي 2000 طن سنويًا وتصدر المغرب 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط إلى أوروبا.

كما تُعتبر منطقة المتوسط معبرًا هامًا لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين الآتية من دول أمريكا اللاتينية والموجهة إلى السوق الأوروبية بكثرة عن طريق مضيق جبل طارق أو عبر الجزائر والتي أصبحت معبرًا أساسيًا للتهريب.

وفي تقارير دولية صدرت سنة 2003 عن المرصد الدولي لمكافحة المخدرات فقد حذرت من تحول بعض بعض الدول المتوسطية من بينها الجزائر إلى منتج لهذه المادة بصفتها أحد المعابر المفضلة لشبكات المتاجرة والتهريب إلى أوروبا.

وفي زيارة قامت بها فرق ميدانية متخصصة (أوروبية) رأت أن القارة الإفريقية عمومًا تعاني من مشكلة انتشار المخدرات إنتاجًا وعبورًا واستهلاكًا.[2]

أما فيما يخص جرائم غسل الأموال (تبييض الأموال) والتي تُعرَّف على أنها أي عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال حيث تلجأ جماعات العصابات المنظمة إلى

---

[1] فطير نعيمة، "أمن المنطقة المتوسطية بين التهديدات الكلاسيكية والمخاطر اللاتماثلية"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، ع 01 (جوان 2018)، ص 139.

[2] Conseil de l'Europe Assemblée Parlementaire, **Rapport de la Commission des affaires économiques et de développement**, N 9018 du 06-04-2001.

إعادة استثمار الأموال المتحصلة عن الجريمة في مشروعات وأنشطة مشرعة من خلال الاستثمار أو القيام بمشاريع،[1] وتتم هذه العملية عبر مراحل أبرزها:

المرحلة الأولى: غسل الأموال بإيداعها أو توظيفها في النظام العالمي وذلك من خلال تبديلها إلى عمولات أجنبية أو تحويلها إلى دول أخرى بعمليات متعددة.

المرحلة الثانية: فهي مرحلة التمويه بإخضاعها لعمليات مالية متعددة تتميز بالتعقيد كإجراء تحويلات بنكية من حساب لآخر وفصل هذه الأموال عن مصدرها الأصلي والإجرامي، أو إنشاء شركات وهمية في الدول الفقيرة غير القادرة على كشفها.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاندماج بإدخال هذه الأموال الجديدة، فيتم استثمارها في أنشطة تجارية واقتصادية مشروعة.

وأكثر الدول التي تتميز بهذه الظاهرة هي: دول جنوب المتوسط من منطلق أن هذه الدول تلجأ لمثل هذه العمليات غير المشروعة من عائدات العمليات الإرهابية والتجارة بالمخدرات، تهريب المهاجرين وغيرها من المداخيل والطرق غير المشروعة متبعة في ذلك مختلف الطرق والأساليب من أجل شرعنة تلك المداخيل ومن ثم استغلالها في مشاريع كبرى في بلدهم الأم.[2]

أما جرائم تهريب المهاجرين فقد أصبحت تشكل خطرًا أمنيا على كافة الدول وعلى وجه الخصوص الدول المتوسطية الأوروبية والعربية وذلك راجع إلى التهديد الأمني الاجتماعي تشكله هذه الظاهرة على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبارها كذلك من أولوية القضايا الأمنية المتصاعدة في المنطقة.

ويُقصد بها تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة معينة ويكون ذلك الشخص ليس من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[3]

---

[1] كامش الطيب، "الشراكة الأورومتوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، م 04، ع 01 (2018)، ص 128.

[2] **المرجع نفسه**، ص 129.

[3] **معجم في القانون الدولي المعاصر**، عمر إسماعيل سعد الله، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2005)، ص 139.

وتنتشر هذه الظاهرة على وجه الخصوص في الدول المتخلفة نتيجة الحروب وغياب التنمية وانتشار الفقر والحرمان حيث يلجأ أشخاص كثيرين إلى الهجرة عن طريق الجماعات المنظمة بالرغم من الخطر المحدق بحياتهم حيث يتم تدبير الدخول غير المشروع عن طريق البحر بسفن تحمل علم دولة أو عن طريق قوارب صغيرة حيث يتم استغلالهم في أغلب الأحيان في أعمال غير مشروعة كالعمل الأسود الخارج عن القوانين المقررة من طرف منظمة العمل الدولية من حيث الأجور، الضمان الاجتماعي، الراحة، وساعات العمل واستغلالهم كذلك في الأعمال الشاقة دون مراعاة لصحتهم أو غذائهم أو مسكنهم.[1]

إذن ما يمكن قوله أن الجريمة المنظمة باختلاف أشكالها أمر واقع وحقيقة إجرامية بالغة الخطورة والانتشار وهي ظاهرة تُدرَج في خانة الظواهر العالمية المهددة للأمن والاستقرار الداخلي للدولة وكذلك الخارجي على المستوى الإقليمي والعالمي على حد سواء.

المطلب الرابع: تداعيات التهديدات الأمنية على حوض المتوسط

لم تسلم دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من تداعيات التهديدات الأمنية التي شهدتها المنطقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لتأخذ هذه التهديدات أشكالًا مختلفة من إرهاب دولي وهجرة غير شرعية وجريمة منظمة وغيرها من التهديدات.

أ/ تداعيات الإرهاب الدولي:

عرف الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط اختلالًا كبيرًا في تحقيق الاستقرار وخاصة في الضفة الجنوبية خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي عرفها العالم في سبتمبر 2001 حيث انعكست هذه الأخيرة بالسلب وبدورها أدت إلى حالة من اللاأمن واللاستقرار وخلق جو من الفزع والخوف في ظل عجز سلطات وحكومات الدول المستهدفة للتصدي لهذا التهديد. من جهة أخرى فإن هذا الأمر سيؤدي إلى خلق نوع من الإحراج لهذه الدول المستهدفة أمام مواطنيها ودول العالم الأخرى وذلك لعجزها للتصدي والوقوف أمام هذا التهديد كذلك بسبب سقوط مواطنين أبرياء ورعيا أجانب في تلك العمليات الإرهابية الوحشية.[2]

---

[1] كامش الطيب، **مرجع سابق**، ص 130.

[2] أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات القاعدة، دراسات إستراتيجية"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ع 183 (يناير/ كانون الثاني 2008)، ص 19.

كما أن الإرهاب يتسبب في كثير من الأحيان في تغيير التوجهات والعقيدة الأمنية لكثير من الدول من خلال اهتمام هذه الدول التي تعرضت لهجمات إرهابية بالجانب الأمني والتركيز أكثر دون غيره من المجالات الأخرى، كذلك اللجوء إلى استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب بل السماح لأجهزة الأمن باتخاذ قوانين وإجراءات تتجاوز في بعض الأحيان الصلاحيات الواردة في قوانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها في تلك الدول لهذا قامت العديد من الدول بإصدار قوانين صارمة خاصة بمكافحة الإرهاب بعد تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003.[1]

كما أن هناك صلة وثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسي من منطلق أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يركز على الحرية والمساواة والحق في إبداء الرأي يلغي الذرائع التي تتخذها الجماعات الإرهابية كحجة للتنقل والقيام بعملياتها الإرهابية.

كما أن انعكاسات الإرهاب في المنطقة تختلف بين دول الضفة الشمالية والتي تسود فيها أنظمة حكم ذات توجه ديمقراطي والتي تتصف بسياسة الحكم الراشد ما يؤثر إيجابًا على القضاء على دوافع قيام هذه الحركات الإرهابية بعملياتها على عكس دول الضفة الجنوبية التي تُعَد بيئة خصبة لمثل هذه التهديدات لما لها من عوامل مساعدة كغياب الديمقراطية، التفاوت الطبقي، تدني مستوى المعيشة وغيرها من العوامل التي تجعل وتدفع بالأفراد بالتمرد ضد الدولة لتتحول فيما بعد إلى جماعات تطرفية معادية لنظام الحكم.[2]

كما أن للإرهاب انعكاسات اقتصادية تؤثر على أمن دول البحر الأبيض المتوسط حيث تؤدي النفقات الأمنية الكبيرة الطائلة في الدول التي تعاني الإرهاب إلى إهمال الجانب الاقتصادي وحرمانه من مبالغ مهمة كانت موجهة للتنمية الاقتصادية بمعنى استغلال خزينة الدولة في النفقات الأمنية والعسكرية من شراء سلاح واقتناء للتقنيات المتطورة في هذا المجال وحماية الحدود وإهمالها للجوانب الأخرى خاصة المجال الاقتصادي الأمر الذي سيؤثر سلبًا على حياة الفرد وتدني مستوى المعيشة وظهور آفاق جديدة في المجتمع كالبطالة، الفقر، الحرمان، الجريمة المنظمة.

[1)] Abderrahmane Mebtoul, « Le Maghreb et la Sécurité Euro-méditerranéenne, la coopération Europe/ Maghreb face aux mutations géographiques mondiales », **l'institut français des relations internationales IFRI**, (avril 2011), p 53.

[2)] آمال الحسين، "مكافحة الإرهاب وآثاره السلبية على حقوق الإنسان"، في: **https://bit.ly/3e42cL9**. (2022/05/22).

كذلك من المعروف أن الهجمات ا إرهابية دائما ما تستهدف المنشآت العمرانية وإلى التحتية المُشكّلة للدولة ما سيؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة وتختلف درجات التأثير والانعكاسات من دولة لأخرى ويكون ذلك حسب قوة وشدة هذه الهجمات.

وحسب الدراسات فهناك تفاوت بين دول المغرب العربي من حيث احترام مبادئ وبنود القانون الدولي الإنساني في التصدي لهذا التهديد فعلى سبيل المثال اتبعت المغرب سياسة صارمة ومشددة لمكافحته لدرجة أنها تناقضت مع ا إعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية[1] على عكس الجزائر والتي تبنت سياسة تميزت بالليونة إلى حد بعيد تمثلت في إصدارها لمجموعة من القوانين والتشريعات أبرزها قانون المصالحة الوطنية والذي هدف إلى توحيد المجتمع الجزائري وقطع جذور الفتنة من أساسها والتعامل مع الإرهاب بطريقة سلمية ولكن هذا لا ينفي استعمالها للقوة الصلبة (العسكرية) في العديد من العمليات. من جهة أخرى فقد سعت دول حوض المتوسط من أجل حماية المنطقة من الهجمات الإرهابية من خلال تكثيف التواجد الأمني في المناطق الحساسة والمعروفة كالمناطق السياحية، السفارات، المطارات الدولية، وسائل النقل وغيرها من الأماكن الحيوية.

ما يمكن قوله هو أن الإرهاب يُعتبر تهديدًا كبيرًا بالنسبة لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما أن تأثيره يختلف من ضفة لأخرى ويكون ذلك حسب العوامل والظروف السائدة.

ب/ تأثير الهجرة غير الشرعية:

تحمل الهجرة غير الشرعية نتائج وآثار سلبية خاصة على الدول المستقبلة، وبالحديث عن الهجرة في منطقة المتوسط فإنه من المعروف أن دول الضفة الشمالية هي المتضرر الرئيسي كونها تُعَد الملاذ الآمن والوجهة المثالية للعديد من المهاجرين القادمين من دول الضفة الجنوبية (المغرب العربي، إفريقيا...) لتتفاقم وتزداد حدة هذه الظاهرة خاصة بعد الأحداث التي شهدتها دول المغرب العربي في موجات الربيع العربي في كل من تونس، ليبيا والتي دفعت بالعديد من الأشخاص بالنزوح نحو دول شمال المتوسط هروبا من الظروف الصعبة والمتردية التي يعانون منها في بلادهم ومن أبرز المشاكل التي تجملها الهجرة غير الشرعية خاصة لدول الاستقبال نذكر:

- **الإخلال بالبناء الديمغرافي:** وذلك راجع إلى التدفق المستمر والكبير للمهاجرين غير الشرعيين للدول الأوروبية ما سيؤثر سلبًا على حياة السكان الأصليين من منطلق أن هؤلاء مثلًا عندما يأتون إلى دول

[1] أمينة حلال، **مرجع سابق**، ص 72.

أوروبية فإنهم يكونون بذهنيات مختلفة منافية لمجتمعات الدول المستقبلة وسيؤدي الاحتكاك إلى تغير في ذهنيات وأفكار الشعوب من حيث مذاهب الدين والثقافة ما سيشكل تهديدًا حقيقيًا للهوية المجتمعية داخل الدولة الواحدة.

● **الإخلال بالحالة الأمنية:** من منطلق أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين هم في غالب الأحيان مجهولي الهوية فعند ارتكابهم لجرائم فإن السلطات لا يمكنها معاقبتهم لأنهم لا يملكون وثائق رسمية تبين فيها هويتهم وبالتالي صعوبة التعرف عليهم وهذا ما سيؤدي إلى مشاكل وانتشار الآفات الاجتماعية والجرائم بأنواعها. كذلك فبربط الهجرة غير الشرعية بظاهرة الإرهاب من المنظور الأمني فنجد أن الحركات الأصولية الإرهابية المتواجدة في الدول الأوروبية تستقطب بشكل كبير المهاجرين غير الشرعيين وإغرائهم بمناصب وفرص عمل وذلك من أجل تجنيدهم لخدمة مصالحها وتنفيذ عمليات إرهابية إجرامية الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير وخطير على تحقيق الأمن داخل هذه المجتمعات (تفجيرات، اغتيالات...).[1]

● **الإخلال بالوضع الاقتصادي:** بالرغم من أن اليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين تُعَد رخيصة إلا أنها تُعَد مشكلة في حد ذاتها وخلق خلل في سوق العمل الأوروبية وذلك من خلال خلق منافسة قوية لليد العاملة المحلية وذلك لحاجة هؤلاء المهاجرين للعمل من تدني الأجور، كذلك المساهمة في ارتفاع نسبة البطالة فبمجيء هؤلاء المهاجرين إلى الدول الأوروبية سيعملون أي عمل مهما كان نوعه هذا ما سيؤدي إلى حالة من الركود والتوقف عن العمل من طرف العمال الأوروبيين وما سيؤدي بشكل طبيعي إلى ارتفاع معدلات البطالة، ونفس الشيء بالنسبة للمهاجرين الجدد سيجدون صعوبة في إيجاد فرص العمل ومن ثم الدخول في دائرة البطالة. كل هذه العوامل ستساهم بشكل كبير في الإخلال بالوضع الاقتصادي داخل الدولة المستقبلة والتي تكون غالب الأحيان الدول الأوروبية.

● **الزيادة في النفقات:** وذلك من خلال الإجراءات المشددة على الحدود التي تقوم بها الدول الأوروبية من أجل ملاحقة المهاجرين واحتجازهم وتسوية حالاتهم هذا ما سيحتم على هذه الدول تخصيص ميزانية كبيرة من أجل القيام بمثل هذه المهام من جهة أخرى فإن الدول المستقبلة وخاصة الأوروبية منها قد خصصت جمعيات تعمل على إيواء والتكفل بهؤلاء المهاجرين وتوفير لهم المأكل والمشرب، الأمر الذي سيشكل حملًا ثقيلًا على ميزانية الدولة المستقبلة (الزيادة في الإنفاق) والذي سيؤثر بشكل مباشر على اقتصادياتها.

---

[1] ناصر حامد، "المهاجرين في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، م 42، ع 63، (يناير/ كانون الثاني 2006)، ص 63-65.

● **ظهور مشكل الأقليات:** وذلك راجع في الأساس إلى تعرض هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى الإقصاء والتهميش والحياة الصعبة التي يعيشونها (فقر، حرمان، استغلال...)، كذلك وجود عامل التفريق والتمييز الموجود داخل هذه الدول الذي يعود في الأساس إلى التمييز بين المهاجرين السكان الأصليين الأوروبيين وكذلك التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم بين القادمين من أوروبا الشرقية والضفة الجنوبية للمتوسط خاصة الدول العربية والإسلامية هذا ما سيؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها الأمر الذي أدى إلى بروز العنصرية حيث أصبح هؤلاء المهاجرين تسند إليهم كل المسؤولية فيما يتعلق بحدوث مشاكل تهدد أمن واستقرار الدولة. الأمر الذي سيؤدي بشعور هؤلاء الأفراد بالتهميش والاحتقار ما سيولد لديهم كرهًا داخليًا وسعيهم إلى خلق جماعات ينتمون إليها للوقوف أمام الوضع الراهن مستعملة في ذلك العنف والمعارضة بأنواعها.

● **مشاكل اجتماعية:** نظرًا للحياة الصعبة القاسية التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين في الدول الأوروبية فقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية منذ القدم بجرائم وآفات اجتماعية خطيرة كتجارة المخدرات، التجارة بالبشر، الإرهاب.. خاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة بين هؤلاء المهاجرين كذلك الضغط الذي تمارسه عليهم الجماعات الإجرامية الذين سهلوا هجرتهم بالإضافة إلى تنامي الأحياء العشوائية والقصديرية وتدني الخدمات والوضع المعيشي وظهور مشاكل هوياتية وثقافية وتراجع في القيم والمبادئ الأصلية للدول الأوروبية من منطلق دخول عادات غريبة ودخيلة على المجتمع الأوروبي.[1]

إذن ما يمكن قوله هو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات عديدة في جميع المجالات والتي أثرت بالسلب على الدول المستقبلة.

ج/ تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة:

تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود خطرًا كبيرًا على سيادة الدول واستقرارها خاصة على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال العمليات الإجرامية لجماعات العصابات المنظمة عن طريق أنشطتها غير المشروعة سواء كانت هذه الدول مناطق عبور أو دول مستهدفة في حد ذاتها حيث تعمل على اختراق أجهزة الدولة والعبث كما يخدم مصالحها الخاصة.[2]

---

[1] أمينة حلال، **مرجع سابق**، ص ص 117، 118.

[2] فائزة الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص 79.

كما أن لهذا التهديد تأثيرًا كبيرًا على مختلف العلاقات بين الدول خاصة منها الاقتصادية والسياسية وكذلك الاجتماعية، والأمر الذي ساهم في استفحال هذا التهديد هي العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول والذي ساهم في ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها بصورة متخفية تحت اسم شركات دولية ما سيؤثر سلبًا على العلاقات بين الدول.[1]

ومن أبرز آثارها ما يلي:

- **على المستوى الاقتصادي:** بسبب ما تملكه عصابات الجريمة المنظمة من أموال طائلة تقوم بالسيطرة على فرع من فروع الاقتصاد وفي بعض الأحيان على الاقتصادي بأكمله، بالإضافة لسيطرتها على المسؤولين والموظفين في مختلف القطاعات مستعملة في ذلك طرق غير شرعية كالرشوة والابتزاز وغيرها من الأساليب. كما تقوم بالتهرب الضريبي والقيام بالعمليات المشبوهة كتبييض الأموال ما سيؤثر سلبًا على الاقتصاد من خسائر مالية وغيرها.

- **على المستوى السياسي:** من الآثار السلبية للجريمة المنظمة على المستوى السياسي كونها تؤثر على العملية الديمقراطية وتعمل على إسقاط الثقة عنها وذلك بسبب سيطرة جماعات الجريمة المنظمة على هذه العملية واستغلال المسؤولين والقائمين عليها عن طريق الرشوة وتوجيهها لما يخدم مصالحها الخاصة، وكذلك اختراق التنظيمات والأحزاب السياسية ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى الإخلال في العملية الديمقراطية وضعف وتقهقر في الكثير من أنظمة الدول.[2]

من جهة أخرى فإن عصابات الجريمة المنظمة يقومون ببيع وتمويل الفئات المناهضة للنظام السياسي بالأسلحة، ففي الوقت الذي تحدث فيه مناوشات بين السلطة وهذه الفئات المعارضة تستغل تلك العصابات الوضع للقيام بأعمالها وخططها بكل إرياحية.

كما أن هذه العصابات تسعى إلى إفساد العلاقات بين الدول من خلال الأثر السلبي للمخدرات ودورها في تدهور العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لتلك المادة وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا من أجل خفض إنتاج مادة الأفيون.[3]

---

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 81.

[2] **المرجع نفسه**، ص 83

[3] أمينة حلال، **مرجع سابق**، ص 91.

- **على المستوى الاجتماعي:** تعمل عصابات الجريمة المنظمة على نشر الفساد في المجتمع من خلال ترويج المخدرات وبيعها وتعاطيها من طرف فئات أفراد المجتمع المختلفة الأمر الذي سيؤثر سلبًا على انتشار الجرائم كالقتل، السرقة، النصب، السطو وغيرها من الجرائم. تعمل كذلك هذه الجماعات على المتاجرة بالبشر ما يشكل خطرًا حقيقيًا على حياة الأفراد بالإضافة إلى فقدان الأمن وانتشار العنف والقلق وذلك نتيجة لضعف الأجهزة الأمنية في محاربة هذا التهديد الخطير.[1]

[1] عادل الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطن**، (السعودية: مكتبة الآداب، ط 01، 2005)، ص 112.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم من أهمية جغرافية. إستراتيجية واقتصادية للبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة تهدد أمن واستقرار المنطقة ودولها على وجه الخصوص يمكن استنتاج ما يلي:

1) يُعتبر البحر الأبيض المتوسط من أبرز المجالات الحيوية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية.

2) يقوم البحر الأبيض المتوسط إلى تقسيم الدول إلى قسمين: دول متقدمة صناعية في الشمال، ودول متخلفة ونامية في الجنوب.

3) يُعتبر كل من الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة والتي ساهمت في زعزعة أمن واستقرار منطقة المتوسط.

4) من تداعيات التهديدات الأمنية في حوض المتوسط كونها تؤثر على الأمن القومي للدول المتوسطية بشكل كبير من منطلق أنها تمس الأمن والاستقرار الداخلي لهذه الدول.

5) تُعتبر دول الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر الدول عرضة لهذه التهديدات الأمنية باعتبار دول الضفة الجنوبية مصدر هذه التهديدات.

الفصل الثالث:

تأثير ظاهرة الإرهاب على

الأمن القومي الجزائري

ومكانة الجزائر ضمن

السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: تأثير ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري ومكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

تمهيد:

تُعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي عرفها الإنسان حيث أصبحت تهديدًا عالميًا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ليتحول هذا التهديد من تهديد داخلي قطري إلى تهديد عالمي يمسه أمن واستقرار دول العالم دون استثناء.

حيث تُعتبر الجزائر من أبرز الدول التي عانت من ويلات هذا التهديد خاصة في فترة التسعينيات والتي كانت لها خلفيات متعددة فمنها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وغيرها من الخلفيات التي أثرت بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إيجاد حلول ناجعة من أجل التصدي لهذا التهديد وقطع بدوره من الأساس فانتهجت مقاربة أمنية تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات العسكرية، التشريعية، السياسية... أما على المستوى الخارجي فقد سعت الجزائر إلى تصدير مقاربتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد أن أثبتت نجاحها وتفوقها في هذا المجال حيث عمدت الجزائر إلى الانخراط في مجموعة من الشراكات والانضمام لمجموعة من الحوارات وعلى رأسهم الشراكة الأورو-متوسطية والحوار الأطلسي ومجموعة 5 + 5 وغيرها من الشراكات، وباعتبار الجزائر دولة متوسطية، فقد عملت على التعاون والتكاثف في مجالها المتوسطي مع الدول المتوسطية الأخرى.

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في مكافحتها للإرهاب لابد من التطرق أولًا إلى جذور الظاهرة الإرهابية في الجزائر ثم المقاربة الأمنية التي وضعت لمكافحتها في الجزائر ثم تأثيرها على الأمن القومي الجزائري وبعد ذلك تنتقل إلى السياسة الأمنية في حوض المتوسط ودورها في العلاقات الأورو-متوسطية والحوار الأطلسي وذلك وفق البناء التالي:

- المبحث الأول: الإرهاب في الجزائر وتأثيره على الأمن القومي الجزائري.

- المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر وتأثيرها على الأمن القومي

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر

تميزت ظاهرة الإرهاب في الجزائر كونها لم تنتج من فراغ أو من عدم وإنما كان السبب الرئيسي هو ظهور مجموعة من الحركات الإسلامية المتطرفة، ومن أبرز هذه الحركات الإسلامية ما يلي:

- **الحركة الإسلامية المسلحة (MIA):** حيث تُعتبر أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر تأسست على يد "مصطفى بويعلي" في ديسمبر 1986 تحت اسم "الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية"، لتتحول فيما بعد إلى مطالب سياسية، ثم قام مؤسسها بتكوين مجموعة مسلحة والاستحواذ على الأسلحة والذخائر ليقوم فيما بعد بتنفيذ أعمال إرهابية من اغتيالات وتخريب تمثلت خاصة في محاولات اغتيال مجموعة من المسؤولين والسياسيين والعسكريين، كما قامت بتفجير بعض المنشآت العمومية أبرزها فندق الأوراسي، مطار هواري بومدين، مقر حزب جبهة التحرير الوطني وغيرها من المنشآت. كما قامت بمهاجمة مدرسة الشرفة بالصومعة سنة 1985 والتي تُعتبر أبرز هجوم قامت به.[1]

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS):** تأسست على هيئة حزب في 07 مارس 1989 وكان على رأسها كل من "عباس مدني، بلحاج، سحنون، بن عزوز، فقيه، مراني وإمام عبد الباقي"[2] ومن المعروف أنّ التّيار الذي كان غالبًا في هذه الجبهة هو التيار المتشدد وقد قامت باستغلال المبرر الديني من أجل التعبير عن المشاكل الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها الشعب، كما دعت إلى ضرورة إحلال الدين الإسلامي محل الإيديولوجيات الغربية (الديمقراطية).[3]

- **الحركة لأجل الدولة الإسلامية (MEI):** تأسست سنة 1991 من طرف "مخلوفي" تركزت نشاطاتها في كل من العاصمة ومنطقة القبائل قامت بالانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) بعد ذلك انفصلت عنها نظرًا للسياسة الدموية المتبعة من طرف (GIA) ليتم تفكيكها فيما بعد سنة 1995 من طرف قوى الأمن.[4]

---

[1] إلياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل، (بيروت، الجزائر: ANEP، ط 01، 2003)، ص 274.

[2] رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، (القاهرة: مكتبة مدلولي، 2006)، ص 150.

[3] منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في: سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 1999)، ص 68.

[4] إلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص 274.

- **الباقون على العهد:** تأسست في جويلية 1991 من طرف "سعيد مخلوفي"، "قمر الدين خربان"، "أسامة مدني" حيث عملت على تشجيع إرهاب الجماعة الإسلامية المسلحة وكانت أولى عملياتها الإرهابية في فيفري 1992، حلت سنة 1997، نشطت في العاصمة وضواحيها.[1]

- **الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA):** تأسست سنة 1993 من طرف جماعات إسلامية ضمن مجموعة من العناصر الإرهابية ذات تكوين أكاديمي وجامعي كانت تستهدف كل من السياسيين والمثقفين في الجزائر.[2]

- **الجيش الإسلامي للإنقاذ:** تأسس الجيش الإسلامي للإنقاذ سنة 1993 وقد أجزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالنظر إلى أن مؤسسيه يريدونه تنظيمًا عسكريًا يشكل امتدادًا مسلحًا للجبهة وعند تأسيسه كانت الجماعة الإسلامية موجودة ومنذ نهاية 1993 صار للجيش الإسلامي قيادتان إحداهما في شرق الجزائر يطلق عليها اللجنة العسكرية في الشرق، ترأسها عند تأسيسها مدني مزراق، والثانية في الغرب الجزائري اللجنة العسكرية في الغرب. قام الجيش الإسلامي للإنقاذ في بداية عهده بالتنسيق مع الجماعة الإسلامية المسلحة التي سبقته إلى التأسيس وكانت أكثر منه عددًا وأقوى تنظيمًا.[3]

- **الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA):** تأسست في أكتوبر 1993 من طرف "عبد الحق عيادة" المدعو "أبو عدلان" وتُعتبر من أكثر الجماعات الإرهابية تطرفًا. شعارها الدموي المعروف بشعار اللاءات "لا حوار، لا هدنة، لا صلح". وفي الفترة الممتدة من سنة 1997-1998[4] قامت هذه الأخيرة بتصعيد كبير في العمليات الإرهابية في فترة إمارة "عنتر الزوابري" راح ضحيتها المئات من الجزائريين لتزداد حدتها وشراستها بسبب فشلها في توحيد جبهة الإرهاب تحت رايتها، ما ساهم في بث في نفوس الشعب الجزائري الكره للجماعات الإسلامية المسلحة ولجوئه هو الآخر لما يعرف بتشغيل جماعات وحركات وطنية مضادة للدفاع عن النفس وعن قيم الجمهورية.[5]

---

[1] إلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص ص 274-275.

[2] **المرجع نفسه**، ص 275.

[3] في: www.aljazeera.net%2Fencyclopedia%2Fmilitary (2022/06/11).

[4] إلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص 305.

[5] باسط سميرة، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أفريل 2014)، ص 69.

ولقد تعددت الأسباب والظروف التي ساهمت في استفحال هذه الظاهرة في الجزائر ولعل من أبرزها الأسباب، الاقتصادية والثقافية.

أ/ الأسباب السياسية: فعند الحديث عن الأسباب السياسية نجد أنها السبب الرئيسي من منطلق أنّ النظام الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال كان قائمًا على شرعية الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) حيث كانت السلطة محتكرة بيد جماعة معينة (نخب سياسية وعسكرية)[1] حيث كانت المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب أمرًا ممنوعًا ومع مرور الوقت لم يعد حزب جبهة التحرير الوطني قادرًا على القيام بمهامه وذلك راجع إلى التقهقر والفساد الذي لحقه الأمر الذي أدى إلى سخط الشعب الجزائري وخاصة الفئة المثقفة ما أدى إلى ظهور نوع من العداء بين الشعب والنظام السياسي.[2]

وفي ظل هذه الظروف المتوترة قام الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" بوضع دستور ينص على التعددية الحزبية سنة 1989 الأمر الذي وجدت فيه الجماعات الإسلامية المتطرفة المجال والبيئة المناسبة للظهور على الساحة من منطلق أن هذه الجماعات قد تأثرت بالثورة الإسلامية الإيرانية حيث تبنت أفكارًا متشددة ومتطرفة تدعو إلى العنف والتمرد تحت مسمى "الجهاد"، مستغلة في ذلك توظيف الخطاب الديني واستغلال المساجد في التعبئة والتنشئة الدينية، ولكن في حقيقة الأمر هي جماعات إرهابية متطرفة تسعى إلى الوصول إلى السلطة وعلى رأسهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ومن أجل حماية الوطن والحفاظ على وحدة الأمة الجزائرية كان لابد على المؤسسة العسكرية بالتدخل ووضع حد لهذه الجماعات المتطرفة والتي تشكل خطرًا وتهديدًا حقيقيًا للأمن القومي الجزائري، الأمر الذي دفع بهذه الجماعات بالخروج إلى العلن معبرة عن سخطها ورفضها لتلك الإجراءات التي قامت بها الجزائر.

فقامت بحمل السلاح والصعود إلى الجبال والعمل على القتل والتنكيل بأفراد الجيش الوطني الشعبي (أمن، درك، شرطة) بالإضافة إلى التنكيل بالشعب الجزائري بدون رحمة مستهدفة القرى والمداشر، بالإضافة إلى قيامها بأعمال تخريبية طالت البنى والمنشآت العمومية حيث تكبدت الجزائر الملايير جراء هذه العمليات التخريبية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأمن الداخلي للجزائر. وإثر هذه

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2003)، ص 159.

[2] أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، ع 106 (أكتوبر 1991)، ص 117.

الظروف دخلت الجزائر في دوامة من العنف المسلح لتشمل أغلب ربوع الوطن.[1] حيث يمكن تلخيص أهم الأسباب التي ساهمت في تحويل الأزمة في الجزائر إلى صراع على السلطة ما يلي:

- إجراءات الإصلاحيات السياسية التي بدأت مع المصادقة على الدستور في 13 فيفري 1989.

- ظهور التنظيمات السياسية المتعددة وفق المادة 40 ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة بشأن الهوية الجزائرية الأمر الذي ساهم بدوره على اتخاذ مواقف ووجهات نظر متباينة بشأن طبيعة ومستقبل الدولة والنظام السياسي الجزائري.

- انحسار دور وفاعلية حزب جبهة التحرير الوطني بإلغاء النص على الواحدية الحزبية حيث أصبح مستقبلها رهينًا بما ستؤول إليه تطورات الوضع السياسي في الجزائر.

- الصراع بين مؤسسة السياسة والمؤسسة العسكرية، بعدما ألغي الدور السياسي للجيش الوطني الشعبي وقد حسم الأمر بسيطرة المؤسسة العسكرية.[2]

كذلك من أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما يلي:

- الاستفادة من بنية نمو الغضب الاجتماعي والسياسي لدى الشعب الجزائري وذلك للحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي يعاني منها الشعب كالبطالة، الفقر، الحرمان... الأمر الذي ساعد الجبهة في السيطرة وتوجيه الشعب وفق مصالحهم الخاصة.

- استغلال وتوظيف الخطاب الديني، وكذلك استغلال المساجد في التعبئة والتنشئة الدينية وتجنيد الكوادر حيث استطاعت السيطرة على 08 آلاف مسجد من بين 10 آلاف مسجد في الجزائر.

- التعبئة الشعبية من خلال قدرتها على تجنيد وإعداد المواطنين وخاصة فئة الشباب إيديولوجيًا وتعبئتها سياسيًا ضد نظام الحكم في المدارس والجامعات والأحياء من خلال الانتشار والتغلغل في النظام التربوي.[3]

---

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1999)، ص ص 41، 42.

[2] باسط سميرة، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] **المرجع نفسه**، ص 75.

ب/ الأسباب الاقتصادية: أما فيما يخص الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فإنها راجعة في الأساس إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر غداة الاستقلال والمتمثلة في الاعتماد على السياسة الريعية وإهمالها للسياسة التنموية وكان ذلك في عهد "بن جديد"، الأمر الذي أدى إلى فشل اقتصادي ذريع خاصة بعد إهمال القطاعات الأخرى كالفلاحة والخدمات وغيرها من الميادين،[1] والاعتماد على الاقتصاد الريعي بنسبة 98%. مما أثر على دخل الفرد وارتفاع نسبة البطالة وتردي في الحياة المعيشية وظهور التفاوت الطبقي وارتفاع نسبة المديونية خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول[2] الأمر الذي دفع بالشعب بالقيام بانتفاضة أطلق عليها "انتفاضة الخبز" في أكتوبر 1988 للتعبير عن سخطهم جراء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية والتي من أسابها:

- انخفاض دخل الجزائر من العملة الصعبة في ظل الأزمة البترولية العالمية.

- تنامي أزمة المديونية.

- ارتفاع نسبة البطالة بين الفئات الشبابية الذي يمثل ثلث عدد السكان.

- ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية.

إذن فقد ساهم العامل الاقتصادي في الزيادة في تنام وتيرة الأزمة في الجزائر والتي وجدت فيها التنظيمات الإسلامية وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ البيئة الخصبة للتغلغل والتأثير على الشعب الجزائري وتوجيهه حسب مصالحها الخاصة.[3]

ج/ الأسباب الثقافية: حيث تمثل في بروز التوجه السلفي في الجزائر في ظل استفحال الفساد الإداري والتقهقر في الأوضاع الداخلية للبلاد من جهة أخرى تآكل حزب جبهة التحرير الوطني وتراجع دوره ونشوب مناوشات وصراعات بين قادته وذلك بسعيهم للوصول إلى السلطة وكذلك تراجع في إيديولوجية وعلى الأساس قامت السلطات الجزائرية على تشجيع وصياغة نمط إسلامي إخواني معتدل لمواجهة أزمة الهوية وقد وجدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ البيئة المناسبة من أجل التغلغل في أوساط المجتمع الجزائري المشتت بفعل الفساد، الأزمة الثقافية، التغريب الثقافي واللغوي، التآكل في الشرعية

---

[1] خميس عزام والي، **مرجع سابق**، ص 158.

[2] محمد حليم اليمام، **ظاهرة الفساد في الجزائر (الأسباب والآثار والإصلاح)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2011)، ص 163.

[3] رمضان قرني محمد، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"، **السياسة الدولية**، ع 107 (جانفي 1992)، ص ص 212، 213.

وعجز جهاز الحكم على الوقوف ضد الأزمة وتسوية أمور البلاد وغيرها من العوامل التي هيأت الظروف لمختلف الجماعات والجبهات بالتلاعب والعبث بالهوية الوطنية للشعب الجزائري.[1]

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

تشكلت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بتراكماتها ودروسها المختلفة من تفاعل خبرات حرب التحرير (1954-1962) لجيش التحرير الوطني وتجربة حرب الصحراء 1973 والتعامل مع الحركات السرية للجهاد بين العائدين من أفغانستان وظهور جماعة "مصطفى بويعلي" في منتصب ثمانينات القرن الماضي وصولًا للعمل المسلح للمتشددين الإسلاميين خلال عقد التسعينيات الذي اصطلح على تسميته "بالعشرية السوداء". أما لدى خبراء الانتخابات فقد كانت الأزمة الجزائرية نتاجًا للتجربة الانتخابية الديمقراطية من خلال توقيف المسار الانتخابي ما أدى إلى عنف سياسي.[2]

ولقد اعتمدت المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على عدة آليات حيث تراوحت بين الآليات السياسية والتشريعية (القانونية)، الأمنية، وحتى الدبلوماسية.

1) الآليات السياسية:

اتبعت الجزائر الآليات السياسية في مجال مكافحة الإرهاب من منطلق أنّ الفتيل الذي أشعل الأزمة كان سياسيًا في الأصل لذلك جاء الحل السياسي كخيار إستراتيجي كخيل لمحاربة والتصدي لهذا التهديد معتمدة في ذلك على مجموعة من القوانين أبرزها:

أ/ قانون الرحمة: تجلى هذا القانون في قانون "التوبة" أو ما يعرف "بقانون الرحمة" بموجب الأمر 12/95 بتاريخ 25 فيفري والذي نص في الأساس بالسماح لحملة السلاح المتورطين بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية بالعودة إلى المجتمع فكان الهدف من هذا القانون هو قطع جذور الأزمة[3] من أبرز أهداف هذا القانون نذكر:

---

[1] نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات، الصراعات والمسارات"، **السياسية الدولية**، ع 103 (جانفي 1991)، ص 199.

[2] عبد المالك رمضاني، **مدارك النظر في السياسية بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**، (الرياض: مكتبة الفرقان، 1414هـ)، ص 112.

[3] بوعلي أحميدي بوجلطية، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص 162.

- سعي السلطات إلى محاربة الإرهاب وأعاصير التطرف والتعصب وإعادة الاستقرار والسلم للمجتمع وإعادة الهيكلة والاعتبار للدولة والاحترام الكامل لسيادة القانون.

- فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن والتمسك بالقيم الوطنية والروحية والدينية المبنية على أساس الرحمة والتعاون والتلاحم بين أفراد المجتمع.

- سعي السلطات الجزائرية لاجتيازها لهذه المرحلة وذلك بتطهير المناخ وإتاحة الفرصة لكل أبناء المجتمع للتعبير[1] عن رأيهم بطرق سلمية.

ب/ قانون الوئام المدني: صدر هذا القانون تحت رقم (8/99) ودخل حيز التنفيذ في 13 جويلية 1999 حيث يهدف هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتطورين في أعمال إرهابية أو تخريب الذين يعبرون عن إرادتهم في التفوق بكل وعي في نشاطاتهم الإجرامية من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة تؤهلهم وتطور لديهم روح المسؤولية[2] أما الأهداف التي سعى إليها هذا القانون فتمثل في نزع الغطاء عن أعمال العنف السياسي واعتبار التعامل معها على أساس أنها جرائم جنائية مثلها مثل أي جرائم خارجة عن الطابع السياسي ومحاولة لبلورة للأزمة السياسية ودفع البلاد إلى مصالحة وطنية يتراجع فيها العنف وتدعم فيها أواصر الحوار والتعاون.

وقد ساهم هذا القانون في إعادة السلم والأمن من عبر كامل مناطق الوطن تمثل في التراجع الكبير في العنف الإرهابي كذلك نزع الغطاء السياسي نهائيًا عن الجماعات الإجرامية وتكريس حق الدولة الشرعي في مكافحة الجماعات المسلحة بعد تبني سياسة الوئام المدني التي عمدت الدولة لترقيتها لمستوى المصالحة الوطنية.[3]

ج/ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: ويُعتبر هذا الميثاق استكمالًا للجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية بدءً بسياسة الرحمة إلى سياسة الوئام المدني والتي مكنت من جمع شتات الأمة الجزائرية.

---

[1] فاطمة وناس، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة ورقلة: كلية العلوم السياسية، 2012-2013)، ص 35.

[2] رضا بابا علي، **الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإدارية، 2005-2006)، ص 95.

[3] أحمد كربوش، **مكانة سياسية المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص 83.

حيث رأت السلطات بضرورة عرض مشروع آخر يكون له نفس الدور للقوانين التي سبقته فعرضت سياسة المصالحة الوطنية على الشعب الجزائري كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني، حيث صادق عليه الشعب في 29 سبتمبر 2005[1] وقد نص هذا الميثاق بالمطالبة بالعفو على الإسلاميين باستثناء فئة معينة والذين كانت جرائمهم تقتصر على اقتراف المجازر وانتهاك حرمات وتنفيذ عمليات اغتيالية وتفجيرية في أماكن عامة، كذلك ناشد الميثاق بإلغاء الدعوى المعارضة ضد الإسلاميين بمن فيهم الذين هربوا إلى الخارج أو صدرت في حقهم أحكام صورية وعملت على إقصاء كل من نفذ أعمالًا إرهابيةً واستغل الإسلام لغايات سياسية.[2]

من أبرز أهداف هذا الميثاق نذكر:

- تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كان يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل ومحاولة محور آثار المأساة الوطنية التي كانت ضحيتها كل أطياف الشعب الجزائري.

- التأكيد على سماحة دين الدولة ورفض أي استعمالات أو تشويهات مغرضة باسم الإسلام ومنافية للوطنية باعتبار أن الإسلام دين تسامح وسلم.

- تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بث الاستقرار والأمن للمواطن.[3]

2) الآليات التشريعية:

لقد تميز النظام التشريعي الجزائري بوجود فراغ واضح فيما يخص موضوع الإرهاب كظاهرة يجب محاربتها والوقاية منها لذلك لجأت الهيئة التشريعية إلى وضع مجموعة من القوانين والمراسيم أبرزها:

- القانون التشريعي رقم 92-3 الصادر في 20 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.

---

[1] بوعلي أحميدي بوجلطية، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطني"، **أوراق كارنيغي**، ع 07 (2008)، ص 11.

[3] فاطمة وناس، **مرجع سابق**، ص 47.

- ثم تلاه المرسوم التشريعي 93-5 المؤرخ في 19 أفريل 1993 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 92-3 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.

- وصولًا إلى الأمر 95-11 الصادر في 25 فيفري 1995 المعدل والمتمم للمرسوم 66-156 الصادر في 08 يونيو 1996 الخاص بقانون العقوبات حيث كان هدف المشرع الجزائري من خلال هذه المراسيم الثلاثة تكييف الواقع الجنائي مع هذا الواقع الجديد ومع الطبيعة الجديدة والمعقدة للإرهاب كآفة وطنية وعابرة للأوطان بإدراجه في التصور التشريعي والقانوني للإرهاب والأعمال الإرهابية.[1]

أما فيما يخص القوانين التشريعية المنافية والتي وضعت للحد ومحاربة الظاهرة الإرهابية فنجد:

أ/ في ظل قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما: حيث اختلفت التشريعات في قضية تحديد الجزء الخاص بمرتكب جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حيث يرى أن الأموال الطائلة التي تأتي من جريمة تبييض الأموال يذهب الجزء الأكبر منها في تمويل العمليات والجماعات الإرهابية لذلك قام المشرع الجزائري بالربط بينهما وفي محاولة منه في حصر وتضييق على الجماعات الإرهابية من خلال كبح مصادر تمويلهم وذلك استنادًا لما جاء في المادة 03 من قانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل ومكافحتها والتي عدلت مرتين.[2]

ومن أبرز الخطوات التي اتبعها المشرع الجزائري في مكافحته لجريمة تمويل الإرهاب ما يلي:

- اعتبار عملية تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون.

- تبادل المعلومات بين الدول من خلال الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب من خلال تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدات القانونية الأدلة ذات صلة بأنشطة تمويل الإرهاب.

- إبلاغ السلطات المختصة بضرورة الإبلاغ الفوري عن المعاملات غير العادية التي ليس لها غرض اقتصادي ظاهر ومعروف.

---

[1] ماشوش مراد، بن ساحة يعقوب، بن لخضر محمد، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م 14، ع 01 (2021)، ص 225.

[2] القانون رقم 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته.

- إلزام المؤسسات المالية بالاحتفاظ بسجلاتها المتعلقة بالمعاملات المحلية والدولية لمدة لا تقل عن 05 سنوات وتبادل المعلومات وكشف هوية الأشخاص المشتبه بهم.[1]

ب/ في ظل قانون العقوبات: لقد نص المشرع الجزائري في المادة الأولى من الأمر 11/95 على إدراج قسم رابع مكرر بعنوان الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية في الفصل الأولى من الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وضمنه تقرير المادة 87 منه بما يشمل كل الجرائم المتعلقة بالظاهرة ولكن لم يعطِ هذا الأمر تعريفًا للجريمة الإرهابية وإنما نص في المادة 87 مكرر على أنه: "يُعتبر فعلًا إرهابيًا أو تخريبيًا في مفهوم هذا الأمر ، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي:

- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية الجزائري.

- بث الرعب في أوساط السكان والاعتداء المعنوي والجسدي وتعريض حياتهم للخطر.

- الاعتداء على وسائل المواصلات والتنقل والملكيات العمومية والخاصة دون مسوغ قانوني.

- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها وممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

ما يمكننا قوله هو أن هذا القانون لم يعطِ تعريفًا للجريمة الإرهابية وإنما عمل على حصر لبعض الأفعال واعتبارها إرهابية يعاقب عليها القانون.[2]

نلاحظ من خلال هذه المراسيم والقوانين التي أصدرتها الهيئة التشريعية الجزائرية أنها جاءت كمحاولة لسد الفراغ القانوني بخصوص التعامل مع ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال تكييف الواقع الجنائي مع هذا الواقع الجديد ومع الطبيعة الجديدة والمعقدة للإرهاب وذلك بإدراجها في التصور التشريعي والقانوني للإرهاب والأعمال الإرهابية.

---

[1] ماشوش مراد، بن ساحة يعقوب، بن الأخضر محمد، **مرجع سابق**، ص 226.

[2] القانون رقم 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يوليو 1966 المتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، الصادرة في 01 مارس 1995.

3) الآلية العسكرية الأمنية:

لقد عملت الدولة الجزائرية على تكييف البنى الأمنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة الإرهابية وكان ذلك بالتركيز على مجهودات الجيش الوطني الشعبي في حفظ الأمن العام ومحاربة عمليات التخريب والإرهاب وذلك استنادًا على القانون 91-23 المتضمن المهام الخاصة للجيش لحماية الأمن العمومي من خلال تتبع مخططات الإرهابيين وتفكيكها،[1] كما عملت على القيام بمجموعة من التدابير الأمنية أبرزها:

- تأسيس هيكل مركزي للتنسيق الأمني (1992) يشمل كل المؤسسات الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب تضم كل من الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الأمن الوطني.

- إنشاء سلك الشرطة البلدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-207 الصادر في 1993/09/22 وكان الهدف من الشرطة البلدية والتي أعيد تسميتها بالحرس البلدي المساهمة في عملية حفظ الأمن والسلم العمومي مع المساهمة في مكافحة الإرهاب في القطاع الإداري والتابعة له.

- تأسيس جماعات الدفاع المشروع من المقاومين وذلك بالسماح للمواطنين بالدفاع عن المناطق الريفية والتي تتعرض لأبشع الجرائم والمجازر وفقًا للمرسوم رقم 97-04 الصادر في 1997/01/04.[2]

- تسليح المواطنين من قدماء المجاهدين والجيش والأمن الوطني والمساهمة في مكافحة الإرهاب.

- المجهودات المشتركة بين قوات الأمن والمواطنين الجزائريين للوقوف في وجه هذا التهديد من خلال مجموعة من ا إجراءات والتي تضمنت ما يلي:

- التبليغ الفوري عن أي عمل ذو طابع إجرامي أو مناف للقانون.

- التبليغ عن تحركات ومخابئ الإرهابيين.

- إلقاء القبض على المجرمين ومحاصرتهم لغاية مجيء قوات الأمن.

---

[1] يوسف الجندي، **"الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني"**، الأيام الدراسية الثالثة حول الدفاع الوطني، (الجزائر، فيفري 2006)، ص 16.

[2] محمد الدهيمي الأخضر، **"مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية"**، موضوع مقدم حول مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنظمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (05 ديسمبر 2011)، ص 23.

- الإدلاء بالشهادة وعدم إخفاء الحقائق.[1]

وقد بلغ هذه القوات أزيد من 200 ألف متطوع كما تشير المصادر الرسمية الحكومية إلى تشكيل حوالي 5000 مجموعة دفاع ذاتي حتى نهاية عام 1997 وهذا ما يتضح أن ما قام به الإرهاب لم يكن موجهًا فقط للعسكريين وأفراد الجيش وإنما كان يستهدف أفراد الشعب على حد سواء.[2]

كما أعلنت الجزائر في فيفري 1992 حالة الطوارئ وذلك نتيجة لغياب الأمن والاستقرار بالإضافة إلى اعتمادها أسلوب الاعتقال كإجراء أمني وجب تطبيقه نتيجة استفحال وانتشار الخطر الإرهابي في أغلب ربوع الوطن.[3]

إذن ما يمكن قوله هو أن الآليات الأمنية والعسكرية غير قادرة وحدها للتصدي لهذا التهديد الخطير لذلك لابد من تضافر الجهود وتكييف آليات أخرى لتكييف الأمن والسلم.

بالإضافة إلى المجهودات التي بذلها الشعب الجزائري من خلال تضحيات الجيش الشعب الوطني وزهق الكثير من الأرواح ما جعل الشعب الجزائري يهب من خلال تجنيد نفسه والوقوف في صفوف الجيش فقامت الجزائر بتشكيل ما يعرف بقوات الدفاع الذاتي والمكونة أساسًا من المواطنين المتطوعين.

4) الآلية الدبلوماسية:

لقد سعت الجزائر منذ زمن طويل بالاعتماد على سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على الحصول على إجماع وتأييد جهوي وإقليمي ودولي حول ضرورة التصدي للظاهرة الإرهابية والعمل على مكافحتها وذلك من خلال مشاركتها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والداعية لقطع جذور هذا التهديد والذي أُعتبر خطرًا عالميًا عابرًا للحدود خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتكون الجزائر عضوًا بارزًا في أغلب المؤتمرات الدولية.[4]

---

[1] بوعلي أحميدي بوجلطية، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] **المرجع نفسه**، ص 126.

[3] **المرجع نفسه**، ص 129.

[4] نور الدين فلاك، "الإستراتيجية الجزائرية بين مقتضيات الدور الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط" في: **الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق-**، محرر: نرجس فليسي، (الجزائر: العادي للنشر، 2021)، ص 203.

حيث ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف كما سعت الجزائر منذ سنوات من أجل إقناع المجتمع الدولي بضرورة تبني مقاربتها الأمنية الرائدة في مكافحة الإرهاب والتي ركزت على محاور أساسية أبرزها:

- رفض دفع الفدية.

- عدم التفاوض مع الإرهابيين.

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.

كما سعت الجزائر إلى التعاون الثنائي بين الدول لاسيما من خلال وضح آليات واتفاقيات ثنائية إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليم والذي كان قائمًا على حسن النية[1] ومن أهم الأساليب الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الإرهاب نذكر:

- **تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين:** لقد كان للسياسة الخارجية الجزائرية دور مهم في إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 والمتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين، بعد إقناعها كذلك للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتبنيه وبذلك استطاعت الجزائر إقناع وتحذير المجموعة الدولية من مخاطر دفع الأموال للإرهابيين بدعوى تحرير الرهائن حيث تستعمل الجماعات الإرهابية هذه الأموال في شراء الأسلحة وإغراء الشباب وتجنيدهم وذلك بغية تعزيز قدراتهم القتالية وتحقيق مصالحهم الخاصة،[2] وفي هذا الصدد ووفق تصريح وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2010 والذي قال فيه: "العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي، وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب".[3]

- **ندوة الجزائر الدولية في شأن الشراكة والأمن والتنمية:** انعقدت هذه الندوة في يومي 07 و 08 سبتمبر 2011 برعاية الجزائر وذلك تجسيدًا لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان الذي عقد في 20

---

[1] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 272.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 154.

[3] "التزام الجيش الدائم"، **مجلة الجيش**، ع 579 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 21.

ماي 2011 في العاصمة المالية "بامبالو" ضمن هذه الندوة دول الميدان أي الجزائر، موريطانيا، النيجر. وكانت هذه الندوة أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية.[1] حيث استطاعت هذه الندوة توحيد الرؤى والتي أنتجت مقاربة لمكافحة الإرهاب لدول الميدان والشركاء من خارج الإقليم حيث أعطت هذه الندوة الفرصة لكسب الرهان الأول من رهانات تحديات مكافحة الإرهاب بالوصول إلى توحيد المنطلقات والسياسات وتوحيد الإمكانيات والوسائل بين هذه الدول.[2]

● **المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب:** تأسس هذا المنتدى في 21 سبتمبر 2011، في مدينة نيويورك الأمريكية من طرف 30 دولة وكما وصفته وطرحته الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هيئة غير رسمية متعددة الأطراف، تسعى إلى أن تكون إطارًا لحشد الخبرات والموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب الأمر الذي سيعكس بالإيجاب من خلال المساهمة في بناء وبلورة سياسة عالمية ضد هذا التهديد ولقد كانت الجزائر من ضمن المشاركين في هذا المنتدى العالمي.[3]

المطلب الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي الجزائري

كما هو معروف فإن الجزائر قد عانت من ويلات الحرب الأهلية والتي اندلعت في أوائل التسعينيات والتي كانت مصدرها الجماعات الإرهابية والتي دامت ما يقارب 10 سنوات وسميت فيما بعد بالعشرية السوداء والتي كان لها تأثيرًا كبيرًا على الأمن القومي الجزائري والذي تميز بإزهاق للأرواح وتدمير للمنشآت حيث تصدت فيه الجزائر وحدها دون أي تدخل خارجي من أبرز الأفعال الأساليب التي اتبعتها هذه الجماعات نذكر:

أ/ الدعاية ونشر الرعب في أوساط المواطنين: حيث قام هذا الأسلوب في الأساس على السعي إلى تجنيد المواطنين وكسب تأييدهم للانضمام لهذه الجماعات الإرهابية من خلال جمع البيانات والتحركات السرية بين القرى والمداشر مستعملة في ذلك أسلوب الإقناع المبني على التظليل وذلك بتقديم مشروعهم الإرهابي على أنه مشروع إسلامي يقوم ويرتكز على مبادئ الدين الإسلامي تحت مسمى ما يعرف "بالجهاد ضد ما أطلقوا عليه نظام الحكم الكافر" والعمل على تصفية واغتيال كل

---

[1] ندوة الجزائر الدولية، "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، **مجلة الجيش**، ع 579 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**، ص 24.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 155، 156.

من يسانده والعمل على تفكيكه والإطاحة به، حيث وصل بهم الأمر إلى درجة السماح وتبرير المجازر الجماعية من منطلق أنّ هذا الأمر مباح وجائز وأنّ من يعارض الدين الإسلامي فسينال جزاءه.[1]

ب/ الاغتيالات المتنوعة: حيث ارتكبت الجماعات الإرهابية العديد من العمليات الاغتيالية والتي ألحقت الضرر بالعديد من الأبرياء سقط على إثرها المئات من الضحايا مستهدفة في ذلك كل عناصر الأمن الجزائري من شرطة، درك وجيش وطني أبرزها:

- اعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس وقع على إثرها 43 ضحية و38 جريحًا، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك مسؤوليتها عن العملية، مبررة في ذلك على أنها عبارة عن ردة فعل على التصفية التي بادر بها الجيش الوطني ضد عدة قيادات من التنظيم.

- اعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركيًا في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن العملية.

- الاعتداء الذي وقع "بتينزاواتين" بمنطقة "تلوغات" على الحدود المالية الجزائرية في 30 جوان 2010 حيث قامت مجموعة إرهابية بعملية اغتيالية راح ضحيتها 11 دركيًا والتي انطلقت من مدينة "غاو" المالية ليتم الاعتداء على فرقة الدرك الوطني والتي كانت في مهمة حراسة الحدود.[2]

ج/ عمليات اختطاف الأجانب والدبلوماسيين: حيث تُعتبر عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق وإعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظيم القاعدة العالمي بداية بمرحلة الاعتداء على الدبلوماسية الجزائرية لتعاود الكرة بعد اختطاف دبلوماسيها في مدينة "غاو" شمال مالي هذا ما جعل الجزائر تضطر لتنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسيها من ليبيا خاصة بعد حصولها على معلومات تؤكد على نية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على اختطافهم كذلك فإن الأجانب المقيمين داخل الأراضي الجزائرية لم يسلموا من عملية الاختطافات حيث قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف حوالي 40 سائحًا أجنبيًا من جنسية ألمانية في الصحراء الجزائرية،

---

[1] حكيم غريب، "معضلة التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط وأثرها في البعد الإستراتيجي للجزائر" في: **الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق-**، محرر: نرجس فليسي، (الجزائر: العادي للنشر، 2021)، ص 183.

[2] زكريا بودن، **آثار التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها (2010-2014)**، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص ص 105، 106.

بالإضافة إلى اختطاف الرعية الفرنسي "هارفي غاردل" متسلق الجبال بمنطقة القبائل الأمر الذي سيؤدي إلى مشاكل سياسية بين الجزائر ودول الأشخاص المختطفين.[1]

د/ تخريب وتدمير المنشآت: حيث سعت هذه الجماعات إلى تدمير وتخريب كل المنشآت وإلى التحتية التي ترمز إلى السيادة الوطنية أهمها السكك الحديدية، الجسور، المطارات كذلك كل المشاريع والهياكل العمومية من أبرزها:

- الاعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء تحت "مختار بلمختار بلعور" بتاريخ 16 جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية "تقنتورين" حيث نجحت هذه العملية باحتجاز ما يقارب 650 رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن والقضاء على 29 إرهابيا من منفذي العملية والقبض على 03 آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة.

- استهداف أنبوب لنقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي 2013 في ولاية البويرة حيث سعت هذه الجماعات إلى تفجير هذا الأنبوب مستهدفة في ذلك العمال المكلفون بحراسة هذا الأنبوب.[2] ومن أبرز نتائج الإرهاب في الجزائر ما يلي:

● **الخسائر البشرية:** حيث أزهقت آلاف الأرواح من الشعب الجزائري جراء الصراع المسلح والأعمال الإرهابية في الجزائر منذ بداية 1992. وحسب تصريحات رئيس الحكومة خلال الجلسة الإستجوابية التي تعرضت له حكومته حول الوضع الأمني في 21 جانفي 1998 عن إحصائيات عدد القتلى والجرحى والمفقودين: في ظرف زمن جد قصير (1994-1996)[3] ومن نتائج الإحصائيات ما يلي:

فيما يخص عدد القتلى فقد تجاوز 26.536 أما عدد الجرحى 21.137 أما عدد المفقودين فقد تضارب بين 600 مفقود كما صرح عنه المرصد الوطني لحقوق الإنسان و 6000 مفقود حسب جمعية عائلات المفقودين وبصفة عامة ووفقا لمصادر حقوق الإنسان الدولية فإن الخسائر البشرية قد قدرت بنحو 100.000 أما عدد المفقودين 07 آلاف شخص وذلك حسب السجلات الرسمية. كما نشر المركز الإعلامي لحقوق الإنسان بالجزائر عدد القتلى من الأبرياء ما يقدر بحوالي 4600 شخص، خلافا للقتلى

---

[1] حكيم غريب، "معضلة التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط وأثرها في البعد الإستراتيجي للجزائر" **مرجع سابق**، ص 184.

[2] **المرجع نفسه**، ص 185.

[3] باسط سميرة، **مرجع سابق**، ص 76.

من رجال السلطة والجماعات الإرهابية.[1] وتُعَد سنة 1997 من أبشع الأعوام حيث ضاعفت فيه الجماعات الإرهابية من استعمالها للعنف وذلك من خلال ارتكابها لمجازر جماعية خاصة في المناطق الريفية وذلك راجع في الأساس لسحب مساعداتهم لهذه الجماعات الإرهابية.[2]

حيث يمثل الجدول التالي مجموع الاعتداءات الإرهابية في كل ربوع الوطن لسنة 1997:

جدول رقم (01): مجموع الاعتداءات الإرهابية لسنة 1997

- مجموع النصف الأول من عام 1997:

مجازر جماعية	عدد الاعتداءات	73	الضحايا	980
آليات مفخخة	عدد الاعتداءات	61	الضحايا	37
اعتداءات فردية	عدد الاعتداءات	31	الضحايا	37
المجموع	عدد الاعتداءات	165	الضحايا	2212

- مجموع النصف الثاني من عام 1997:

مجازر جماعية	عدد الاعتداءات	226	الضحايا	3163
آليات مفخخة	عدد الاعتداءات	12.5	الضحايا	217
اعتداءات فردية	عدد الاعتداءات	48	الضحايا	51
المجموع	عدد الاعتداءات	389	الضحايا	3431

- المجموع العام لسنة 1997:

مجازر جماعية	عدد الاعتداءات	299	الضحايا	4143
آليات مفخخة	عدد الاعتداءات	176	الضحايا	412
اعتداءات فردية	عدد الاعتداءات	79	الضحايا	88
المجموع	عدد الاعتداءات	554	الضحايا	6443

المصدر: بن عروس زهرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 197، 198.

[1] بوعلي حميدي بوجلطية، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] بن عروس زهرة وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة: غازي البيطار، (بيروت: دار الفرابي، ط 01، 2002)، ص 197.

● **الخسائر الاقتصادية:** لقد استهدف الإرهاب في الجزائر البنية القاعدية والبنى التحتية بمختلف منشآتها حيث قدرت الخسائر آنذاك بمئات الدولارات وحسب مصادر رسمية فإن هذه الخسائر قد تجاوزت نحو 22.4 مليار دولار حيث عرفت البلاد في تلك الفترة موجة عالية من عمليات التخريب حيث استهدفت هذه العمليات أماكن مختلفة ومتفرقة من الوطن من أجل الضغط على السكان من جهة وتشتيت قوات الأمن وجعلهم يتحركون في كل اتجاه كما أقدمت هذه الجماعات على حرق المجالس أتلفت على إثرها المحفوظات الإدارية والوثائق الأمر الذي سهل عملية تزوير أوراق الأشخاص لا ينتمون إلى المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تدمير في البنى التحتية من مطارات، منشآت عمومية، سكك حديدية.[1]

بالإضافة إلى جملة من المؤثرات التي تعبر عن فظاعة هذه الجرائم الإرهابية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني أبرزها:

- عجز في الميزانية لسنة 2000 إلى نحو 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 53 مليار دولار.

- ارتفاع في نسبة الديون وفوائدها حيث بلغت في نهاية 1999 نحو 28.5 مليار دولار.

- انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة سنة 1999 بنسبة 32% أي بمقدار 2.2 مليار دولار من عام 1998.

- ارتفاع نسبة الأمية والتي قدرت بـ 07 ملايين جزائري وذلك بسبب تدمير المنشآت التربوية والتهديد بالتصفية الجسدية في حالة مزاولة الدراسة.

- ارتفاع نسبة البطالة والتي قدرت بـ 30% والتي انعكست سلبًا على حياة الفرد وانتشار الفقر وتدني في الحالة المعيشية.[2]

والجدول التالي يوضح نسبة الخسائر الاقتصادية بين سنتي (1991-1996):

---

[1] إلياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص ص 321، 322.

[2] بوعلي حميدي بوجلطية، **مرجع سابق**، ص 116، 117.

جدول رقم (02): نسبة الخسائر الاقتصادية بين سنتي (1991-1996)

مصانع عامة أو خاصة مهدمة	630
آليات أشغال عامة	550
ناقلات	700
شاحنات، باصات، باصات صغيرة	1930
قاطرات	22
حافلات	230
أعمدة هاتف وأبراج أسلاك كهربائية	2526

المصدر: بن عروس زهرة وآخرون، مرجع سابق، ص 198.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الدور الإقليمي للجزائر في حوض المتوسط

تلعب الجزائر دورًا إستراتيجيًا مهمًا في حوض المتوسط الذي يرتكز في الأساس على الأبعاد التاريخية والجغرافية للجزائر، بالإضافة إلى دورها في تحقيق عمليات التنمية في القارة الإفريقية باعتبارها تنتمي إليها.

فبالاستناد على نظرية "الدولة المحورية" التي جاء بها كل من "تول كنيدي" و"روبرت شاس" والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن تحقيق مصالح الدول الكبرى تقوم على ضرورة استقرار المناطق الحيوية في العالم (استقرار هذه المناطق الحيوية يضمن للدول الكبرى تحقيق مصالحها دون أي مشاكل وعراقيل). ووفقًا لهذه الرؤية، ترى الدراسات أن الجزائر من أبرز الدول المحورية الأكثر استقطابًا للتنافس الدولي خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أنّ الجزائر منطقة تتمتع بالاستقرار السياسي وغياب الأزمات الأمر الذي سيؤثر إيجابًا على أمنها القومي. كذلك بلد يزخر بالثروات الطبيعية وخاصة الطاقوية. إضافة إلى اعتمادها على سياسة عدم التدخل ما يجعلها في مأمن من التدخلات الخارجية للدول الأخرى الأمر الذي سيحافظ على أمنها القومي.[1]

[1] دعاس عيمور صلاح، **"التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"**، الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، ص07.

من جهة أخرى تُعَد الجزائر من أكثر الدول حضورًا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة حوض المتوسط خاصة فيما يتعلق بالشق الأمني وهذا راجع إلى الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي.

فهي تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات الأورومتوسطية عبر القنوات الدبلوماسية والجهود الرامية إلى مجابهة مختلف التهديدات الأمنية عبر فضاء المتوسط حيث أصبح لابد على الجزائر القيام بدورها المحوري في المنطقة والذي اكتسبته من خلال مشاركتها الفعالة في بلورة سياسات تعاونية مع مختلف الدوائر الجيوسياسية والتي تربطها بالجزائر قضايا ذات اهتمام مشترك بالإضافة إلى التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب والتي أصبحت محل اهتمام العديد من الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[1]

حيث يمكن القول أن مسألة تحقيق الأمن المتوسطي أصبح ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي الجزائري خاصة وأن تحقيق الاستقرار بالمتوسط يُعَد حتمية وضرورة تفرضها التحولات الدولية الراهنة والتي ولدت تحولًا كبيرًا في الفواعل الدولية وشرحًا كبيرًا على مستوى منظومة الأمن الدولي.[2]

ووفقًا لما جاء في تقرير الأمن العام لهيئة الأمم المتحدة حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض للمتوسط شرحًا للمقاربة الأمنية الجزائرية في هذه المنطقة فإنّ الجزائر تؤيّد تأييدًا تامًا الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون بـ"ضرورة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المؤرخ سنة 2000. كما أن الجزائر تُعَد من الدول المشاركة في المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحوار والعمل على التنسيق والتعاون في المنطقة المتوسطية حيث ترتكز الجزائر على مبدأ أساسي مفاده أنّ استقرار المنطقة المتوسطية وضمان أمنها ورخاء شعوبها يعتمد على الشراكة بين دولها وتشمل هذه الشراكة كل من الشراكة السياسية والأمنية

---

[1] عصماني ليلى، بن حداد هشام، **مكانة الجزائر من السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط**، (جامعة وهران 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019) ص 76.

[2] **المرجع نفسه**، ص 89.

على حد سواء وذلك من خلال العمل للتصدي للتهديدات المشتركة والعمل على ضمان حماية أمنها القومي.[1]

ومن أجل الوقوف أمام التهديدات المختلفة والمتمثلة خاصة في مختلف الظواهر الإرهابية والإجرامية القادمة من وراء الحدود وكذلك تحقيق الأمن الأوروبي المشترك أصبح الاتحاد الأوروبي يتبنى إستراتيجية أمنية في حوض المتوسط ويتخذ إجراءات وتدابير وقائية وهو الوضع الذي حتم عليه الدخول في حوارات ونقاشات أمنية ذات طابع ثنائي تارة وجماعية تارة أخرى وذلك حسب المتغيرات والمعطيات التي تفرضها الأوضاع وواقع الأمن في المتوسط والتي تمثل المصلحة الأوروبية المشتركة على توجيهها للعديد من دول جنوب المتوسط.[2]

ووفقًا للمنظور الاقتصادي فإنّ المتوسط بالنسبة للجزائر يُعَد مجالًا حيويًا في تسهيل المبادلات التجارية فمن المعروف بأنّ الجزائر تقوم بتصدير الغاز نحو أوروبا من خلال ربط حقولها الغازية بأوروبا عبر أنابيب تمر كلها عبر مياه البحر الأبيض المتوسط، هذا ما يستدعي العمل على تأمين مرور هته الأنابيب وحمايتها من أجل ضمان تزويد السوق الأوروبية بالغاز الجزائري وذلك من أجل الحفاظ على مكانة الجزائر وموقعها ضمن السوق الأوروبية.[3]

إذن ما يمكن قوله هو أنّ الجزائر تلعب دورًا محوريًا في منطقة المتوسط وذلك من خلال العمل على أمننته والتصدي لمختلف التهديدات المشتركة بالاعتماد على سياسات أمنية رائدة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وكذلك انضمامها للشراكات الأوروبية المتوسطية والعمل على تحقيق الأمن المشترك للمنطقة.

المطلب الثاني: دور الجزائر في إطار العلاقات الأورومتوسطية

لقد أنتجت التغيرات الجيوسياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ضرورة التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة خاصة للدول المتوسطية وذلك لسعيهم لإرساء الأمن في منطقة الشرق المتوسط من منطلق أنّ أمن هذه الدول واستقرارها مرهون بأمن هذه المنطقة الحيوية وذلك

---

[1] بيسان مصطفى موسى، **مكانة الجزائر الأمنية في الفضاء المتوسطي في الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق**، محرر: نرجس فليسي، (الجزائر: العادي للنشر، 2021)، ص 210.

[2] عصماني ليلى، بن حداد هشام، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005)، ص 46.

راجع في الأساس إلى تنوع وتعدد في طبيعة المحددات والرهانات والتحديات الأمنية التي حتمت على الدول المتوسطية ضرورة تجاوزها وذلك بغض النظر عن المصلحة الخاصة لكل دولة في المنطقة المتوسطية فإن الضرورة الموضوعية استدعت تكييف سياسة مصالح هذه الدول للوصول إلى متوسط آمن ما استدعى على هذه الدول تقاسم مسؤولية صنع أمنه والحفاظ عليه.[1]

وتُعَد الجزائر من أبرز الدول التي كانت لها مشاركة ودور فعال في أبرز الشراكات والمجموعات الأورومتوسطية الداعية والهادفة لتحقيق الأمن في المتوسط ولعل من أهم البنى المتوسطية ما يلي:

أ/ الشراكة الأورومتوسطية: بتاريخ 27-28نوفمبر 1995 تم عقد مؤتمر برشلونة والذي عُقد في مدينة برشلونة الإسبانية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وقد مثل هذا الإعلان منطلقًا للشراكة الأورومتوسطية التي شكلت إطارًا للحوار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الإثني عشر المتوسطية غير الأوروبية المتمثلة في كل من: قبرص، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، فلسطين، تونس، تركيا وسوريا وكافة دول الاتحاد ا أوروبي الخمسة عشر إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتها ضيف الجلسة الافتتاحية.[2]

حيث تم اعتبار هذا المؤتمر الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة (Une approche globale) تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة المتوسطية وتقديم حلول ناجعة لمواجهة مختلف التحديات في المنطقة، كما أنها عملت على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينات.[3]

كما ركز هذا المؤتمر على طرح برامج عمل وأهداف أمنية من استعمال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي والذي يضم مجموعة الدول المتقدمة والشركاء المتوسط بين الذين يُعتبرون دولًا نامية وهذا في إطار ما يسمى بـ "الإقليمية الجديدة" وبمعنى آخر إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن أن

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 100.

[2] **المرجع نفسه**، ص 100.

[3] إبراهيم بوجلفة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-**، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013)، ص 96.

يلعب دورًا إستراتيجيًا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تعتبرها الدول الأوروبية من أكبر العراقيل خاصة فيما يتعلق في تصدير مصالحها في السوق الدولية[1] حيث ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على ثلاث جوانب رئيسية والمتمثلة في:

- **الجانب السياسي والأمني:** حيث يُعتبر الهدف الأساسي في هذا الجانب هو إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة حيث قرر المشاركون في هذا المؤتمر إجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثاني المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة، بالإضافة إلى هذا يحدد الإعلان عددًا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي حيث اتفقت جميع الأطراف بالعمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام بموجب القانون الدولي واحترام الحريات الأساسية.

كما تعهد أيضًا المشاركون بالعمل على تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية وسعي واجتهاد جميع الأطراف على جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام بالإضافة إلى احترام السلامة الإقليمية وتكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشريك الآخر واستعمال الطرق والأساليب السلمية لحل النزاعات في المنطقة، بالإضافة إلى الاتفاق على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف التهديدات الأمنية في المنطقة.[2]

- **الجانب الاقتصادي والمالي:** حيث يُعتبر البعد الاقتصادي والمالي أساس قيام الشراكة الأورومتوسطية وذلك من خلال سعي الدول المشاركة لضرورة إنشاء منطقة للتجارة الحرة من أجل جعل منطقة المتوسط منطقة ازدهار وتقدم مبني على أساس المساعدات التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط من منطلق أنّ الدول الأوروبية دول متقدمة ومزدهرة اقتصاديًا على عكس الدول الجنوبية والتي تُعتبر دولًا نامية.

ولقد ارتكزت هذه الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي على:

---

[1] محمد براق، سمير ميموني، **"الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية-"**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصادية الجزائر وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (13-14 نوفمبر 2006)، ص 04.

[2] إبراهيم بوجلفة، **مرجع سابق**، ص 113.

- تحقيق التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية والمالية.

- الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارية حرة.

- رفع المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لشركائه.[1]

ومن أجل تحقيق هذه النقاط والأهداف اتبعت هذه الدول سياسة مبنية على:

- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية الجمركية على المنتجات الصناعية.

- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج.

- تبني سياسة قائمة على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

- حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة روح المنافسة.[2]

- التعاون المالي من خلال برامج ميدا (MEDA) صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية (Les mesures d'accompagnement financières).

بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل حيث يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول شرق وجنوب المتوسط.[3]

● **الجانب الاجتماعي، الثقافي والإنساني:** بالاستناد إلى إعلان برشلونة فقد اتفق الشركاء على ضرورة إقامة علاقات وشراكات في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وذلك بهدف التصدي ومعالجة العديد من التحديات والتي تتطلب التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط والهدف منها هو تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات

---

[1] **إبراهيم بوجلفة، مرجع سابق**، ص 115.

[2] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية –حالة دول المغرب العربي-**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004)، ص 136.

[3] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006)، ص 161.

عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان لدى شعوب المنطقة وضرورة تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقطاع الصحي بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كالهجرة وارتفاع نسبة الزيادة السكانية، الإرهاب وغيرها من التحديات.[1]

وفي هذا المجال يركز المؤتمر على ما يلي:

- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة والتبادل الثقافي بالإضافة إلى احترام الهويات المختلفة.

- أهمية الحوار بين الثقافات والأديان.

- أهمية الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة للفساد.[2]

إذن فالهدف الذي يسعى إليه هذا الحوار هو جعل المنطقة المتوسطية منطقة للحوار والتبادل والتعاون وذلك بغية تحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

● **الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية:** لقد أدت الأحداث المتسارعة ودخول كل من تونس والمغرب في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إلى دفع الجزائر لعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وقد تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005.[3]

ومن المعروف أن الجزائر في البداية لم تعطِ اهتمامًا لهذه الشراكة وذلك راجع إلى أن الاهتمام الذي أبدته أوروبا لهذه الشراكة لم يكن كافيًا لبلد كالجزائر ومكانته في كل من المغرب العربي والمتوسط الغربي حيث عبرت الجزائر مرارًا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بمراعاة خصوصياتها الجيوستراتيجية والسياسية.[4]

---

[1] إبراهيم بوجلفة، **مرجع سابق**، ص 114.

[2] Déclaration de Barcelone : **(www.cvce.eu/obj/declaration-de-barcelon)** 27 et 28 novembre 1995, p 08.

[3] جهاد الغرام، **البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات والرهانات**، (جامعة يحي فارس المدية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ص 22.

[4] Hurdy Lionel, **L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : raisons dorénavant?**, dans l'année de Maghreb, C N R S, Edition 2010, p p 62-64.

وبالرغم من أنّ الجزائر لم تنظم مبكرًا لهذه الشراكة إلا أنها كان لها دور كبير حيث أكدت الجزائر من خلال انخراطها في مسار برشلونة وذلك من خلال مشاركتها في مختلف الندوات والاجتماعات على قناعتها في إقامة منطقة استقرار وأمن في حوض المتوسط وتشيع إقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء ومنذ 1995 والجزائر تشارك في الاجتماعات الوزارية الأورومتوسطية وكذا اجتماعات الخبراء وكبار الموظفين ويرجع عدم احتضانها لأي ندوة أورومتوسطية من منطلق عدم اعترافها بإسرائيل ورفضها النزول بأراضيها باعتبار أن إسرائيل عضو في هذه الشراكة.[1]

ولقد عبرت الجزائر خلال الندوة وهي من أكثر الدول المتوسطية معاناة من ظاهرة الإرهاب على ضرورة مكافحة هذا التهديد الخطير وهذا من خلال إيجاد إطار للتعاون الدولي والإقليمي المكثف ضد الإرهاب، كما دعت أيضا إلى ضرورة الاتفاق على وصف الظاهرة الإرهابية بالجريمة وتسجيلها ضمن إطار تعاوني قضائي بالإضافة إلى الإطار الأمني وذلك بتخصيص فقرة خاصة في مجال الشراكة السياسية والأمنية[2] تتضمن ما يلي:

- إدانة الإرهاب مهما كان شكله وهدفه بالإضافة إلى إدانة البلدان والمنظمات التي تساعد الإرهاب الدولي وتدعمه.

- مكافحة تهريب الأسلحة.

- تسجيل مشروع إعداد اتفاقية حول محاربة الإرهاب في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

- تمييز الإرهاب عن تهريب المخدرات والجريمة المنظمة.[3]

ومن أجل القضاء التام على الظاهرة الإرهابية وضمان إستراتيجية فعالة اقترحت الجزائر على الدول المتوسطية حلولًا سياسية تمثلت في:

---

[1] حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر –باتنة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص 140.

[2] حكيم غريب، "البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"، **مجلة البدر**، (10 /2018/09)، ص 1152.

[3] قاسم نادية، **ندوة برشلونة، هاجس الأمن والاستقرار في البحر المتوسط**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2002)، ص 70.

- تفكيك الشبكات الإرهابية والعمل على منع جمع الأموال للجماعات الإرهابية ومراقبة مصادر تمويلها من خلال مراقبة حركة رؤوس الأموال المشتبه فيها عبر البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

- تفادي استعمال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية للإرهاب والتشهير بالأعمال الإرهابية بالإضافة إلى منع إصدار ونشر وتوزيع الوثائق والمنشورات المكتوبة السمعية البصرية المحرضة على الأعمال الإرهابية أو الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

- العمل ألا يكون حق اللجوء السياسي غطاءً تستعمله العناصر الإرهابية من أجل الحصول على الحماية بالإضافة إلى ضرورة عمل الدول في حوض المتوسط من أجل منع الجماعات الإرهابية على استغلال أراضيها والقيام بعمليات إرهابية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية تختلف عن باقي الاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها كل من تونس، المغرب ومصر وذلك راجع إلى إدراجها ومعالجتها لملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك وفقًا للمبادئ التالية:

- التعاون في المجال القضائي والقانوني وتبادل المطلوبين في العدالة.

- مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الأمني، تبادل المعلومات والخبرات، بالإضافة إلى محاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتبييض الأموال.

- دعم المؤسسات الجزائرية من أجل ترسيخ دولة القانون.[2]

وللإشارة فإن الجزائر في الفترة التي كانت الدول المتوسطية وخاصة الدول المغاربية (تونس، المغرب) تقوم بعقد مؤتمرات والقيام بشراكات، فالجزائر كانت في حالة عزلة وذلك راجع في الأساس إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها والتي تمثلت في تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية والتي هددت بسقوط النظام السياسي[3] والتي أثرت سلبًا على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يخص شق المفاوضات لذلك أعتبر عرض الشراكة الأورومتوسطية كأداة سياسية لفك العزلة والضغوطات التي كانت تمارس

---

[1] الشراكة الجزائرية: **http://eeas-europa-eu/delegations/algeria/index.fr-htm**. (2022/06/01).

[2] حكيم غريب، "البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"، **مرجع سابق**، ص 1153.

[3] بيسان مصطفى موسى، **مرجع سابق**، ص 212.

على الجزائر حيث انتهجت الجزائر سياسة التريث وعدم التسرع في الوصول إلى اتفاق نهائي حتى تتمكن من تحسين ظروفها الأمنية والاقتصادية وهذا ما سيسمح لها بتقوية مكانتها والوصول إلى ما تطمح له في هذه الشراكة. كل هذه الظروف والعراقيل لم تؤثر على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي لم تختلف في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها دول المتوسط الأخرى مع الاتحاد الأوروبي.[1]

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد تطرق الاتفاق إلى إنشاء منظمة للتجارة الحرة انضمت الجزائر على إثرها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره ووضع تشريعات كفيلة بضمان تحقيق هذه الأهداف وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها. هذا بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغيرها من الإجراءات.[2]

ب/ مبادرة الخمسة + الخمسة (5 + 5): خلال زيارة الرئيس الفرنسي "ميتران" للرباط سنة 1983 اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط وذلك بانضمام كل من الجزائر، المغرب، تونس، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا. إلا أنّ هذا الاقتراح لقي معارضة من بعض الدول المغاربية على رأسهم الجزائر وذلك راجع إلى استبعاد هذا الاقتراح لبعض الدول التي لها وزن كبير في المنطقة المتوسطية وعلى رأسهم مالطا، يوغسلافيا وليبيا، بالإضافة إلى تجاهلها للصراع العربي – الإسرائيلي. ليتم إحياء هذه المبادرة مرة أخرى لتتوج بعقد اجتماع في روما في أكتوبر 1990 حيث شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال ودول الاتحاد المغربي الخمسة إلى جانب مالطا كعضو مراقب. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن قيام وتأسيس مجموعة 4 + 5 لتصبح مجموعة 5 + 5 بعد انضمام مالطا إليها لتقوم هذه المجموعة على فكرة محورية أساسها "غرب المتوسط كإطار للتعاون".[3]

إذن فمجموعة 5 + 5 قد أسست كإطار للتنسيق والتعاون الأمني بين الدول المغربية لضفتي المتوسط، تضمن من ناحية الشمال: البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومالطا، ومن ناحية الجنوب:

---

[1] جهاد الغرام، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] ليليا بن منصور، **الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية**، (جامعة خنشلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018)، ص 77.

[3] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 99.

الجزائر، المغرب، تونس، موريطانيا ومصر، وقد أعلن ميلادها فيما عرف بـ "اجتماع لشبونة" الذي عُقد في 25-26 كانون الثاني/ جانفي 2001 ليتم عقد مؤتمرها الأول في تونس 05-06 ديسمبر 2003.[1]

حيث أتاحت هذه المجموعة فرص مناقشة وتبني سياسات أمنية مشتركة من أجل مواجهة التحديات الأمنية في المتوسط حيث أعطت لمسألة مكافحة الإرهاب الأولوية في مختلف السياسات الأمنية، بالإضافة لاهتمامها بالمهددات الأمنية الأخرى والتي تعرف استفحالًا كبيرًا في منطقة المتوسط والتي لها تداعيات كبيرة على دول المنطقة كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات. لكن تبقى مسألة الإرهاب الموضوع الرئيسي والتي تشكلت من أجله هذه المجموعة.[2]

إن الانطلاقة الفعلية لمسار 5 + 5 كان مع اجتماع الجزائر في أكتوبر 1991 الذي مثل انطلاقة حقيقية لعمل مشترك بين ضفتي المتوسط حيث تم اختيار الجزائر لترأس وتحتضن هذا الاجتماع وهذا راجع إلى أهميتها ومكانتها في حقل العلاقات بين ضفتي المتوسط وكذلك للأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للجزائر على صعيد التعاون الأمني والإستراتيجي بين الجانبين.[3] وقد نص البيان الختامي لقمة الجزائر على التوصيات التالية:

- دعم الديمقراطية والحريات الأساسية والاقتصادية.

- العمل على تحسين علاقات الصداقة وحسن الجوار.

- تحسين ظروف الاستقرار الجهوي بين دول المتوسط.[4]

وفي ظل زيادة التهديدات الأمنية في المتوسط وما تشكله من خطر على أمن الدول المتوسطية وباعتبار الجزائر دولة متوسطية فقد زادت أهمية هذا المنتدى بالنسبة لها حيث أصبحت من أبرز الفاعلين في نشاطاتها المختلفة ومن أبرز محطات التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار منتدى 175 نذكر:

---

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 100.

[2] **المرجع نفسه**، ص 101.

[3] نعماني ليلى، بن حداد هشام، **مرجع سابق**، 96.

[4] عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 201.

● قمة تونس: والتي عُقدت في 05 – 06 ديسمبر 2003 بتونس حيث شاركت فيها الجزائر وكان لها حضورًا قويًا وذلك بمشاركة رؤساء دول المجموعتين والتي دعت إلى ضرورة الاهتمام بالقضايا الأمنية وعلى رأسها الهجرة غير شرعية والإرهاب والتي تعتبر تهديدات تشكل خطرًا كبيرًا على دول المجموعتين على حد سواء.[1]

● **قمة ليبيا:** والتي عُقدت في ديسمبر سنة 2002 والتي كانت فكرتها ومبادئها نفس مبادئ قمة تونس والتي رفعت شعار "مكافحة الإرهاب" باعتباره من أكبر التحديات لدول منطقة المتوسط.[2]

● **قمة الرباط:** والتي عُقدت في 22 – 23 ديسمبر بالمغرب وذلك بمشاركة دول المجموعة وقد عالجت هذه القمة مسألة تنظيم الهجرة غير الشرعية وذلك باقتراح تدابير وإجراءات أمنية وسياسية تحكم وتقيد تنقل الأفراد داخل الفضاء الأورومتوسطي.[3]

● **قمة الجزائر:** والتي عُقدت في 12 ديسمبر 2005 وذلك بمشاركة وزراء دفاع المجموعة حيث أعلن خلال هذه القمة تشكيل لجنة "التعاون العسكري" وكذلك مناقشة كافة الوسائل التي تكفل الأمن والاستقرار في المجالين الجوي والبحري غرب المتوسط.[4]

حيث عبرت الجزائر من خلال مشاركتها في فعاليات هذه القمم على اهتمامها الكبير بمسألة تحقيق الأمن في المتوسط بالتعاون مع الدول الأوروبية والمغاربية الأخرى ووضع واعتبار المسائل الأمنية على رأسهم مكافحة الإرهاب من أولويات هذا المنتدى.

كما تميزت الجزائر بتنظيمها واحتضانها للعديد من الأنشطة العسكرية أبرزها:

- التمرين البحري المنظم سنة 2008 والذي حمل عنوان "آل ماد" تحت إشراف البحرية الجزائرية وذلك في إطار تعزيز ديناميكيات التعاون بين القوات البحرية لدول المجموعة في مجال المراقبة والأمن

---

[1] ميلاد مفتاح الحراكي، **قضايا وسياسات مغاربية: مدخل تفكيكي تحليلي مقارن**، (الإمارات العربية والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي، 2016)، ص 162.

[2] **المرجع نفسه**، ص 162.

[3] **المرجع نفسه**، ص 103.

[4] علي بوشربة، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، **مجلة الجيش**، ع 570 (جانفي 2011)، ص 58.

البحريين ومجابهة مختلف التهديدات الأمنية خاصة في السواحل مثل القرصنة البحرية والهجرة السرية.[1]

- تمرين الأمن الجوي "سيركابيت 2010" لشهر أكتوبر 2010 تحت إشراف قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية وذلك في سبيل مجابهة التحديات الأمنية للمنطقة.[2]

- الاجتماع التحضيري الأول للتمرين المتعدد الجنسيات "سار 5 + 5" الذي تهدف من خلاله الجزائر إلى تحقيق العمل المشترك في مجال التعاون مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يهم السلامة والأمن البحريين.[3]

- إنجاز شبكة مراقبة السفن من خلال منظومة متطورة للمراقبة البحرية وذلك تزامنًا مع إنجاز كلية "5 + 5 دفاع" التي تهدف إلى تسهيل وتطوير ثقافة مشتركة للأمن المتوسطي في إطار مبادرة "5 + 5 دفاع" بالإضافة إلى إنجاز مركز أورو-مغاربي مختص في البحث والدراسات الإستراتيجية المتعلقة بالأمن والاستقرار في المتوسط وذلك تحت إشراف فريق من الكفاءات الجزائرية، حيث قدم هذا المركز دراسة مفصلة حول "موضوع الهجرة غير الشرعية" كتحدي للأمن في الحوض الغربي للمتوسط في 11 ديسمبر 2012 بالعاصمة الموريتانية "نواكشوط".[4]

إذن فللجزائر دور كبير وفعال في مجموعة 5 + 5 الرامية إلى جعل منطقة المتوسط منطقة أمن واستقرار من خلال التصدي لمختلف التهديدات الأمنية على رأسهم مسألة الإرهاب والتي جعلت منه موضوعًا رئيسيًا في أغلب المحافل الدولية التي تشارك فيها خاصة في مجموعة 5 + 5 وذلك من خلال اجتماعاتها الدورية عل مستوى وزراء الخارجية والداخلية والدفاع للبلدان العشرة للمجموعة وذلك بهدف دراسة المستجدات في المنطقة وتبادل الخبرات خاصة فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

---

[1] علي بوشربة، **مرجع سابق.**

[2] نسيم خياط، "مسار 5 + 5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، **مجلة الجيش**، ع 576 (جويلية 2011)، ص 43.

[3] أ. رياض، "بلدان 5 + 5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012"، **مجلة الجيش**، ع 581 (ديسمبر 2017)، ص 19.

[4] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 166.

المطلب الثالث: دور الجزائر في إطار التعاون مع حلف الشمال الأطلسي (الناتو)

ينطلق الحوار بين حلف الشمال الأطلسي (NATO) والدول المتوسطية من منطلق ارتباط أوروبا بشكل كبير بأمن واستقرار منطقة المتوسط حيث سعت دول أوروبا الجنوبية والمتمثلة في كل من إيطاليا وإسبانيا إلى إطلاق هذه المبادرة المتوسطية للحلف وذلك باقتراح في الشروع في حوار مع دول الضفة الجنوبية، كما دافعت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال عن الشراكة من أجل السلام في المتوسط حيث نجحت في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي-المتوسطي.[1]

فكانت البداية سنة 1994 حيث دل هذا الحوار بين الطرفين (حلف الناتو والدول المتوسطية) على تأقلم الحلف مع أجواء ما بعد الحرب الباردة، كما أنه شكل عنصرًا مهمًا في سياسة الانفتاح والتعاون التي ينتهجها الحلف في هذه المرحلة. كذلك فإنه يعبر عن أهمية المتوسط بالنسبة للأمن الأوروبي.[2]

ويمكن القول أن نجاح برنامج الشراكة والتعاون لمنظمة حلف الشمال الأطلسي مع دول أوروبا الشرقية والوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية تشكل فضاء للتعاون الأمني الأورومتوسطي في تشجيع هذه المنظمة الأطلسية على إيجاد إطار خاص للتحاور والتعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط وانطلاقًا من تحديد الهدف العام للحوار بين الحلف ودول المتوسط والمتمثل في العمل على تحقيق أمن واستقرار المنظمة والتوصل إلى تفاهم متبادل بين الأطراف المتحاورة وتحسين صورة الحلف لدى شركائه في هذا الحوار.[3]

وهكذا فقد شرع الحلف الأطلسي الذي يؤكد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أهمية المتوسط بالنسبة للأمن الأوروبي وضرورة الحوار والتقارب مع دول الضفة الجنوبية. ففي سنة 1994 قام الحلف بمشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني ليكون بذلك كاتحاد دول أوروبا الغربية، وفي فيفري من العام الموالي قام بالحوار مع عدة دول مغاربية على رأسهم المغرب

---

[1] عياد محمد سمير، **الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي**، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم السياسية، 2016-2017)، ص 178.

[2] **المرجع نفسه**، ص 178.

[3] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 166.

وتونس، بالإضافة إلى مصر وإسرائيل لتنضم فيما بعد الأردن وموريتانيا وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي.[1]

يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة قد حتمت على الحلف الأطلسي مقاربة جديدة ترتكز على فرضيات جديدة تختلف اختلافًا كبيرًا عن فترة الحرب الباردة حيث تقوم على الاهتمام بوضع النزاعات الإقليمية في مركز إستراتيجيته مع جعل قضايا الإرهاب والتصدي للأزمات محور اهتماماته لأنه في اعتقادهم إذا كانت أوروبا غير مستقرة وضعيفة فهي ستمثل مصدر تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية.

ففي جويلية 1991 تم عقد قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في لندن حيث ظهر المفهوم الإستراتيجي للحلف من أجل الاستجابة لمتطلبات ما بعد الحرب الباردة[2] حيث يتركز المفهوم الإستراتيجي للحلف على فكرة الأمن التي تقوم على ميكانيزم الوقاية عن طريق الحوار والتعاون والإبقاء على قدرة دفاعية جماعية والتي تستجيب إلى أربع مهام أساسية وهي:

- ضمان أمن أوروبا.

- تفضيل التشاور في حالة وجود خطر أو تهديد.

- التصدي لأي تهديد خارجي والحفاظ على التوازن الإستراتيجي.[3]

بالإضافة إلى نشاط الحلف في أوروبا فإن المنطقة تعمل على تطوير الحوار مع بلدان حوض المتوسط التي تراها قادرة على المساهمة في أمن المنطقة. وفي هذا الإطار ومنذ سنة 1994 جرى حوار مع دول متوسطية من بينها الدول المغاربية (موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر) ويعود اهتمام الحلف بالمنطقة المتوسطية إلى تغير في التحديات والرهانات للاتحاد الأوروبي حيث قام الحلف بتكييف

[1)] Benfreha Noureddine, **« Les Mesures de l'OTAN à 1ère du nouvel ordre internationale »**, dans IDARA, V 09, N° 02 (1999), p 137.

[2)] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص 180.

[3)] إبراهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2005)، ص 38.

إستراتيجيته مع مفاهيم جديدة للخطر والتهديد والتي تحولت مع محور الصراع شرق غرب (فترة الحرب الباردة) إلى شمال جنوب.[1]

ومن الأسباب التي ساهمت في تغيير سياسة الحلف الأطلسي وتوجيهها نحو الجنوب نذكر:

- انحسار الحدود التقليدية بين الأمن الأوروبي وأمن دول حوض المتوسط بحكم التفاعلات كالهجرة بالإضافة إلى التطور التكنولوجي والاتصالات.

- الظروف الدولية والتحولات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي جعلت مسألة مكافحة الإرهاب الدولي الهدف الأسمى في سلم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي يُعتبر الحلف الأطلسي إحدى أدواتها الرئيسية.

- احتمالات بروز اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول جنوب المتوسط وإمكانية تأثيرها على أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي عبر قنوات الاتصال الناجمة عن عاملي الهجرة وتواجد الجاليات الأوروبية بالجنوب.[2]

ومن الركائز التي تبناها الحلف الأطلسي في حواره مع دول المتوسط نذكر:

- تعامل الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي بطابع ثنائي مع دول جنوب المتوسط أي كأطراف منفردة وليس كمجموعات إقليمية وسياسية وأمنية موحدة وخير مثال عن ذلك دول المغرب العربي كالجزائر، تونس، المغرب والتي تم التفاوض معها بشكل انفرادي.

- ارتكاز الحوار المتوسطي على أساسين الأول أمني يتعلق بالتعاون وتبادل الآراء والنقاش حول قضايا الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بكل آلياته العسكرية والثاني سياسي يتضمن وضع إطار دائم للتشاور والمباحثات السياسية الثنائية حول تطورات للوضع في المنطقة وهذا من أجل العمل على استقرار المجال المتوسطي.[3]

---

[1] إبراهيم تيقمونين، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] **المرجع نفسه**، ص 40.

[3] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص 183.

ما يمكن قوله هو أن نجاح برنامج الشراكة والتعاون لمنظمة حلف الشمال الأطلسي مع دول أوروبا الشرقية والوسطى قد خلق فضاءً للتعاون الأمني الأورومتوسطي الذي كان يهدف إلى مناقشة القضايا الأمنية ووضع آليات لبناء الثقة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط كل ذلك ساهم في تشريع المنظمة الأطلسية على إيجاد إطار خاص للحوار والتعاون مع دول جنوب المتوسط.[1]

● **الحوار الأطلسي – الجزائري:** في 08 مارس 2000 وجه مجلس حلف الشمال الأطلسي دعوة إلى الجزائر للحوار المتوسطي وقد جاءت الدعوة متأخرة نوعًا ما مقارنة بالدول المغاربية الأخرى كالمغرب وتونس حيث انضمتا إلى الحلف سنة 1994 وذلك راجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر في فترة التسعينيات ورغبة الحكومة في تلك الفترة على تفادي القيام بمشاورات مع الحلف الأطلسي لأنها قد تفسر داخليًا كتدخل في الشأن الداخلي.

- رغبة الحلف في عدم إجراء اتصالات علنية مع الجزائر في ظل تأزم شؤونها السياسية وذلك لتفادي المشاكل.

- الخلاف القائم بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية حيث تضاربت السياسات المنتهجة إزاء هذا البلد.[2]

ولكن بالرغم من تأخر الجزائر من التحاقها بالحوار الأطلسي إلا أنها وصلت بعلاقتها مع الحلف إلى نفس مستوى الدول المغاربية والتي سبقتها في فترة التسعينيات ويتجلى ذلك من خلال التبادل المستمر للزيارات لمسؤولين أمريكيين للحلف إلى الجزائر مثل زيارة "الأميرال جوزيف لباز" القائد العام للقوات البحرية الأمريكية في أوروبا وقائد أركان قيادة الحلف في الجنوب وكان ذلك في شهر أوت 1998 حيث قام من خلالها بتوجيه دعوة رسمية إلى الجزائر لحضور ندوة الحلف في برشلونة المزعم عقدها في سبتمبر 1998 والتي خصصت لمعالجة التحديات البحرية لتكون بذلك أول زيارة لمسؤولي الحلف الأطلسي للجزائر لتليها بعد ذلك زيارة الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة لمقر حلف الناتو ببروكسل مرتين في 20 ديسمبر 2001 و 10 ديسمبر 2002 وكانت هذه الزيارة في إطار اتفاق أمني

---

[1] عباد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص 186.

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 166.

أطلسي، وقد بلغت العلاقات بين الطرفين أعلى مستوياتها خاصة بعد العمليات الإرهابية التي استهدفت كل من واشنطن ونيويورك،[1] بالإضافة إلى هذه الزيارات بين الطرفين فقد تُوجت هذه العلاقات بالتعاون والتكتل في المجال الأمني من خلال إجراء مناورات مشتركة بين وحدات من القوات البحرية الجزائرية مع المدمرة "أرثر ورادفورت" من الأسطول الأمريكي السادس في الفترة الممتدة من 06 إلى 09 ماي 2000 بأعالي البحار،[2] بالإضافة إلى رسو المدمرة الأمريكية "ميتشر" التابعة إلى الأسطول السادس بميناء الجزائر في الفترة الممتدة من 04 إلى 08 فيفري 2001 للمشاركة في تمارين مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية،[3] إلى جانب مشاركة الجزائر لأول مرة كدولة ملاحظة في التمارين العسكرية "أوسيبري 2001" التي أشرف عليها القائد الأعلى للتحالف الأطلسي الجنرال "وليام كيرنان" بمشاركة 150 ضابطًا عسكريًا من 19 دولة. من ناحية أخرى انخرطت الجزائر من خلال مشاركتها في مبادرة حلف الشمال الأطلسي للحوار المتوسطي في عملية "المسعى النشط" التي هدفت إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة.[4]

وفي 10 جوان 2001 حل بالجزائر وفد عسكري بقيادة الأميرال "لويجي ليلو" قائد القوات البحرية الحليفة في جنوب أوروبا في زيارة دامت 03 أيام، حيث تناولت هذه الزيارة دراسة العلاقات بين البحرية الجزائرية والقوات البحرية للحلف والعمل على تدعيم وتقوية هذه العلاقات وغيرها من الزيارات الأخرى.[5]

ومن أبرز الأهداف التي سعت إليها الجزائر من خلال انضمامها لهذا الحوار الأطلسي ما يلي:

- الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة معولمة وليس أي دولة في العالم في مأمن منها وبالتالي تبدد كل الاعتراضات الأطلسية لانخراطها في هذا الحوار.

- السعي إلى تحسين الوضع الأمني الداخلي وخروج الجزائر من الأزمة.

---

[1] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص 214.

[2] سعاوي بوسالم، "المناورة البحرية الجزائرية – الأمريكية: اكتساب خبرات وتجربة"، **مجلة الجيش**، ع 443 (جوان 2000)، ص 11.

[3] شطاطة خنغار، "تمارين بحرية جزائرية – أمريكية مضادة للغواصات"، **مجلة الجيش**، ع 45 (مارس 2001)، ص 08.

[4] M'hand Berkouk, **« Le Maghreb dans les constructions stratégiques en Méditerranée : Analyse prospective »**, dans séminaire internationale sur Méditerranée ; tendances géostratégiques et questions internationale, Alger : I D R I (09 – 10 Avril 2005).

[5] ع منصور، "وفد عسكري من حلف الشمال الأطلسي في زيارة الجزائر"، **مجلة الجيش**، ع 456 (جويلية 2001)، ص 02.

- سعي الجزائر نحو التموقع في الوضع العالمي الجديد (الحصول على مكانة ونفوذ كغيرها من الدول الأوروبية الأخرى) وفي هذا الإطار فقد صرح الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته الأولى لمقر الحلف قائلًا: "إن هذا الانضمام يشكل خيارًا إستراتيجيًا يأتي من قناعتها بأن التشاور والتعاون وحدهما يمكنهما أن يشجعان على التقارب بين الدول ويضمنان السلام والاستقرار.

- العلاقة مع الحلف ستمكن الجزائر من تأمين محيطها الإقليمي ووضع حد للقنوات التعدية وإعادة تشكل الشبكات الإرهابية التي تنشط في الجزائر: انطلاقًا من أوروبا بمعنى تأمين الداخل بعد تأمين محيطها الإقليمي.[1]

إذن فقد عزز التوجه الأطلسي الجديد القائم على التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب خاصة بعد المؤتمر الذي عُقد في مدينة براغ في نوفمبر 2002 علاقات التعاون بين الجزائر والحلف من منطلق أنّ الجزائر تُعتبر مسألة الإرهاب ومكافحته مسألة رئيسية في سياستها مع الدول الأخرى بالإضافة إلى ذلك فقد أدى سعي الناتو إلى تحقيق التعاون لمكافحة الإرهاب الإطار الأمثل لتجسيد الطرح الجزائري الداعي إلى "التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب" باعتباره خطرًا عالميًا وظاهرة عابرة للحدود وأتاح لها مكانتها وموقعها المتوسطي في أن تكون في عمق سبل التعاون.[2]

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 213.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 105.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم من معاناة الجزائر مع الظاهرة الإرهابية طوال فترة التسعينيات وذلك استنادًا لأسباب متعددة، بالإضافة إلى المقاربة الأمنية الجزائرية التي انتهجتها لمكافحة الإرهاب، إلى جانب مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من خلال دورها في العلاقات الأورومتوسطية، بالإضافة إلى دورها في إطار التعاون والحوار مع حلف الشمال الأطلسي حيث يمكن وضع مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

1) استفحال ظاهرة الإرهاب في الجزائر لم تنتج من فراغ وإنما نتيجة عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

2) سعت الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر للوصول إلى السلطة مستخدمة في ذلك مختلف الطرق والوسائل اللاإنسانية من اغتيالات، تفجيرات وتدمير للبنى التحتية والمنشآت.

3) يُعتبر ميثاق المصالحة الوطنية والوئام المدني من أبرز الآليات السياسية والتشريعية التي ارتكزت عليها المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحتها للإرهاب.

4) لقد استطاعت السياسة الأمنية الجزائرية إثبات جدارتها من خلال نجاح مقاربتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب.

5) تأثير ظاهرة الإرهاب بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري الأمر الذي جعلها تعيش حالة من اللاأمن واللااستقرار طيلة فترة التسعينيات.

6) مشاركة الجزائر في العديد من الشراكات والحوارات الأورو متوسطية دليل على أهمية منطقة المتوسط بالنسبة للأمن القومي الجزائري.

7) إن الهدف من الحوار الأورو جزائري هو جعل المنطقة المتوسطية منطقة حوار وتعاون وتحقيق الأمن والاستقرار وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتعاون مع الدول المتوسطية والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب.

8) لقد وضعت الجزائر على عاتقها مسؤولية مكافحة الظاهرة الإرهابية ويظهر ذلك خاصة بعد انضمامها إلى مجموعة 5 + 5.

9) لقد حتمت الظروف الدولية السائدة بعد نهاية الحرب الباردة على الحلف الأطلسي انتهاج سياسة جديدة مبنية على الحوار والتعاون خاصة في منطقة المتوسط.

10) يهدف الحوار الأطلسي – الجزائري إلى الوقوف والتصدي لظاهرة الإرهاب باعتبارها خطرًا عالميًا وظاهرة عابرة للحدود، الأمر الذي أتاح للجزائر أن تكون من أبرز الدول الفاعلة في مكافحة هذا التهديد.

الخاتمة

الخاتمة:

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط بالرغم من موقعها الإستراتيجي والحيوي ووجود قوى كبرى في مجالها المتوسطي خاصة دول الضفة الشمالية والمتمثلة في الدول الأوروبية إلا أنها لم تسلم من تنامي وتداعيات التهديدات الأمنية الجديدة والتي زادت حدتها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ويُعتبر الإرهاب من أبرز هذه التهديدات والذي ساهم في جعل منطقة المتوسط تعاني من اللااستقرار وتهديد الأمن القومي للدول المتوسطية.

وتُعَد الجزائر من أبرز الدول التي عايشت وتعاملت مع هذه الظاهرة الخطيرة والتي نجحت في محاربتها بفضل سياستها الأمنية الفعالة حيث عمدت بعد ذلك إلى تصديرها إلى دول الجوار خاصة الدول المتوسطية وذلك من خلال انخراطها في العديد من المبادرات والحوارات المتوسطية والتي كانت بمثابة الحل الأمثل لبعث الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، وعليه فقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن السياسة الأمنية الجزائرية تتميز بالتعدد والتنوع في المحددات.

- المؤسسة المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية الجزائرية لا ترتكز على مؤسسة محددة وإنما تتميز بالتعدد في الفواعل وذلك راجع إلى تداخل في صلاحيات السلطات والمؤسسات في النظام الجزائري.

- تتميز منطقة المتوسط بكونها من أبرز المناطق الأكثر حيوية وإستراتيجية في العلاقات الدولية وذلك راجع إلى أهميتها الجيوسياسية الكبيرة التي تحظى بها.

- بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت منطقة المتوسط منطقة خصبة لتنامي التهديدات الأمنية الجديدة.

- تختلف التهديدات الأمنية الجديدة عن التهديدات التقليدية كون الأولى مجهولة المصدر والثانية واضحة المعالم (تهديدات عسكرية).

- تُعتبر دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط المصدر الرئيسي للتهديدات الأمنية وتكون موجهة إلى دول الشمال.

- تعاني الجزائر من تحديات ورهانات في مجالها الإقليمي خاصة في المنطقة المغاربية والإفريقية.

- تُعتبر المقاربة الأمنية الجزائرية من أبرز وأنجح المقاربات في مجال الأمن والتي وضعت لمكافحة الإرهاب.

- تصدير المقاربة الأمنية الجزائرية لدول الجوار دلالة على نجاحها وتفوقها.

- ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحتها للإرهاب على الشق التشريعي القانوني أكثر.

- الانتماء المتوسطي للجزائر جعلها ترتبط بهذه المنطقة ارتباطًا أمنيًا خاصة في معالجتها لمثل هذه التهديدات.

- أدت الظاهرة الإرهابية في الجزائر إلى زعزعة الاستقرار والاختلال بالأمن القومي الجزائري.

- تُعتبر كل من الشراكة الأورومتوسطية ومجموعة 5 + 5 من أبرز المبادرات الأمنية المتوسطية التي كان للجزائر دور كبير في شقها الأمني.

- يرتكز الحوار الأطلسي – الجزائري على توحيد الإمكانيات والقدرات خاصة التقنية والعسكرية في مجال مكافحة الإرهاب.

- تعمل الجزائر مع الدول المتوسطية الأخرى على جعل منطقة المتوسط منطقة تعاون وتبادل واستقرار أمني، فأمن المتوسط من أبرز هذه الدول.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- لابد من توحيد وتكاثف الجهود الإقليمية لدول المتوسط من أجل جعله منطقة أمن واستقرار.

- إن المعالجة الفعلية لظاهرة الإرهاب تكمن في معرفة الأسباب الدافعة لمثل هذه الظاهرة التي تحتاج إلى معالجة موضوعية، ثم البحث عن السبل الكفيلة للتصدي للجرائم الإرهابية.

- ضرورة تعزيز أواصر التعاون والتكافل بين دول ضفتي المتوسط بغرض التوصل إلى أفضل الطرق والأساليب لمكافحة الإرهاب.

- وجوب اعتماد الدول المتوسطية على التجارب والمقاربات الأمنية الناجحة في مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية المختلفة.

- العمل على تكثيف التواجد الأمني والجهود الأمنية من طرف الدول المتوسطية في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1- القوانين والمراسيم:

1- مرسوم رئاسي رقم 96-483 مؤرخ في 26 رجب 1417 هـ-07 كانون الأول/ ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ع 76 (08 كانون الأول/ ديسمبر 1996).

2- القانون رقم 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يوليو 1966 المتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، الصادرة في 01 مارس 1995.

3- القانون رقم 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته.

2- القواميس:

1- سعد الله، عمر إسماعيل، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2005).

المراجع:

1- الكتب:

1- أبو جودة، إلياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

2- الأقداحي، هشام محمود، **تحديات الأمن القومي المعاصرة، مدخل تاريخي - سياسي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

3- أيوب، مدحت، **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة: مدبولي، 2003.

4- الباشا، فائزة، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، القاهرة: دار النهضة العربية، .2001

5- براهمة، عمر، **الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف**، الجزائر: دار الهدى، .2001

6- برقوق، أمحمد **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، .2008

7- بشارة، خضرة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2010

8- بن خليف، عبد الوهاب، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، .2016

9- بن عروس، زهرة وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة: غازي البيطار، بيروت: دار الفرابي، ط 01، 2002.

10- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

11- بوادي، حسين المحمدي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

12- بوحنية، قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة في مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

13- بوشعير، سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، ط 01.

14- بيسان، مصطفى موسى، **مكانة الجزائر الأمنية في الفضاء المتوسطي في الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق**، محرر: نرجس فليسي، الجزائر: العادي للنشر، 2021.

15- بوكراع، إلياس، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، الجزائر: ANEP، ط 01، .2003

16- الحراكي، ميلاد مفتاح، **قضايا وسياسات مغاربية: مدخل تفكيكي تحليلي مقارن**، الإمارات العربية والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي، .2016

17- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة**، لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002.

18- رمضاني، عبد المالك، **مدارك النظر في السياسية بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**، الرياض: مكتبة الفرقان، 1414هـ.

19- شريح، محمد عادل، **الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 نيسان/ أفريل 2011.

20- الشيباني، رضوان أحمد شمسان، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مدلولي، 2006.

21- العايب، أحسن، **البعد الأمني للسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية من 1962**، الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 1992.

22- العمار، منعم، الجزائر والتعددية المكلفة في: سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 1999.

23- عنصر، العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1999.

24- غريب، حكيم، "معضلة التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط وأثرها في البعد الإستراتيجي للجزائر" في: **الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق-**، محرر: نرجس فليسي، الجزائر: العادي للنشر، 2021.

25- فلاك، نور الدين، "الإستراتيجية الجزائرية بين مقتضيات الدور الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط" في: **الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المتوسط –الرهانات والآفاق-**، محرر: نرجس فليسي، الجزائر: العادي للنشر، 2021.

26- فؤاد، عبد الحليم، **الأمن الآسيوي والشرق الأوسط**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1974.

27- الكردوسي، عادل، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطن**، السعودية: مكتبة الآداب، ط 01، 2005.

28- كلير، مايكل، الحروب على الموارد: **الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

29- لخضاري، منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية -المحددات، الميادين، التحديات-**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، آذار/ مارس 2015.

30- لعروق، محمد الهادي، **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر: دار الهدى، 2013.

31- ماكانامارا، روبرت، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

32- نبيه، نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

33- والي، خميس حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2003.

34- اليمام، محمد حليم، **ظاهرة الفساد في الجزائر (الأسباب والآثار والإصلاح)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2011.

2- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- أوشريف، ضياء الدين، **موقف الجزائر من السياسات الأمنية للحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

2- بابا علي، رضا، **الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإدارية، 2005-2006.

3- باسط، سميرة، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أفريل 2014.

4- برد، رتيبة، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 575**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

5- بن سعدون، اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

6- بن منصور، ليليا، **الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير، جامعة خنشلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

7- بننة، الطيب، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2014-2015.

8- بوجلطية، بوعلي أحميدي، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010.

9- بوجلفة، إبراهيم، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.

10- بودن، زكريا، **آثار التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها (2010-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

11- بوسكين، سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

12- بويجية، نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

13- تيقمونين، إبراهيم، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2005.

14- حاج محمد، فضية، **إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

15- حسام، حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

16- رسولي، أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

17- سعادة، إبراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية الحقوق، 2003.

18- سعيدي، ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

19- سهايلية، سماح، **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الإستراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2018.

20- شاكر، ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010.

21- شاكري، قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية (2001-2011)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

22- شريط، عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية –حالة دول المغرب العربي-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004.

23- ضميري، عزيرة، **الفواعل السياسة ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2008.

24- عزيز، نوري، **لوائح الأمن في منطقة المتوسط –دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط-**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

25- عصماني، ليلى، بن حداد هشام، **مكانة الجزائر من السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

26- عمورة، جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

27- عياد، محمد سمير، **الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي**، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: ، كلية العلوم السياسية، 2016-2017).

28- قاسم، نادية، **ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2002.

29- كاتب، أحمد، **خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الإعلام، 2001.

30- كربوش، أحمد، **مكانة سياسية المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.

31- وناس، فاطمة، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة: كلية العلوم السياسية، 2012-2013.

3- المجلات:

1- "التزام الجيش الدائم"، **مجلة الجيش**، ع 579 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

2- أ. رياض، "بلدان 5 + 5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012"، **مجلة الجيش**، ع 581 (ديسمبر 2017).

3- بخوش، مصطفى، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، **العالم الإستراتيجي**، ع 02 (أفريل 2008).

4- بن غنيمة، محمد السعيد، "فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 19 (1 جوان 2018).

5- بوسالم، سعاوي، "المناورة البحرية الجزائرية – الأمريكية: اكتساب خبرات وتجربة"، **مجلة الجيش**، ع 443 (جوان 2000).

6- بوشربة، علي، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، **مجلة الجيش**، ع 570 (جانفي 2011).

7- تلمساني، رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطني"، **أوراق كارنيغي**، ع 07 (2008).

8- جارش، عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع 01 (2017).

9- حامد، ناصر ،"المهاجرين في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، م 42، ع 63، (يناير/ كانون الثاني 2006).

10- حلال، أمينة، "التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الغربي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، النسخة الأولى، (مايو/ أيار 2021 م- 1442 هـ).

11- خطيرة، نعيمة، "السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، ع 02 (2019).

12- خنغار، شطاطة، "تمارين بحرية جزائرية – أمريكية مضادة للغواصات"، **مجلة الجيش**، ع 45 (مارس 2001).

13- خياط، نسيم، "مسار 5 + 5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، **مجلة الجيش**، ع 576 (جويلية 2011)،

14- زياني، صالح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع 01 (سبتمبر 2011).

15- زياني، صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع 05.

16- الشايب، بشير، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، (ديسمبر/ كانون الأول 2013).

17- الشربيني، وفاء سعد، "الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية"، **سلسلة دراسات أوروبية**، ع 01 (نوفمبر 2007).

18- صارم، سمير، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، **مجلة الفكر السياسي**، ع 18 (2003).

19- ع. منصور، "وفد عسكري من حلف الشمال الأطلسي في زيارة الجزائر"، **مجلة الجيش**، ع 456 (جويلية 2001).

20- عبد الفتاح، نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات، الصراعات والمسارات"، **السياسية الدولية**، ع 103 (جانفي 1991).

21- عبد الناصر، محمود، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرق"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 124 (أفريل 1996).

22- العملة، أحمد مصطفى، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، ع 106 (أكتوبر 1991).

23- عنتر، محمد صابر، "الأمن الغربي والأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي"، **مجلة قضايا عربية**، ع 04 (1980).

24- الغرام، جهاد، **"البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات والرهانات"**، جامعة يحي فارس المدية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

25- غريب، حكيم، "البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"، **مجلة البدر**، (10 /2018/09).

26- فطير، نعيمة، "أمن المنطقة المتوسطية بين التهديدات الكلاسيكية والمخاطر اللاتماثلية"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، ع 01 (جوان 2018).

27- كاري، نادية أمينة، مسعودي، يونس "البحر المتوسط: الأهمية الحضارية والإستراتيجية"، **مجلة الفكر المستوفي**، م 08، ع 02 (2020).

28- كامش، الطيب، "الشراكة الأورومتوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، م 04، ع 01 (2018).

29- ماشوش، مراد، بن ساحة يعقوب، بن لخضر محمد، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م 14، ع 01 (2021).

30- محمد، رمضان قرني، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"، **السياسة الدولية**، ع 107 (جانفي 1992).

31- محمود، أحمد إبراهيم، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 147 (جانفي 2002).

32- محمود، أحمد إبراهيم، "الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات القاعدة، دراسات إستراتيجية "، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ع 183 (يناير/ كانون الثاني 2008).

33- مختاري، إيمان، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، ع 06، (د ت).

34- "ندوة الجزائر الدولية، دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، **مجلة الجيش**، ع 579 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

4- المحاضرات العامة والندوات والملتقيات:

11- لأخضر، محمد الدهيمي، **"مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية"**، موضوع مقدم حول مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنظمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 05 ديسمبر 2011.

2- براق، محمد، ميموني، سمير، **"الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية-"**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصادية الجزائر وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (13-14 نوفمبر 2006).

3- الجندي، يوسف، **"الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني"**، الأيام الدراسية الثالثة حول الدفاع الوطني، الجزائر: فيفري 2006.

4- دعاس، عيمور صلاح، **"التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"**، الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق.

5- فراد، أرزقي "جهود أمازيغية في خدمة اللغة العربية وثرائها حوار الأفكار، ورقة قدمت إلى "حوار الأفكار"، **المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر**، 05 شباط/ فيفري 2007.

6- يزون، مصطفى، مداخلة بعنوان المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، **الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 20 أفريل 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abderrahmane Mebtoul, « Le Maghreb et la Sécurité Euro-méditerranéenne, la coopération Europe/ Maghreb face aux mutations géographiques mondiales », **l'institut français des relations internationales IFRI**, (avril 2011).

2- Arnold Wolfers, « National Security as an Ambiguous Symbol**, Political Science Quarterly, Academy of Political Science**, Vol 67, N° 04 (December 1952).

3- **Atlaisco** 2011, (Le nouvel observateur, 2010).

4- Barry Buzan, People, States and Fear : **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, (Boulder : Hynne Rienner Publishers, 1991.

5- Benfreha Noureddine, **« Les Mesures de l'OTAN à 1ère du nouvel ordre internationale »**, dans IDARA, V 09, N° 02 (1999).

6- Conseil de l'Europe Assemblée Parlementaire, **Rapport de la Commission des affaires économiques et de développement**, N 9018 du 06-04-2001.

7- Déclaration de Barcelone : **(www.cvce.eu/obj/declaration-de-barcelon)** 27 et 28 novembre 1995

8- **Dictionnaire de la Pensée Stratégique**, Géré François, (Paris : Larousse Bordas/HER, 2000).

9- François Lafargue, **La Guerre Mondiale du Pétrole**, (Paris : Ellipses Marketing, 2008).

10- Hurdy Lionel, **L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : raisons dorénavant?**, dans l'année de Maghreb, C N R S, Edition 2010.

11- Jean-Michel Dasque, **Géopolitique du Crime International**, (Paris: Ellipses Marketing, 2008).

12- Joao Mira Gomas, La Présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée, **2ème Séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée**.

13- M'hand Berkouk, **« Le Maghreb dans les constructions stratégiques en Méditerranée : Analyse prospective »**, dans séminaire internationale sur Méditerranée ; tendances géostratégiques et questions internationale, Alger : I D R I (09 – 10 Avril 2005).

14- Maurice Rautard and Loitribat la spire, **Rabaissions Méditerranéen de sens**, Paris : éduction published, 2000.

15- Mihoub Mezouaghi, « L'économie Algérienne : Un Modèle de Croissance Incertain », **Moyen Orient**, N° 07 (Août-Septembre 2010).

16- Office Nationale des statistiques (Algérie), « Population et Démographie », **http://www.ons-dz/-Population-et-Démographie-html**.

17- Olivier Zajec, **Les Secrets de la Géopolitique: Des Clés pour Comprendre, Initiation à la Géopolitique**, (Paris: Edition Tempera, 2008.

18- Sophie Chautard, **Comprendre la Géopolitique, perspectives,** (Paris : Groupe Studyrama, 2006).

19- Sophie Chautard, **Dictionnaire de Géopolitique**, (Paris : Groupe Studyrama, 2008).

20- Transnational Terrorism, Sécurity and Rule of Law, « Concepts of Terrorism : Analysis of Rise, Decline, Trends and Risk » in : www.transnationalterrorism-eu,pa/F.

21- Viviane Du Castel, **La Géoéconomique et les Organisations Internationales : Les Enjeux du XXI^{ème} Siècle**, (Paris : L'harmattan, 2001).

المواقع الإلكترونية:

1- محطات تاريخية، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية في:
http://www.elmoradia.dz/arabe/algérie/histoire/algériear.htm

2- ياسين بودهان، العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر ودورها في صناعة القرار السياسي، في: http://aljadidah.com

3- أمحند برقوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". في:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html

4- آمال الحسين، "مكافحة الإرهاب وآثاره السلبية على حقوق الإنسان"، في:
https://bit.ly/3e42cL9

5- الشراكة الجزائرية: http://eeas-europa-eu/delegations/algeria/index.fr-htm

www.aljazeera.net%2Fencyclopedia%2Fmilitary

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
• شكر وتقدير	
• إهداء	
• ملخص	
• المقدمة	08
الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الأمنية الجزائرية	
- تمهيد	16
المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائرية	17
المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية	17
• دراسة الجزائر دراسة جيوسياسية	18
أ/ جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية	18
ب/ عناصر الهوية الوطنية	20
المطلب الثاني: المحددات الجيواقتصادية	22
• دراسة الجزائر دراسة جيواقتصادية:	23
أ/ تتبع مسار تطور الاقتصاد الجزائري	24
ب/ التنافس الاقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر	25
المطلب الثالث: المحددات الجيوإستراتيجية	27
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الأمنية الجزائرية	31
المطلب الأول: فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة الحزب الواحد (1962-1989)	31
المطلب الثاني: فواعل صنع السياسة الأمنية الجزائرية في فترة التعددية الحزبية (1989 إلى اليوم)	33
أ/ المرحلة من 1998 إلى غاية 1999	34
ب/ المرحلة الثانية: بداية عودة الاستقرار (1999 إلى يومنا هذا)	35

المطلب الثالث: تحديات السياسة الأمنية الجزائرية	37
أ/ تحديات على المستوى المغاربي	37
● النزاع المغربي – الصحراوي كتحدي أمني للجزائر	37
● الخلاف الجزائري – المغربي حول الزعامة المغاربية	38
ب/ تحديات على المستوى الإفريقي	39
● الساحل الإفريقي	39
● أزمة الطوارق	40
- خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتهديدات الأمنية	
- تمهيد	44
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط	45
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط	45
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط	46
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط	49
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في حوض المتوسط	51
المطلب الأول: الإرهاب الدولي	51
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية	54
1) الأسباب السياسية	54
2) الأسباب الاقتصادية	55
3) الأسباب الاجتماعية والثقافية	55
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة	57
المطلب الرابع: تداعيات التهديدات الأمنية على حوض المتوسط	60
أ/ تداعيات الإرهاب الدولي	60
ب/ تأثير الهجرة غير الشرعية	62

ج/ تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة	64
- خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: تأثير ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري ومكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي	
- تمهيد	69
المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر وتأثيرها على الأمن القومي	70
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر	70
● الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)	70
● الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)	70
● الحركة لأجل الدولة الإسلامية (MEI)	70
● الباقون على العهد	71
● الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA)	71
● الجيش الإسلامي للإنقاذ	71
● الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)	71
أ/ الأسباب السياسية	72
ب/ الأسباب الاقتصادية	74
ج/ الأسباب الثقافية	74
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب	75
1) الآليات السياسية	75
أ/ قانون الرحمة	75
ب/ قانون الوئام المدني	76
ج/ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية	76
2) الآليات التشريعية	77
أ/ في ظل قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما	78
ب/ في ظل قانون العقوبات	79

3) الآلية العسكرية الأمنية	80
4) الآلية الدبلوماسية	81
● تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين	82
● ندوة الجزائر الدولية في شأن الشراكة والأمن والتنمية	82
● المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب	83
المطلب الثالث: تأثير الإرهاب على الأمن القومي الجزائري	83
أ/ الدعاية ونشر الرعب في أوساط المواطنين	83
ب/ الاغتيالات المتنوعة	84
ج/ عمليات اختطاف الأجانب والدبلوماسيين	84
د/ تخريب وتدمير المنشآت	85
المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي	88
المطلب الأول: الدور الإقليمي للجزائر في حوض المتوسط	88
المطلب الثاني: دور الجزائر في إطار العلاقات الأورومتوسطية	90
أ/ الشراكة الأورومتوسطية	91
ب/ مبادرة الخمسة + الخمسة (5 + 5)	97
المطلب الثالث: دور الجزائر في إطار التعاون مع حلف الشمال الأطلسي (الناتو)	101
● الحوار الأطلسي – الجزائري	104
- خلاصة الفصل	107
● الخاتمة	110
● قائمة المصادر والمراجع	113
● فهرس المحتويات	128